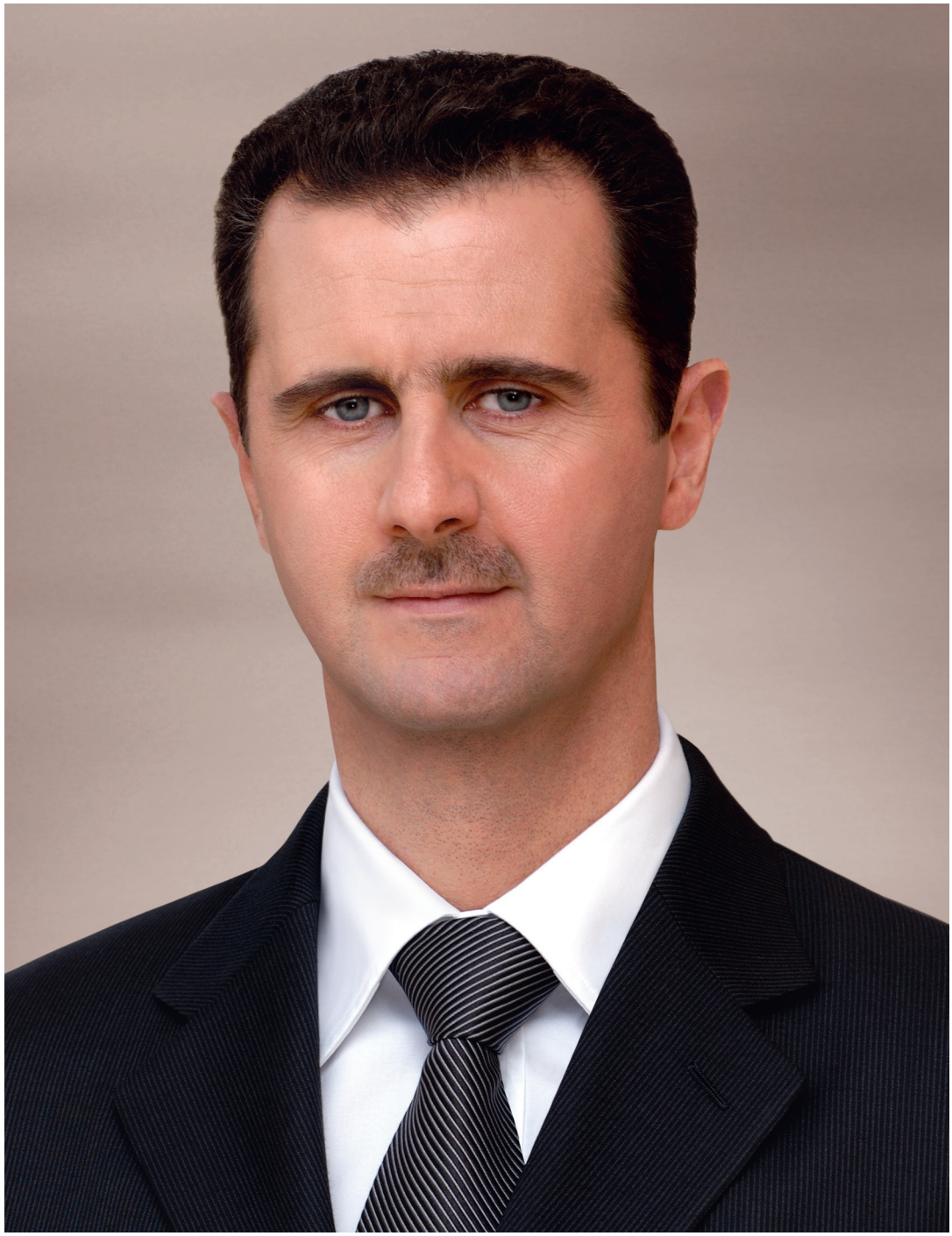

الثقة لا يمكن أن تأتي إلا من خلال الشفافية الكاملة مع المواطن..

عندما نعلن الأرقام يجب أن تكون هذه الأرقام مرتبطة بواقع المواطن... فعلينا ألا نتحدث عن الأرقام بشكل مجرد.

إن المستثمر لا يبحث عن الإعفاءات فقط .. هو يبحث عن آليات صحيحة للاستثمار تمنع الفساد وتؤمن له عمالة مؤهلة..

فالتأهيل مهم بمقدار مكافحة الفساد وبمقدار تطوير العدل أو الجهاز القضائي الذي يؤدي إلى جذب المستثمرين.

السيد الرئيس بشار الأسد

مقدمة | Preamble

يسرنا أن نقدم التقرير السنوي الخامس للاستثمار لعام 2010، ويستعرض التقرير المكونات الرئيسية لمناخ الاستثمار في سورية موضحاً أهم التطورات والمؤشرات الاقتصادية المحلية، ومسحاً للاستثمارات الأجنبية المباشرة، والمقترحات والتوصيات التي تسهم في زيادة فعالية وكفاءة عمل الهيئة.

ويظهر التقرير تطوراً وزيادة في عدد المشاريع المشملة في ظل المرسوم التشريعي رقم /8/ لعام 2007 الخاص بتشجيع الاستثمار بمعدل نمو يزيد عن (45%) عن عام 2009 وبتكلفة استثمارية (90.4) مليار ليرة سورية، وما زال طموحنا أكبر في ظل توفر كافة المقومات الاستثمارية والمناخ الاستثماري الجاذب.

تسعى الهيئة لجذب وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية من خلال توفير فرص استثمارية حقيقية لتوجيه بوصلة الاستثمار نحو القطاعات الحيوية وفي مقدمتها قطاع الزراعة، الصناعات الزراعية، المشاريع الصغيرة والمتوسطة ذات العمالة الكثيفة.... وتعمل هيئة الاستثمار السورية حالياً على تحسين البيئة الاستثمارية من خلال أتمتة أعمال الهيئة وربطها مع الفروع، وتبسيط كامل للإجراءات، وتطوير كوادر العاملين لديها من خلال برنامج تدريبي متكامل وطويل الأجل، وتطوير أدوات ترويج الاستثمار، وتفعيل دور المكلفين بشؤون الاستثمار في سفارات الجمهورية العربية السورية في الخارج من خلال التواصل مع المستثمرين.

ويتزامن إصدار التقرير السنوي مع إعادة إطلاق الموقع الالكتروني لهيئة الاستثمار السورية بحلة جديدة ومعلومات إضافية مع استخدام أساليب عرض تهدف إلى تسهيل الحصول على المعلومات وآخر المستجدات والأنشطة التي تقوم بها الهيئة وتأمين التواصل مع قاعدة بيانات الهيئة.

وفي الختام نتمنى أن يشكل هذا التقرير إضافة حقيقية لقاعدة البيانات والمعلومات الخاصة بالاستثمار والاقتصاد السوري نضعها بين أيدي أصحاب القرار والباحثين والمهتمين.

مدير عام هيئة الاستثمار السورية

أحـمـد محمد ديــاب

المحتويات | Contents

الفصل الأول: مؤشرات الاقتصاد الكلي

اتجاهات النمو الاقتصادي 6
الموازنة العامة 6
المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني وفق الحسابات القومية 8
أولاً: الإنتاج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة لعام 2000 8
ثانياً: الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة لعام 2000 9
ثالثاً: التكوين الرأسمالي (استثمارات القطاعين العام والخاص) 10
رابعاً: التضخم 11
خامساً: معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 11
سادساً: معدلات البطالة 11
سابعاً: الميزان التجاري 12
ثامناً: التدفقات الاستثمارية الواردة 13
تاسعاً: ميزان المدفوعات 13
عاشراً: الضرائب 13

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في سورية

عوامل تشجيع الاستثمار في سورية 14
القوانين والقرارات الناظمة للاستثمار في سورية 15
أهم التطورات الاقتصادية والسياسية المؤثرة في مناخ الاستثمار 16
أهم القوانين والقرارات التي صدرت في سبيل تطوير مناخ الاستثمار 16
القرارات والإجراءات التي اتخذها مصرف سورية المركزي للوصول إلى التحرير الكامل للحساب الجاري
بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة 18
أهم القوانين والتشريعات على صعيد السياسة المالية 20
الرؤية المستقبلية لمناخ الاستثمار 21
الحوافز والمزايا الممنوحة وفق أحكام المرسوم /8/ لعام 2007 لتشجيع الاستثمار 22

الفصل الثالث: هيئة الاستثمار السورية

الأهداف والسياسات 23
إدارة هيئة الاستثمار السورية 23
المخطط التنظيمي للهيئة 24
أهم النشاطات التي قامت بها هيئة الاستثمار السورية في عام 2010 25
أولاً: على مستوى الموارد البشرية والتدريب 25
الكادر البشري 25
الدورات التدريبية الداخلية والخارجية 26
ثانياً: على مستوى النشاط المؤسساتي 27
1 - مجلة الاستثمار 27
2 - مشروع تحسين البيئة الاستثمارية 27
3 - على مستوى المتابعة 27
4 - على مستوى النافذة الواحدة 28
5 - على مستوى النشاط القانوني والاتفاقيات الدولية 29
6 - على مستوى الترويج للاستثمار 30
7 - الخارطة الاستثمارية 32
8 - على مستوى التخطيط والدراسات 32

الفصل الرابع: الاستثمار تحت مظلة قانون الاستثمار رقم /10/ لعام 1991 ومرسوم تشجيع الاستثمار رقم /8/ لعام 2007

المشاريع المشملة 33
المشاريع المنفذة وقيد التنفيذ 35
المشاريع الملغاة 36
القطاع الصناعي 37
المشاريع الصناعية المشملة 37
المشاريع الصناعية المنفذة 38
المدن الصناعية 39
واقع الاستثمار في المدن الصناعية الأربعة خلال الفترة 2006 - 2010 39
المناطق الصناعية والحرفية خلال الفترة 2006 - 2010 41
المدينة الصناعية بعدرا 41
المدينة الصناعية بحسياء 42
المدينة الصناعية بالشيخ نجار 44
المدينة الصناعية بدير الزور 45
قطاع النقل 45
قطاع الزراعة 47
قطاع الصحة 49
قطاع النفط والثروة المعدنية والطاقة 50
واقع الاستثمار في الأنشطة والقطاعات الأخرى 51
القطاع العقاري 51
قطاع السياحة 52
الاستثمارات السياحية المنفذة 2006 - 2010 53
تطور الاستثمارات السياحية الموضوعة بالخدمة بين عامي 2009 - 2010 53
التوزع الجغرافي للاستثمارات السياحية 55
الاستثمارات السياحية العربية والأجنبية والمحلية الموضوعة بالخدمة وقيد الإنشاء 56
القطاع المالي 56
قطاع التأمين 57
المناطق الحرة 58
قطاع التعليم العالي 61
توزع المشاريع الاستثمارية حسب المحافظات 63

الفصل الخامس: الاستثمار الأجنبي المباشر FDI

مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المشملة خلال الفترة 1991 - 2010 64
مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المشتركة المشملة خلال الفترة 1991 - 2010 66
توزع مشاريع الاستثمار الأجنبي على المحافظات السورية 67
نتائج تقرير مسح الاستثمار الأجنبي المباشر FDI عن عام 2009 69

المقترحات والتوصيات 70

الملاحق

ملحق (1) الاتفاقيات العربية والدولية الموقعة وسارية المفعول 71
ملحق (2) دليل أهم المواقع الالكترونية السورية 82
ملحق (3) قائمة العناوين الهامة للجهات الحكومية والوزارات المختلفة 84

الفصل الأول مؤشرات الاقتصاد الكلي

سجل الاقتصاد السوري في عام 2010 أداءً مرضياً بالقيم النسبية رغماً من التحديات الكبيرة التي واجهها كموجة الجفاف التي تعرضت لها البلاد خلال السنوات القليلة الماضية واستمرار تداعيات الأزمة المالية العالمية وانخفاض تحويلات العمالة في الخارج حيث استطاع القطاع الحقيقي في الاقتصاد السوري النجاح في الإفلات من فخ الركود ومن معدلات النمو السلبية التي سجلها عدد كبير من البلدان الإقليمية والعالمية.

كما شهد عام 2010 استقراراً لليرة السورية من خلال الإجراءات التي اتخذتها السلطة النقدية ومصرف سورية المركزي وذلك بربط الليرة السورية بسلة عملات وحدة حقوق السحب الخاصة (SDR) بالإضافة إلى إصدار أذونات الخزينة العامة من قبل وزارة المالية ومصرف سورية المركزي لتغطية عجز الموازنة واحتياجاتها للسيولة والذي كان له الأثر الايجابي على الاقتصاد السوري مع استقرار وزيادة الودائع بالليرة السورية وبالقطع الأجنبي من خلال معدلات السيولة العالية التي تتمتع بها المصارف في سورية.

كما شكلت العوامل الداخلية محركات هامة للنمو في سورية خلال عام 2010 من ناحية التحسن في علاقاتها السياسية الخارجية والمضي في عملية التحرر التدريجي للاقتصاد الموجه لخلق إمكانات مواتية لمناخ الأعمال الداخلي، بالإضافة إلى تفعيل دور رجال الأعمال والاتفاقيات الاقتصادية في الترابط الأمر الذي ساهم في تحقيق السياحة لإيرادات جيدة بحيث وصلت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي إلى (12 %).

اتجاهات النمو الاقتصادي:

سجل معدل النمو الاقتصادي في عام 2009 تطوراً ملحوظاً وصل إلى (6 %) بعد سنوات من التراجع بدءاً من عام 2004 حيث كان (6,9 %) ثم ليصل التراجع إلى (4,3 %) عام 2008 وذلك وفق ما هو واضح في المخطط التالي ونشير إلى أن النتائج لعام 2010 تشير إلى استقرار معدل النمو.

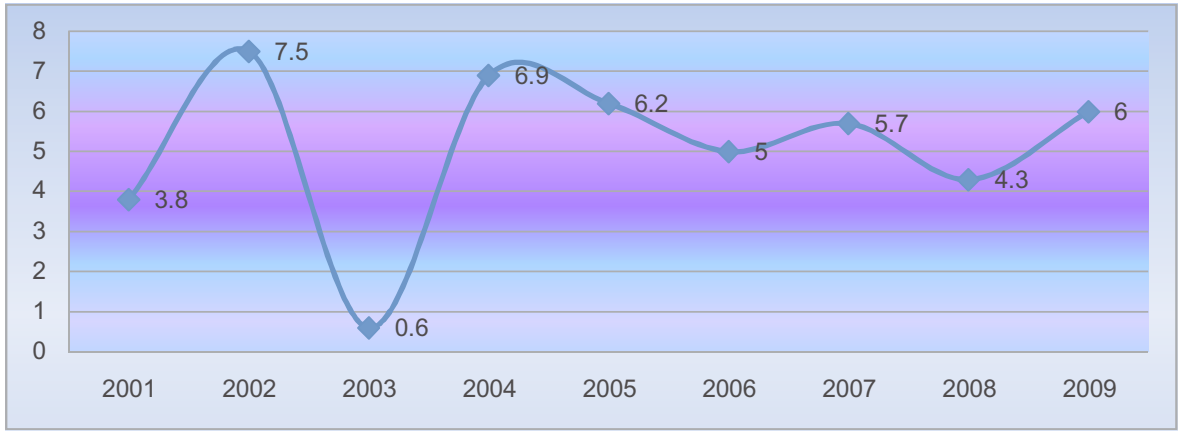

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء.

الشكل رقم (1) معدل النمو الاقتصادي
الفترة (2001 – 2009)

الموازنـة العامـة

بلغ إجمالي الإيرادات العامة بشقيها الجاري والاستثماري في الموازنة العامة للدولة لعام 2009 ما قدره (600803) مليون ل.س وحسب توقعات وزارة المالية أنها ستصل في عام 2010 إلى (577586) مليون ل.س، كما ازداد إجمالي الإنفاق العام في 2009 ليبلغ (654573) مليون ل.س ومن المتوقع أن تستمر هذه الزيادة في عام 2010 ليبلغ (754000) مليون ليرة سورية وذلك حسبما يبين الجدول التالي:

جدول رقم (1) العمليات المنفذة للموازنة العامة للدولة للأعوام 2006 – 2010

(مليون ل.س)

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010
البيان	فعلي				موازنة
الإيرادات المحلية جارية+ استثمارية	434865	459571	490904	600830	577586
إيرادات جارية	296625	301350	364983	378867	400494
إيرادات استثمارية	138240	158221	125921	221963	177092
الإنفاق العام	493699	520531	548394	654573	754000
الإنفاق العام الجاري	317212	325697	375327	442180	427000
الإنفاق العام الاستثماري	176487	194834	173067	212393	327000
العجز أو الفائض على الإيرادات المحلية	58834-	60960 -	57490-	53743-	176414-
المنح	0	259	0	1	0
القروض الخارجية	14159	13119	13195	11285	11935
إجمالي الإيرادات العامة	449024	472949	504099	612116	589521
العجز أو الفائض النهائي	44675-	47582-	44295-	42457-	164479-

المصدر: وزارة المالية

المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني وفق الحسابات القومية

أولاً: الإنتاج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة لعام 2000

مازال الإنتاج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة لعام 2000 يحقق نمواً وتزايداً فقد وصل لـ (2408994) مليون ل.س في 2009 أي بمعدل زيادة قدرها (5.38 %) عن عام 2008 وبلغ معدل الزيادة في عام 2008 (3.58 %) عن عام 2007، وكان لقطاع الصناعة والتعدين النسبة الأكبر من المساهمة في الإنتاج المحلي الإجمالي، ويليه قطاع الزراعة ثم تجارة الجملة والمفرق كما يبين الجدول التالي:

جدول رقم (2) الإنتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2000

(مليون ل.س)

القطاعات الاقتصادية	2006	2007	2008	2009
الزراعة	432713	378378	356210	394265
الصناعة والتعدين	731012	754497	779571	802733
البناء والتشييد	142220	145516	134609	140623
تجارة الجملة والمفرق	267884	320126	366047	374531
النقل والمواصلات والتخزين	198126	220648	247725	247503
المال والتأمين والعقارات	63631	77468	81704	87037
خدمات المجتمع والخدمات الشخصية	742282	82644	92450	100771
الخدمات الحكومية	163816	202464	201501	236148
الهيئات التي لا تهدف إلى الربح	1159	1210	1269	1383
رسوم جمركية	23040	23870	24823	24000
المجموع العام	2097883	2206821	2285909	2408994

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء.

كما تشير الإحصائيات إلى ارتفاع مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج المحلي الإجمالي من (52.5 %) في عام 2000 حتى وصلت لـ (61.5%) في عامي 2008 و 2009 وذلك على حساب تراجع مساهمة القطاع العام الذي كان (47.5%) في عام 2000 وأصبح في عامي 2008 و 2009 (38.5%) وذلك حسبما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم (3) مساهمة القطاع العام والخاص في الإنتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2000

(مليون ل.س)

السنوات	الإنتاج			نسب مساهمة الإنتاج %		
	قطاع عام	قطاع خاص	مجموع	عام	خاص	مجموع
2006	837599	1260284	2097883	39.9	60.1	100
2007	868735	1338086	2206821	39.4	60.6	100
2008	880295	1405615	2285909	38.5	61.5	100
2009	928244	1480749	2408994	38.5	61.5	100
2010			*1468152			

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء.

***بيانات متوقعة**

ثانياً: الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة لعام 2000

يبين الجدول التالي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2000 خلال الفترة (2006 – 2009) حيث بلغ (1422178) مليون ل.س في عام 2009 أي بمعدل نمو قدره (6%) عن عام 2008.

جدول رقم (4) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2000

(مليون ل.س)

القطاعات الاقتصادية	2006	2007	2008	2009
الزراعة	292457	252856	234872	265048
الصناعة والتعدين	288140	299061	310654	321277
البناء والتشييد	52726	53096	48797	51399
تجارة الجملة والمفرق	222230	249817	289807	293732
النقل والمواصلات والتخزين	136902	152564	167247	171946
المال والتأمين والعقارات	57551	69909	727798	76521
خدمات المجتمع والخدمات الشخصية	35635	39647	49474	53927
الخدمات الحكومية	128699	165836	167391	187597
الهيئات التي لا تهدف إلى الربح	746	779	817	890
رسوم جمركية	23040	23870	248823	24000
(-) خدمات المال المحتسبة	23044	23400	25165	24159
المجموع العام	1215082	1284035	1341516	1422178

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء.

أما مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2000 فقد حققت تزايداً في عام 2009 وبلغت نسبة قدرها (65.5 %) مقابل تراجع مساهمة القطاع العام فيه والذي بلغ (34.5 %) حسب ما يبين الجدول الآتي:

جدول رقم (5) مساهمة القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2000

(مليون ل.س)

السنوات	الناتج			نسب مساهمة الناتج %		
	قطاع عام	قطاع خاص	مجموع	عام	خاص	مجموع
2006	421045	794037	1215082	34.7	65.3	100
2007	455063	828972	1284035	35.4	64.6	100
2008	468780	872736	1341516	34.9	65.1	100
2009	490781	931397	1422178	34.5	65.5	100

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء.

ثالثاً: التكوين الرأسمالي (استثمارات القطاعين العام والخاص)

زادت نسبة مساهمة القطاع العام في التكوين الرأسمالي في عام 2009 عما كانت عليه في عام 2008 فقد بلغت (48.4 %) بينما تراجعت نسبة مساهمة القطاع الخاص في عام 2009 لتصل (51.6 %)وفق مايبين الجدول التالي:

جدول رقم (6) مساهمة القطاع العام والخاص في التكوين الرأسمالي للأعوام 2006-2009

(مليون ل.س)

السنوات	التكوين الرأسمالي بأسعار السوق الثابتة لعام 2000			نسبة المساهمة %	
	قطاع عام	قطاع خاص	مجموع	عام	خاص
2006	143791	164878	308669	46.6	53.4
2007	136400	146699	283099	48.2	51.8
2008	112739	153749	266488	42.3	57.7
2009	143820	153280	297100	48.4	51.6

المصدر: المكتب المركزي للاحصاء

رابعاً: التضخم

يبين الجدول التالي الانخفاض الحاد لمعدل التضخم في عام 2009 والذي بلغ (2.8 %)، كما يوضح التفاوت في النسب خلال السنوات الماضية:

جدول رقم (7) معدلات التضخم خلال السنوات 2006 - 2010

السنة	2006	2007	2008	2009	*2010
معدل التضخم (%)	7.8	12.0	16.0	-2.8	3.2

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء.

*بيانات متوقعة

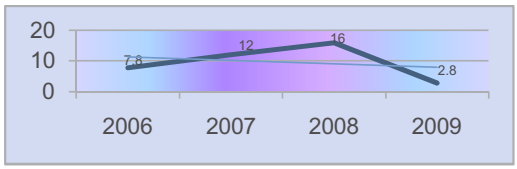

الشكل رقم (2)

خامساً: معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

استمرت الزيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2000 ليبلغ (70667) ل.س في عام 2009 أي بمعدل نمو قدره (3.48 %) عن عام 2008.

جدول رقم (8) معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

(ل.س)

السنوات	2006	2007	2008	2009	*2010
نصيب الفرد	64919	66974	68291	70667	71204

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء

*بيانات متوقعة

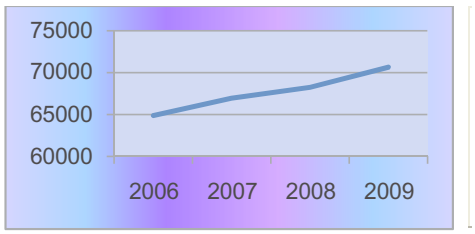

الشكل رقم (3)

سادساً: معدلات البطالة

انخفض معدل البطالة لعام 2010 عما كان عليه في عام 2009 حيث أصبح (10.9 %) وذلك بعد أن كان (11.7 %) وفق الجدول الآتي:

جدول رقم (9) معدلات البطالة خلال السنوات2007 - 2010

السنوات	2007	2008	2009	2010
معدل البطالة (%)	9.5	11.2	11.7	10.9

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء.

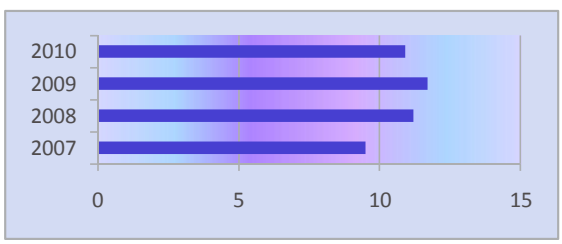

الشكل رقم (4)

سابعاً: الميزان التجاري

جدول رقم (10) الميزان التجاري للسنوات 2006 – 2009

(مليون ل.س)

السنوات	الصادرات	المستوردات	الفائض
2006	505012	531325	26313-
2007	579034	684557	105523-
2008	707798	839419	131621-
2009	503120	711083	207963-

المصدر: مصرف سورية المركزي.

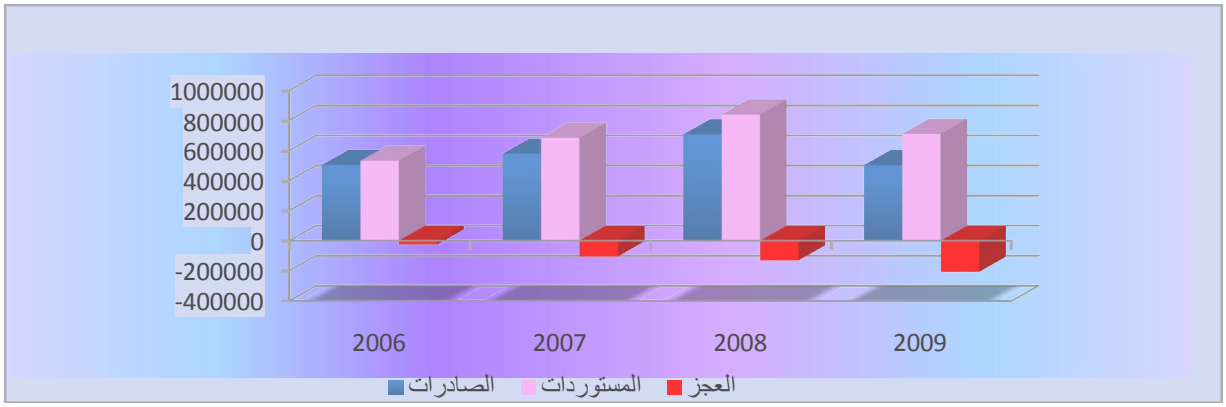

الشكل رقم (5) تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2006 – 2009)

جدول رقم (11) الميزان التجاري المفصل خلال الفترة 2006 – 2009

(مليون ل.س)

الفترة	المستوردات					الصادرات					رصيد الميزان التجاري
	نفط ومشتقاته	غير النفط	مجموع القطاع العام	القطاع الخاص	مجموع المستوردات	نفط ومشتقاته	غير النفط	مجموع القطاع العام	القطاع الخاص	مجموع الصادرات	
2006	143673	71190	214864	316461	531325	203477	22617	226094	278918	505012	26313-
2007	213000	95103	308103	376454	684557	219000	26567	245567	333467	579034	105523-
2008	263772	27700	291472	547947	839419	260710	22731	283442	424357	707798	131621-
2009	86200	17286	103486	607597	711083	165257	11221	176478	326642	503120	207963-

المصدر: مصرف سورية المركزي

ثامناً: التدفقات الاستثمارية الواردة

جدول رقم (12) التدفقات الاستثمارية الواردة

(مليون ل.س)

الفترة		2006	2007	2008	2009
العملة	SYP	33708	62023	68239	120024
	USD	660	1242	1467	2570

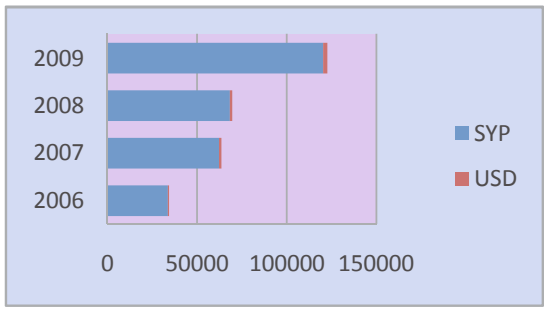

المصدر: مصرف سورية المركزي

الشكل رقم (6)

تاسعاً: ميزان المدفوعات

سجل الميزان الكلي للمدفوعات بالأسعار الجارية للسنوات خلال الفترة (2006 - 2009) فائضاً قدره (43393) مليون ل.س في عام 2009 بعدما كان قد حقق قيمة قدرها (46175) مليون ل.س عام 2008 وفق الجدول التالي:

جدول رقم (13) ميزان المدفوعات 2006 - 2009

(مليون ل.س)

السنوات	نتيجة الحساب الجاري والرأسمالي والمالي (بالأسعار الجارية)		
	دائن	مدين	الرصيد
2006	821678	826357	4679-
2007	1007769	943705	64064
2008	1141230	1095055	46175
2009	1000731	957338	43393

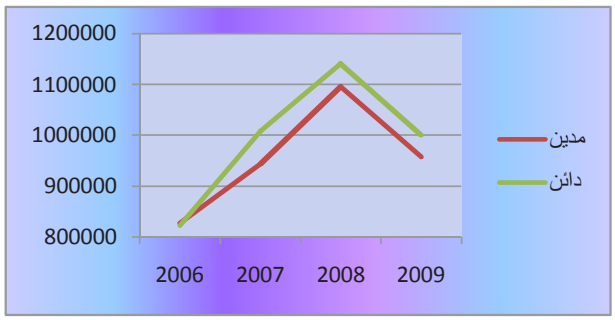

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء.

الشكل رقم (7)

عاشراً: الضرائب

يلاحظ من الجدول أدناه ازدياد الحصيلة الضريبية فقد بلغت نسبة الزيادة في عام 2009 (7.46 %) عن عام 2008 ومن المتوقع الاستمرار في هذه الزيادة في الأعوام القادمة:

جدول رقم (14) الحصيلة الفعلية لقطاع الضرائب والرسوم الجمركية للسنوات 2006-2009

(مليار ل.س)

السنة	2006	2007	2008	2009*	2010**
الحصيلة الفعلية	296	302	308	331	278

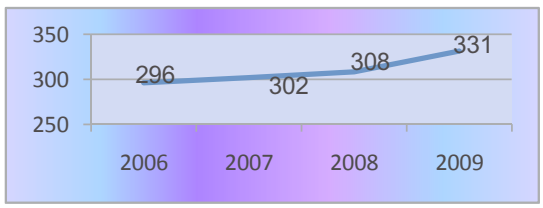

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء

***بيانات أولية**

****بيانات متوقعة**

الشكل رقم (8)

الفصل الثاني مناخ الاستثمار في سورية

حدثت في الســنوات القليلة الأخيرة سلسلة من التحديثات الاقتصادية والإدارية والتشريعية، بهدف تعزيز دور سوريا كبيئة أعمال جاذبة للاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية، وتحسين المناخ الاستثماري من خلال تطوير التشريعات اللازمة وتنويع حوافز وضمانات الاستثمار وتحديث القطاع الصناعي وإشراك القطاع الخاص في عملية التنمية وتطوير البنى التحتية وتعزيز الاقتصاد الجديد بالاندماج مع الاقتصاد العالمي.

كما بدأت ســورية بتطوير أدوات تشجيع الاستثمار وإيجاد إستراتيجية تتخطى الحوافز والمدن الصناعية لتشمل توفير كافة التســهيلات والمعلومات والمصارف التجارية القادرة على المنافسة وأنظمة تســوية النزاعات ....كما تركز العمل على تبسيط وتحســين النظم والإجراءات المتعلقة بمعاملات الاستثمار، وتعزيز جهود الترويج للاستثمارات وللقطاعات الواعدة في سوريا, وذلك من خلال خلق مجموعة علاقات متشــابكة بين القطاعين العام والخاص بهدف اســتقطاب المســتثمرين وإعادة الأموال السورية المغتربة.

عوامل تشجيع الاستثمار في سورية:

- الموقع الجغرافي الاستراتيجي لسورية الذي يشكل ملتقى القارات الثلاث .
- الاستقرار السياسي والأمني.
- الالتزام بالتوجه المتأني نحو اقتصاد السوق الاجتماعي.
- محدودية المديونية الخارجية.
- استقرار سعر صرف الليرة السورية منذ عام 1990.
- امتلاك سورية لاحتياطي كبير ومتنوع من النقد الأجنبي.
- انخفاض معدلات التضخم.
- توفر وتنوع الموارد الطبيعية.
- انخفاض تكاليف الإنتاج.
- توفر الموارد البشرية المؤهلة.
- بنية تحتية ذات مستوى مقبول.
- نفاذ إلى الأسواق العربية والدولية .
- توفر مدن صناعية ومناطق صناعية مجهزة بالبنية التحتية اللازمة.
- مؤشر متوسط للتنمية البشرية.
- مزايا وإعفاءات وتسهيلات خاصة للمشاريع الاستثمارية.
- الاتفاقيات العربية والدولية لتوفير الضمانات لرأس المال الأجنبي.
- قوة الاقتصاد السوري.

وتعتبر سورية عضواً في الهيئات المؤسسات والمنظمات التجارية والاقتصادية العربية والدولية التالية:

- جامعة الدول العربية.
- منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية (CAEU).
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.
- منظمة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة (UNIDO).
- الأمم المتحدة (U.N).
- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP).
- منظمة المؤتمر الإسلامي.
- البنك الإسلامي للتنمية.
- البنك الدولي (W.B).
- صندوق النقد الدولي (IMF)
- منظمة الأسكوا (ESCWA)
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).
- الشبكة الأورو متوسطية لوكالات تشجيع الاستثمار (ANIMA).
- الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA).
- المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID).
- تقدمت سورية بطلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية .(WTO)

القوانين والقرارات الناظمة للاستثمار في سورية:

هناك عدة قوانين وتشريعات تحكم سياسات الاستثمار والترخيص والحوافز الاستثمارية في سورية وهي:

1. القانون رقم /47/ لعام 1952 الخاص بالصناعات الصغيرة والحرف اليدوية.
2. المرسوم رقم /103/ لعام 1952 الخاص للمشاريع الصناعية (مع ملاحظة أن الإعفاءات الجمركية الموجودة في هذا المرسوم ألغيت وحل محلها المرسوم التشريعي /51/ لعام 2006).
3. القانون رقم /21/ لعام 1958 الخاص بتشجيع الصناعة.
4. النظام الذي تعتمده وزارة النفط في منح الاستثمارات للشركات النفطية.
5. قرار المجلس الأعلى للسياحة رقم /186/ لعام 1985 الخاص بالاستثمار السياحي (مع ملاحظة أن الإعفاءات الجمركية الموجودة في هذا المرسوم ألغيت وحل محلها المرسوم التشريعي /51/ لعام 2006).
6. المرسوم التشريعي رقم /10/ لعام 1986 الخاص بالاستثمار في المشاريع الزراعية.
7. قانون مجلس النقد والتسليف القاضي بترخيص المصارف الخاصة.

8. القرارات الناظمة لترخيص مشاريع قطاع النقل.
9. القانون رقم /28/ والقانون رقم /29/ لعام2001 الخاص بإحداث المصارف الخاصة والسرية المصرفية.
10. المرسوم التشريعي رقم /36/ لعام 2001 القاضي بترخيص الجامعات الخاصة.
11. قرارات وزارة التربية القاضية بترخيص المدارس الخاصة.
12. قانون المؤسسة العامة للمناطق الحرة.
13. المرسوم التشريعي رقم /35/ لعام 2005 الذي سمح بإقامة المصارف الإسلامية في سورية.
14. المرسوم رقم /43/ لعام 2005 الخاص بالاستثمار في قطاع التأمين والصحة والتعليم العالي.
15. المرسوم التشريعي رقم /8/ لعام 2007 لتشجيع الاستثمار.
16. المرسوم التشريعي رقم /54/ لعام 2009 .
17. صدور القانون رقم /32/ تاريخ 2010/11/14 الخاص بالسياسة العامة لقطاع الكهرباء في سورية.
18. صدور القانون رقم /34/ تاريخ 2010/11/14 الخاص بتعديل القانون /15/ لعام 2008 الخاص بالتطوير والاستثمار العقاري.

كما تم إطلاق مجموعة من الحوافز التي تشجع الاستثمار في القطاعات الواعدة في سورية حيث صدر العديد من القوانين لتحديث الإطار التشريعي والقانوني الخاص بالعملية الاستثمارية من توفير البيئة الملائمة للمستثمرين وتأمين الاستقرار النقدي وتسهيل أداء الأعمال وتخفيض كلفة انجاز المعاملات وبالسرعة الكلية.

وخلال السنوات العشر السابقة تحققت حزمة من التغيرات الهامة على الصعيد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي بهدف مواكبة اندماج سورية في الاقتصاد العالمي وتجلت بإتباع اقتصاد السوق الاجتماعي كمنهج اقتصادي للإصلاح والدعم لمسيرة التطوير والتحديث، وكان أحد هذه الخطوات إحداث المدن الصناعية في كل من ريف دمشق (عدرا) وحمص (حسياء) وحلب (الشيخ نجار) ودير الزور.

أهم التطورات الاقتصادية والسياسية المؤثرة في مناخ الاستثمار:

بنظرة سريعة على التطورات التي حدثت منذ عام 2000 نجد بأن البيئة الاستثمارية في تحسن مستمر وذلك حسب مؤشرات الاقتصاد الكلي كازدياد معدلات النمو وغياب الضغوط التضخمية الركودية وتحقيق معدلات معقولة لموازين التجارة الداخلية والخارجية بالإضافة إلى ازدياد في الاحتياطي النقدي للعملة الصعبة وتنوعها بالاعتماد على سلة العملات وكذلك فك ارتباط الليرة السورية بالدولار الأميركي مع تحقيق استقرار في سعر الصرف وتحييد البيئة المالية والمصرفية عن ارتدادات الأزمات المالية العالمية.

وبدأت سورية بخطوات كبيرة على طريق تحرير الاقتصاد من خلال الدخول في (منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى) إضافةً إلى إبرام العديد من اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية.

كما عكس انعقاد المؤتمرات الحكومية في جميع المجالات مناخاً ايجابياً بهدف مناقشة العقبات التي تواجهها كافة القطاعات والتي أسهمت في دعم مسيرة الإصلاح التشريعي والقانوني عبر إصدار مجموعة من القوانين الجديدة وتحديث التشريعات القديمة وإيجاد المؤسسات اللازمة لتطوير التشريعات والتدابير التنظيمية.

أهم القوانين و القرارات التي صدرت في سبيل تطوير مناخ الاستثمار:

- قرار توحيد سعر الصرف على المستوردات كما وخُفضت معدلات الفائدة الداخلية كما سُمح بفتح حسابات بالعملات الأجنبية.
- قرار المجلس الأعلى للسياحة رقم /198/ لعام 1987 الخاص بالاستثمار السياحي.
- القانون رقم /23/ لعام 2000 الخاص بإحداث «مجلس النقد والتسليف» للإشراف على الأمور النقدية والأنظمة المصرفية.

- القانون رقم /59/ لعام 2003 الخاص بإحداث هيئة مكافحة غسيل الأموال (ACML) وتمويل الإرهاب.
- المرسوم التشريعي رقم/57/ لعام 2004 الخاص بإحداث المدن الصناعية.
- إنشـــاء محكمة بداية مدنية 2004 في كل المحافظات مهمتها النظر في الدعاوى المتعلقة بالنزاعات الناشـــئة عن قانون الاستثمار (وقد وجهت هذه المحاكم بأن تفصل بالدعاوى من غير تأخير).
- المرســـوم رقم /51/ لعام 2006 المتضمن تعديل قانون ضريبـــة الدخل والذي يهدف إلى تخفيض في معدلات ضريبة الدخل إلى مستويات مشجعة.
- المرسوم التشريعي رقم/55/ لعام 2006 المتضمن إحداث سوق دمشق للأوراق المالية.
- قرار وزارة المالية رقم /2428/عام 2006 المتضمن إحداث قسم جديد لخدمات كبار دافعي الضرائب هو «قسم كبار المكلفين» .
- المرسوم التشريعي رقم /9/ لعام 2007 المتضمن إحداث هيئة الاستثمار السورية.
- قانون التجارة رقم /36/ لعام 2007.
- القانون رقم /41/ لعام 2007 المتضمن إحداث هيئة عامة للضرائب والرسوم.
- المرسوم التشريعي رقم/60/ لعام 2007 المتضمن إحداث سوق الأوراق المالية الحكومية.
- المرسوم التشريعي رقم/61/ لعام 2007 المتضمن السماح للشركات بالاندماج بإعادة تقويم موجوداتها الثابتة.
- القانون رقم /39/ للعام 2009 القاضي بإحداث هيئة عامة تسمى «الهيئة العامة للإشراف على التمويل العقاري» التي تهدف إلى تنظيم قطاع التمويل العقاري والإشراف عليه لتعزيز دوره في الاقتصاد الوطني وتنمية المدخرات في القطاع العقاري وتنظيم سوق التمويل العقاري.
- صدور القانون رقم /9/ تاريخ 2010/2/23 المتضمن إحداث شـــركة مســـاهمة باسم مصرف الإبداع للتمويل الصغير والمتناهي في الصغر.
- قانون رقم /17/ لعام 2010 الخاص بتنظيم علاقات العمل في القطاع الخاص والتعاوني والشركات العربية والاتحادية والأجنبية.
- صدور القانون رقم /18/ تاريخ 2010/6/9 الخاص بقانون الاتصالات.
- صدور القانون رقم /24/ تاريخ 2010/6/21 المتضمن حماية الصناعة الناشئة.
- صدور القانون /26/ تاريخ 2010/6/24 الخاص بتنظيم عملية التخطيط والتطوير الإقليمي المكاني في سورية.
- المرسوم التشريعي رقم /81/ تاريخ 2010/9/30 المتضمن تأسيس شركة سورية مساهمة قابضة تملك أسهمها الدولة تسمى شركة الاستثمارات السورية المساهمة القابضة /السورية للاستثمار/.
- قانون الشركات رقم /29/ لعام 2011.
- الســـماح للمصارف العاملة في الجمهورية العربية الســـورية بتمويل المشـــاريع الاستثمارية الســـياحية وفق صيغة الـ B.O.T.
- الانضمام إلى معاهدة لاهاي بشأن التسجيل الدولي للنماذج الصناعية.
- قانون حماية المنتج الوطني من الآثار الناجمة عن الممارسة الضارة في التجارة الدولية.
- قانون حماية العلامة الفارقة والمؤشرات الجغرافية والرسوم والنماذج الصناعية.

القــرارات والإجراءات التي اتخذها مصرف ســورية المركزي للوصــول إلى التحرير الكامل للحســاب الجاري بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

- تحرير الحســاب الجاري وبالدرجة الأولى تحرير عمليات التصدير والاستيراد، من خلال السماح للمصارف المرخص لها التعامل بالقطع الأجنبي بتمويل كامل مستوردات القطاعين الخاص والمشترك.
- السماح للمقيمين وغير المقيمين بفتح حسابات بالعملات الأجنبية لدى أحد المصارف المرخّصة.
- البدء التدريجي والمضبوط بتحرير الحساب الرأسمالي بما ينسجم وخطة الحكومة بزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لذا فقد تم إعداد الآلية اللازمة التي تمكن المستثمر المرخص له وفقاً لقوانين تشجيع الاستثمار من الحصول على قرض بالعملة الأجنبية من أي مصرف خارجي لصالح مشــروعه سواءً على شكل مبالغ بالعملة الأجنبية أو على شكل مقدمات عينية، ومن ثم تسديد هذا القرض وفوائده عن طريق المصارف السورية.
- التحرير الكامل لعمليات تمويل المســتوردات في عام 2006 من خلال قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم /5204/ تاريخ 11/15/ 2006 المتضمن الســماح للمصارف بتمويل كافة مســتوردات القطاعين الخاص والمشــترك بالقطع الأجنبي.
- الســماح لشركات الصرافة ببيع القطع الأجنبي للمستوردين من حساباتها المفتوحة لدى المصارف المرخصة حصراً أو من خلال إصدار حوالات خارجية.
- إلغاء تعهد إعادة قطع التصدير حيث أصبح بإمكان المصدر الســوري الاحتفاظ بالقطع الناجم عن عمليات التصدير مع حرية التصرف به.

كما عمل مجلس النقد والتسليف خلال الفترة الماضية على إصدار مجموعة من القرارات والأنظمة بهدف خلق بيئة ملائمة لجذب الاستثمارات أهمها:

1. القرار رقم /348/ تاريخ 2008/1/16 الذي يســمح للمصارف المرخصة بمنح القروض بالعملات الأجنبية لتمويل المشاريع الاستثمارية المرخصة وفقاً لقوانين تشجيع الاستثمار مع ترك الحرية للمقترض لاختيار طريقة تسديد القرض إما عن طريق حســاباته بالعملة الأجنبية لدى المصارف المحلية أو الأجنبية أو عن طريق شــراء القطع من المصرف المُقرض.
2. القرار رقم /381/ تاريخ 2008/3/27 الذي يســمح للمتعاملين المشمولين بأحكام قوانين تشجيع الاستثمار في القطر بالحصول على تسهيلات مصرفية بالعملات الأجنبية من المصارف المرخصة وفق أحكام قرار مجلس النقد والتسليف رقم /348/ تاريخ 2008/1/16.
3. القرار رقــم /395/ تاريخ 2008/5/29 الخاص باعتماد التعليمات الخاصة بالحد الأقصى للتســهيلات والتمويلات المســموح بها وذلك للحد من مخاطر التســهيلات والتمويلات الممنوحة لكل شــخص طبيعي أو اعتباري أو إلى كل مجموعة مترابطة، والذي حددها بـ (25 %) حيث كانت (20 %) وفق القرار السابق /345/ تاريخ 2007/12/12 من الأموال الخاصة للمصرف، كما يجب ألا يتعدى مجموع التســهيلات والتمويلات الممنوحة من المصرف من قبل الزبائن (أيهما أكبر) والتي يتجاوز كل منها نسبة (10 %) من الأموال الخاصة الصافية للمصرف حدود ثمانية أمثال هذه الأموال.
4. القرار رقم /460/ تاريخ 2009/1/31 والذي يسمح لمصرف سورية المركزي بتمويل المصارف بالليرات السورية بهــدف دعم ســيولتها وردم الفجوات المؤقتة الناجمة عن عمليات التمويل بشــرط أن تكــون هذه العمليات للأغراض الاستثمارية حصراً.

5. القرار رقم /461/ تاريخ 2009/1/31 الخاص باستثناء المشاريع الاستثمارية التنموية في القطر من تعليمات تركزات المخاطر المصرفية التي يتوجب على المصارف الالتزام بها، بحيث لا تتجاوز (35 %) من مجموع الأموال الخاصة الصافية بدلاً من (25 %) وذلك شريطة الحصول على موافقة مصرف سورية المركزي، ويهدف هذا القرار إلى تمكين المصارف العاملة من منح التمويلات الكبيرة الضرورية لعمليات التنمية وذلك بهدف تمكينها من تعبئة المدخرات لديها بالليرات السورية أو بالقطع الأجنبي وتوجيهها نحو تمويل الاستثمارات الوطنية.

6. القرار رقم /462/ تاريخ 2009/1/31 القاضي بتخفيض معدلات الفوائد على الودائع لأجل بمقدار نقطة مئوية واحدة، حيث كان سعر الفائدة على الودائع لأجل (7-9 % ± 2 %) وأصبح بموجب القرار الجديد (6-8 % ± 2 %)، مما يعطي مرونة كبيرة للمصرف في تحديد معدلات الفائدة على الودائع لديه ضمن هذا الهامش، كما يمكن المصارف من التوسع في منح الائتمان طويل الأجل للمشاريع الاستثمارية الكبيرة.

7. القرار رقم /502/ تاريخ 2009/5/10 الذي يتضمن تخفيض متطلبات الاحتياطي الإلزامي على جزء من الودائع التي توجه كتسهيلات وتمويلات للقطاع الصناعي من نقطة واحدة إلى خمس نقاط بحيث تنخفض نسبة الاحتياطي الإلزامي المفروضة على جزء من ودائع المصرف الموجه كتسهيلات وتمويلات للقطاع الصناعي، وتأتي أهمية هذا القرار من انعكاس التخفيض في نسبة الاحتياطي الإلزامي النقدي لدى المصارف على تكلفة التمويل للقطاع الصناعي بما يشجع المصارف على زيادة القروض الممنوحة للقطاع الصناعي وزيادة التنافسية فيما بينها لتقديم هذا النوع من القروض بفوائد مخفضة وذلك بغية الاستفادة من الانخفاض في تكلفة أموال المصرف.

8. القرار رقم /512/ تاريخ 2009/5/13 القاضي باعتماد التعليمات الخاصة بإجراءات منح الموافقة على فتح مكاتب التمثيل العائدة للمصارف والمؤسسات المالية الأخرى غير السورية في سورية, حيث استند هذا القرار إلى القانون رقم/34/ لعام 2008 الذي أجاز للمؤسسات المالية والمصرفية الأجنبية تسجيل مكاتب تمثيل لها وذلك بعد حصولها على موافقة الجهات المختصة.

9. القرار رقم /536/ تاريخ 2009/7/26 الذي يسمح للمؤسسات المرخصة وفق أحكام المرسوم التشريعي رقم /15/ لعام 2007 وتعديلاته بالاقتراض من الخارج لتمويل نشاطاتها في الجمهورية العربية السورية،كما يسمح بتحويل مبالغ القروض وتسديد أقساط أصل القرض والعمولات والفوائد بما لا يتجاوز الاستحقاقات المترتبة للخارج.

10. القرار رقم /666/ تاريخ 2010/5/27 المتضمن تخفيض الاحتياطي الإلزامي على جزء الودائع الموجه لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمشاريع السياحية والمشاريع الخضراء والمشاريع الصناعية والتمويل المقدم لذوي الاحتياجات الخاصة.

11. القرار رقم /698/ تاريخ 2010/8/24 والقاضي بتخفيض أسعار الفائدة الدائنة التي تدفعها المصارف العاملة على الودائع لأجل وعلى ودائع التوفير بمقدار نصف نقطة مئوية.

مما سبق نلاحظ أن مصرف سورية المركزي قد ساهم وعلى أكثر من صعيد في تعزيز البيئة الجاذبة للاستثمار وذلك من خلال تحفيز القطاع المصرفي على التوسع في منح التمويل للمشاريع الاستثمارية سواءً بالليرة السورية أم بالقطع الأجنبي، هذا إلى جانب تخفيف قيود القطع الأجنبي إلى أدنى الحدود وتحرير معاملات الحساب الجاري مما سيكون له أثر كبير على جذب الاستثمار نتيجة الثقة التي يولدها هذا التحرير لدى المستثمرين بقوة الاقتصاد الوطني وقدرته على المحافظة على قيمة مستقرة للعملة الوطنية مع مزيد من الانفتاح على العالم الخارجي.

وفيما يتعلق بالمقترحات التي يمكن تقديمها في هذا السياق لتطوير البيئة الاستثمارية في سورية، فيمكن القول أن البدء بالتحرير التدريجي والمدروس لمعاملات الحساب الرأسمالي سيكون له أثر إيجابي على جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى سورية لما يوحيه ذلك من ثقة بالاقتصاد الوطني، ويسعى مصرف سورية المركزي خلال المرحلة المقبلة إلى اتخاذ مجموعة

من الإجراءات للبدء بهذا التحرير، وذلك مع الأخذ بالاعتبار الحرية النسبية التي منحتها القرارات والقوانين الحالية الخاصة بالاستثمار لتحويل رؤوس الأموال والعوائد والفوائد المتولدة عنها إلى الخارج، وذلك في إطار متوازن يضمن التخفيف من الآثار السلبية المحتملة لمثل هذا التحرير على الاقتصاد الوطني.

أهم القوانين والتشريعات على صعيد السياسة المالية:

- القانون رقم /3/ تاريخ 2010/1/4 الذي ينص على رفع الحد الأدنى لرأسمال المصارف الخاصة التقليدية ليصل إلى (10 مليار ليرة سورية) والإسلامية إلى (15 مليار ليرة سورية)، بالإضافة إلى زيادة الحد الأقصى لنسبة تملك العرب والأجانب من (49 %) إلى (60 %) من رأسمال المصرف مع إمكانية رفعها إلى (75 %) شرط أن تكون هذه الزيادة لصالح مساهمة القطاع المالي والمصرفي.
- المرسوم التشريعي رقم /56/ تاريخ 2010/7/25 الخاص بإحداث مصارف الاستثمار في سورية وفق الأسس والصيغ القانونية والإجراءات المنصوص عليها في القانون رقم /28/ لعام 2001 وتعديلاته، بهدف تمويل النشاط الاستثماري الخاص والمساهمة في تمويل النشاط الاستثماري لجهات القطاع العام الاقتصادي وتقديم الخدمات الاستشارية والقيام بأعمال التوريق والمساهمة في تأسيس الشركات وفق الأساليب المبينة في المرسوم.
- المرسوم التشريعي رقم /88/ تاريخ 2010/10/2 الخاص بالتأجير التمويلي والذي يقضي بتأسيس شركات تأجير تمويلي على شكل شركات مساهمة.
- قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم /85/ تاريخ 2010/11/2القاضي بالسماح للمصارف المرخصة ببيع القطع الأجنبي اللازم لمشاريع الاستثمار المشملة بأحكام القانون رقم /10/ لعام 1991 وتعديلاته، والتي لا تتوفر لديها المبالغ اللازمة بالقطع الأجنبي، بهدف تحويل أرباح رأس المال المستثمر من قبل السوريين والعرب والأجانب،وذلك وفقاً لنشرة أسعار صرف العملات الأجنبية الصادرة عن مصرف سورية المركزي.

كما تمت المصادقة على النظام الأساسي لمؤسسة ضمان مخاطر القروض في سورية وتم إطلاق أعمالها مؤخراً وستساهم هذه الهيئة في تمكين المصارف من توسيع حجم التمويل الممنوح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والتي تشكل الشريحة الأوسع في قطاع الأعمال السوري، وذلك من خلال تشارك المخاطر بين مؤسسة ضمان مخاطر القروض والمصرف بالإضافة إلى إيجاد حل لمشكلة توفير الضمانات التي تطلبها المصارف لغرض الحصول على التمويل، الأمر الذي سيساعد على التوسع في منح التمويلات للمشاريع الصناعية والاستثمارية.

وقد تم القيام بإصلاحات في مجال تحرير التجارة وتشجيع الصادرات كان أهمها:

- تأسيس المجلس الأعلى للتصدير.
- إنشاء هيئة تنمية وترويج الصادرات.
- تأسيس اتحاد المصدرين.
- إلغاء الحصر وإلغاء العمولة على جميع المستوردات للمؤسسات الحكومية الحصرية (ما عدا السيارات والإطارات).
- إحداث صندوق تنمية الصادرات.

الرؤية المستقبلية لمناخ الاستثمار:

تضمنت الخطة الخمسية العاشرة (2006-2010) كل من الأهداف الإستراتيجية التالية في مجال الاستثمار:

- تشجيع رأس المال الخارجي على الدخول إلى السوق السورية.
- تسهيل الاستثمارات وتحفيز الاستثمار طويل الأجل.
- زيادة الحكم الرشيد والشفافية للمؤسسات المالية والدوائر الحكومية ذات الصلة.
- زيادة عدد المنتجات والخدمات.
- استكمال تأسيس سوق الأوراق المالية، وتوفير الإطار التشريعي والمؤسسي لتوريق الأصول المالية.
- توفير المهن والخدمات الاستشارية والمالية اللازمة لازدهار القطاع المالي.
- تعديل قانون تشجيع الاستثمار وقانون العمل.
- إحداث محاكم خاصة بالاستثمار والمنازعات التجارية.
- الترويج للاستثمارات خارجياً.

وأكدت الخطة على زيادة الإنتاجية والارتقاء بمستوى القدرة الإنتاجية لتعظيم العوائد والانتفاع من المستوى المحقق من أجل تعزيز التنافسية وتوفير الخدمات بمستوى نوعي متميز، فتم الاعتماد على جملة أسس في تخصيص الموارد وتوزيع الاستثمارات على القطاعات من أجل تحقيق النمو المستهدف في الخطة الخمسية العاشرة والتي كان منها:

- التأكيد على أولوية الاستثمار في القطاعات الواعدة والتي يمكن أن تحقق عوائد سريعة وتؤدي إلى منافع واسعة مع تشجيع تطوير البنية التحتية لتلبية الاحتياجات الصناعية والإنتاجية ذات المردود العالي.
- التأكيد على دور الصناعة التحويلية في عملية النمو الاقتصادي المستدام وتوفير فرص العمل، وتحسين الميزان التجاري والتأكيد على ضرورة زيادة الاستثمار في قطاعات الطاقة والتعليم والصحة ومجال البحث والتطوير العلمي والتكنولوجي.
- الترويج لدخول الاستثمارات الخاصة في مجالات الاتصالات، تكنولوجيا المعلومات، السياحة، النقل، التشييد والبناء، الطاقة، الصناعة التحويلية والزراعة، والعمل على وضع أنماط متعددة للاستثمار عن طريق الشراكة مع القطاع العام أو مع رأس المال الأجنبي.
- تقديم المزيد من الإصلاحات لتعزيز المناخ الاستثماري الملائم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتسهيل بيئة الأعمال للقطاع الخاص الوطني.
- اعتماد اللامركزية وتقوية الأجهزة الاقتصادية والإدارية المحلية وتسيير المصالح العامة بكفاءة عالية، من أجل ضمان نجاح الاستثمارات الإقليمية.
- العمل على زيادة معدلات الادخار الوطني من خلال ضمان الاستقرار الاقتصادي الكلي وتطوير السوق المالية والرأسمالية.
- العمل على زيادة الإنتاج والإنتاجية من خلال الترويج لاستخدام التكنولوجيا الملائمة وذات التكاليف الرخيصة لتطوير قطاع المنشآت الصغرى والمتوسطة لزيادة مساهمته في النمو الاقتصادي.

الحوافز والمزايا الممنوحة وفق أحكام المرسوم رقم /8/ لعام 2007 لتشجيع الاستثمار:

نص المرسوم التشريعي رقم /8/ لعام 2007 لتشجيع الاستثمار على خضوع المشاريع الاستثمارية المشملة لمبدأ الحسم الضريبي الديناميكي عملاً بأحكام المرسوم التشريعي رقم /51/ لعام 2006 لضريبة الدخل وفق ما يلي:

1. يصل أقصى معدل ضريبي للمشاريع بشكل عام في أعلى شرائحه إلى (28 %) على الأرباح الصافية.
2. أما الشركات المساهمة التي تطرح أسهمها على الاكتتاب العام بنسبة لا تقل عن (50 %) فمعدلها الضريبي (14 %).

- أما المشاريع المشملة بقوانين تشجيع الاستثمار معدلها الضريبي (22 %)، ويخفض هذا المعدل وفق الأسس التالية:
- درجتان للمنشآت الصناعية المقامة في المحافظات (الرقة، دير الزور، الحسكة، إدلب، السويداء، درعا، القنيطرة).
- درجة واحدة للمنشآت الصناعية التي تستخدم (25) عاملاً فأكثر مسجلين أصولاً بالتأمينات الاجتماعية.
- درجتان للمنشآت الصناعية التي تستخدم (75) عاملاً فأكثر مسجلين أصولاً بالتأمينات الاجتماعية.
- ثلاث درجات للمنشآت الصناعية التي تستخدم (150) عاملاً فأكثر مسجلين أصولاً بالتأمينات الاجتماعية.
- درجة واحدة بالنسبة للمنشآت المقامة ضمن المدن الصناعية.
- درجتان للمشاريع الصناعية المرخصة بأحكام المرسوم رقم /8/ لعام 2007 في مدينة حسياء ودير الزور الصناعيتين.
- درجتان لمشاريع محطات توليد الكهرباء، مشاريع مصادر الطاقة البديلة، مصانع الأسمدة.
- درجتان في ضوء توفر أي من الأسس الآتية:
  - المشاريع الصناعية التي تعتمد في إنتاجها على المواد الأولية المحلية.
  - المشاريع الصناعية التي توفر في استهلاك الطاقة.
  - المشاريع الصناعية التي تستخدم أدوات ووسائل وآلات تحافظ على البيئة وتمنع التلوث البيئي.
  - المشاريع الصناعية التي تقوم بتصدير (50%) من إنتاجها.
- درجتان للمشاريع الاستثمارية المرخصة بأحكام المرسوم رقم /8/ لعام 2007 في المنطقة الشرقية التي تضم محافظات (الرقة، دير الزور، الحسكة).

الفصل الثالث هيئة الاستثمار السورية

الأهـداف والسـياسات:

أحدثت هيئة الاســتثمار السورية بموجب المرسوم التشريعي رقم /9/ لعام 2007 بالتزامن مع صدور المرسوم التشريعي رقم /8/ لعام 2007 الخاص بتشــجيع الاستثمار وهي تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري وترتبط برئيس مجلس الوزراء.

وتهدف الهيئة إلى تنفيذ السياســات الوطنية للاســتثمار وتنمية البيئة الاستثمارية في الجمهورية العربية السورية ولها في سبيل ذلك القيام بما يلي:

- وضع الأسس والمعايير المتعلقة بالاستثمار لتبسيط الإجراءات وتسهيلها.
- إعداد الخارطة الاســتثمارية بالتنســيق مع الجهات ذات العلاقة ضمن أولويات تراعى فيها المشــاريع الاستثمارية ذات الأهمية الإستراتيجية والعمل على ترويجها داخلياً وخارجياً.
- تقديم المشورة وتوفير المعلومات والبيانات للمستثمرين وإصدار الأدلة الخاصة بذلك.
- المشاركة في إعداد مشاريع الاتفاقيات والبروتوكولات المتعلقة بالاستثمار.
- تتبع تنفيذ المشاريع وتذليل العقبات التي تعوق تنفيذها واستمرار عملها.
- القيام بكافة النشــاطات الترويجية لجذب الاستثمارات وتشــجيعها بما في ذلك إقامة الندوات والمؤتمرات وتنظيم وتبادل الزيارات واللقاءات.

إدارة هيئة الاستثمار السورية

يتولى قيادة وإدارة الهيئة بموجب القوانين والأنظمة وكل في اختصاصه:

1 - مجلس الإدارة

2 - المدير العام

يتألف الهيكل التنظيمي للهيئة من:

- نائب المدير العام
- مديرية المعلوماتية والخارطة الاستثمارية
- مديرية الشؤون الإدارية
- مديرية الشؤون القانونية
- مديرية التخطيط والدراسات
- مديرية الترويج والتعاون الدولي
- مديرية الخدمات الاستثمارية (النافذة الواحدة)
- مديرية المتابعة والشؤون الفنية
- مدراء الفروع أو المكاتب

الخطط التنظيمي للهيئة

أهم النشاطات التي قامت بها هيئة الاستثمار السورية في عام 2010

أولاً: على مستوى الموارد البشرية والتدريب:

الكادر البشري:

صدر مرسوم الملاك العددي لهيئة الاستثمار الذي تضمن (100) وظيفة من مختلف الفئات الوظيفية، كما صدر في عام 2009 النظام الداخلي لهيئة الاستثمار وهيكلها التنظيمي الجديد في ضوء المهام الموكلة إليه، كما صدر قرار إحداث النظام الداخلي والمالي للصندوق التعاوني للعاملين في الهيئة وكذلك صدور قرار الحوافز الخاص بها، قامت الهيئة على استكمال ملء شواغر ملاكها العددي وزيادة عدد العاملين فيها حيث بلغ عدد العاملين في الهيئة نهاية عام 2007 (20) عاملاً بمختلف الاختصاصات أما في نهاية عام 2008 فقد بلغ عدد العاملين (23) عاملاً أما في نهاية عام 2009 فقد أصبح عددهم (73) عاملاً بينما بلغ عدد العاملين نهاية العام 2010 (99) عاملاً بالإضافة إلى (32) ممثلاً للوزارات ضمن عمل مديرية الخدمات الاستثمارية (النافذة الواحدة). علماً أن المجموع العام لايتضمن (الندب وممثلي الوزارات)

الجدول رقم (15) المتغيرات التي طرأت على الموارد البشرية في هيئة الاستثمار السورية

	المشتغلون لغاية عام ٢٠٠٧	المشتغلون لغاية عام ٢٠٠٨	المشتغلون لغاية عام ٢٠٠٩	المشتغلون لغاية عام ٢٠١٠
الشهادة فوق الجامعية	١	٣	٥	١٠
العلوم الهندسية	٢	٣	٥	٧
الشهادات الجامعية	٨	٩	٢٣	٣١
المعاهد المتوسطة	٣	٥	٥	٧
الشهادة الثانوية	٢	٢	١٠	١٤
التعليم الأساسي فما فوق	٤	٤	١٥	٢٠
عقود سنوية		٥	٥	٥
المجموع العام	٢٠	٢٣	٧٣	٩٩
ندب	٢	٨	٥	٦
ممثلي الوزارات			٣٤	٣٢

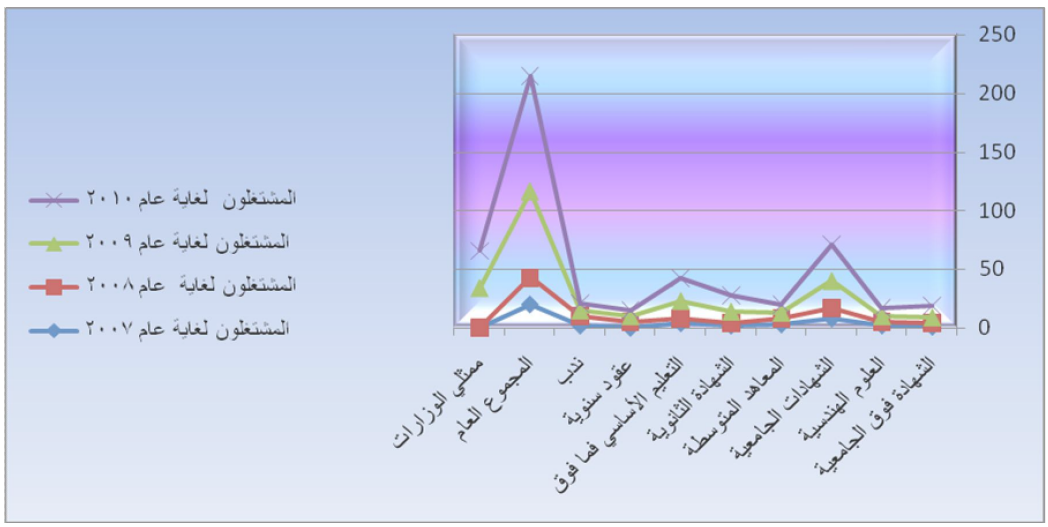

الشكل (9) التطورات التي طرأت على توزع الموارد البشرية الموجودة في الهيئة

الدورات التدريبية الداخلية والخارجية:

قامـــت الهيئة ضمن خطة منهجية لتطوير قدرات العاملين وتنميتهـــا بتنفيذ العديد من الدورات التدريبية الداخلية والخارجية بمختلـــف الاختصاصـــات الإدارية والتخصصية واللغوية والتقنية،حيث بلغ عدد الدورات الداخلية (29) دورة شـــملت (349) متدرباً كما بلغ عدد الدورات الخارجية (2) شملت (2) متدرباً.

الجدول رقم (16) الدورات التدريبية الداخلية والخارجية التي تم انجازها خلال عام 2010

الدورات الخارجية		الدورات الداخلية					
الدورات الخارجية		الدورات الإدارية والتخصصية		الدورات التقنية		الدورات اللغوية	
عدد الدورات	عدد المتدربين	عدد الدورات	عدد المتدربين	عدد الدورات	عدد المتدربين	عدد الدورات	عدد المتدربين
2	2	17	244	6	35	6	70

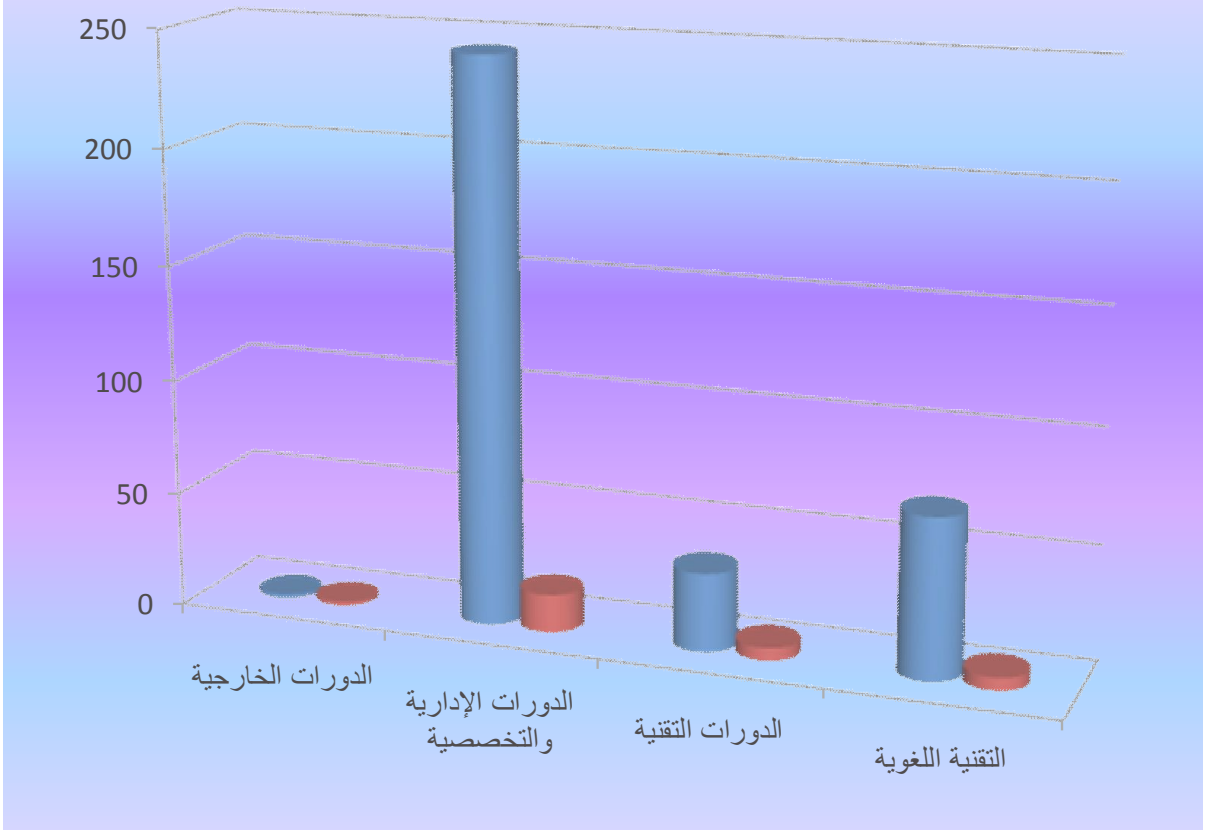

الشكل رقم (10) الدورات التدريبية الداخلية والخارجية خلال عام 2010

ثانياً: على مستوى النشاط المؤسساتي:

1. مجلة الاستثمار:

بموجب موافقة السـيد رئيس مجلس الوزراء رقم /1406/د تاريخ 2008/4/21 قامت هيئة الاسـتثمار السورية بإصدار مجلة هيئة الاسـتثمار، وهي مجلة فصلية نوعية تعنى بالشؤون الاقتصادية بشكل عام وشؤون الاستثمار بشكل خاص كالترويج لبيئة ومناخ الاستثمار في سورية بمختلف قطاعاته والتعريف بنشاطات الهيئة والمساهمة في مسيرة التنمية الاقتصادية .

تعنى المجلة بمواكبة التطورات والانجازات التي تحققت على صعيد الاسـتثمار في سورية ونشاطات الفعاليات الاقتصادية في الدول العربية والعالم وإظهار وجه سورية الحضاري والاقتصادي حيث أصدرت الهيئة (3) أعداد خلال عام 2010.

2. مشروع تحسين البيئة الاستثمارية:

ينفذ هذا المشروع بالتعاون مع هيئة الاستثمار السورية وهيئة تخطيط الدولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهو يهدف إلى:

- تعزيز الإطار القانوني والتشريعي للاستثمار الخاص.
- تعزيز القدرات المؤسساتية لهيئة الاستثمار.
- تعزيز القدرات لموظفي هيئة الاستثمار السورية.
- المساهمة في دعم البنية التحتية للهيئة.
- تقديم الدعم الفني في تسهيل الإجراءات.
- تقديم الدعم التقني بأنظمة معلوماتية حديثة.

هذا وتم وضع توصيف آلية العمل وتحديد احتياجات الهيئة من النظم المعلوماتية اللازمة وذلك من خلال:

1. وضع نظام إدارة معلومات المشـاريع الاسـتثمارية الذي يتضمن قاعدة بيانات جديدة لمشاريع الاستثمار والمعلومات المتعلقة بها.
2. ربط التقارير الإحصائية المتعلقة بنظام إدارة معلومات المشاريع الاستثمارية والتقرير الإحصائي السنوي.
3. يتم حالياً العمل على أرشفة جميع المجلدات والملفات الكترونياً بحيث يسهل الوصول إلى أية معلومة ومتابعة المشاريع في أي مجلد.
4. تقديم الدعم الفني لموظفي هيئة الاستثمار وذلك فيما يخص استثمار الشبكة الحاسوبية والبرمجيات الأساسية التطبيقية.
5. بناء مكتبة إلكترونية تحتوي على وثائق وتقارير محلية ودولية في المجالات التالية: الاقتصادية - الترويجية – القانونية والإحصائية بالإضافة لوثائق الخطة الخمسية العاشرة.

3. على مستوى المتابعة:

- تلقي ودراسـة ومعالجة شـكاوي المستثمرين من خلال توجيه الكتب والمراسـلات إلى الجهات المعنية ومتابعتها حتى إيجاد الحلول المناسـبة لها وإزالة العقبات التي تعترض المسـتثمر للإقلاع بتنفيذ مشروعه حيث بلغ عدد المشاريع التي تمت معالجة مشاكلها (12) مشروعاً .
- المتابعة المستمرة والآنية لمراسلات الهيئة وردود الجهات العامة عليها بهدف الوصول إلى تحقيق مطالب المستثمرين ومعالجة شكاويهم بالسرعة الكلية .

- التوسط للمستثمر لدى الجهات العامة المعنية بتقديم خدماتها للمستثمرين وذلك ليس بالمراسلات فقط بل بالفاكسات وبالاتصالات الهاتفية المباشرة من أجل تسريع عملية منح الموافقات والتراخيص اللازمة للمشاريع .
- استقبال المستثمرين في الهيئة وتلقي اتصالاتهم الهاتفية والإجابة على استفساراتهم وتوجيههم بما يجب عليهم القيام به لاسيما ضرورة إعلام الهيئة تباعاً بتطورات تنفيذ مشاريعهم ليتسنى لها التدخل وتذليل ما يعترض تنفيذها عند اللزوم .
- إعداد المذكرات اللازمة لعرضها على مجلس إدارة الهيئة متضمنة المقترحات التي من شأنها إيجاد الحلول للمعوقات التي تواجه المستثمرين حيث بلغ عددها (6) مذكرات.
- رئاسة العديد من اللجان أهمها (لجنة المشاريع الصحية – لجنة متابعة مشاريع الاسمنت) وإجراء كافة الاتصالات والمراسلات الضرورية لمتابعة تلك المشاريع والإطلاع على معوقاتها ومعالجتها .
- المشاركة في بعض اللجان الخارجية كلجنة وزارة الزراعة المكلفة بإعداد آلية دعم المشاريع الزراعية ولجنة الهيئة العامة للموارد المائية حول الخطة الوطنية لإدارة المياه.
- متابعة المشاريع التي لم تستكمل تنفيذها من عام /1991/ وحتى عام /1999/ وتدقيق السجلات الصناعية وإجراء التصحيحات اللازمة بالتعاون مع المديريات ذات الصلة لتدقيق وتصحيح المشاريع المنفذة وإعداد المراسلات الخاصة بهذه المشاريع لبيان الواقع التنفيذي لها وتقديم الاقتراحات لاستكمالها .

4. على مستوى النافذة الواحدة:

أحدثت النافذة الواحدة في هيئة الاستثمار السورية وفروعها في المحافظات ونص القانون على أن تقوم بـ:

- تقديم الخدمات للمستثمرين وتمثل فيها الوزارات والجهات العامة المعنية بالاستثمار ويفوض ممثلو الوزارات والجهات العامة المعنية بكافة الصلاحيات من وزاراتهم أو جهاتهم والتي تمكنهم من إنجاز مهامهم وفقاً لما ينص عليه النظام الداخلي للهيئة.
- تقديم الخدمات للمشاريع من خلال الممثلين المفوضين من قبل الجهات الحكومية المختلفة ومنح الموافقات والشهادات والإجازات اللازمة وفق أحكام المرسوم التشريعي /8/ لعام 2007 والتشريعات المعمول بها ومتابعة المشاريع القائمة والتعرف على المعوقات والخروج بتوصيات وحلول لها
- تنظيم آلية سير أعمال النافذة الواحدة بما في ذلك الجهات الحكومية المختلفة الممثلة بموجب نظام يصدر لهذه الغاية من قبل المجلس الأعلى بناءً على اقتراح مجلس الإدارة.

وقد قامت مديرية النافذة الواحدة بتنفيذ كل من الأعمال التالية خلال عام 2010:

1. تم إحداث مكتب جمركي لدى النافذة الواحدة وفوض مديره بصلاحيات السيد مدير عام الجمارك لمنح الإعفاءات الجمركية وقد تم منح (1146) قرار إعفاء خلال عام 2010.
2. إصدار ثلاثة قرارات دمج لمشاريع مشملة سابقاً منها (2) قرار لمشاريع صناعية و(1) قرار لمشروع نقل.
3. إلغاء ثلاثة مشاريع منها (2) مشروع صناعي و(1) مشروع نقل .
4. تم تشميل (400) مشروع في عام 2010 من بينها (324) مشروع في النافذة الواحدة في هيئة الاستثمار السورية وفق أحكام المرسوم التشريعي رقم /8/ لعام 2007.
5. تم منح (296) قرار تمديد وتعديل للمشاريع الاستثمارية وفق أحكام قانون الاستثمار رقم /10/ لعام 1991 وتعديلاته والمرسوم التشريعي رقم /8/ لعام 2007.

6. تم منح (2580) إجازة اســتيراد إضافة إلى (1452) عملية تصحيح وإلغاء وكتاب مخصصات للمشاريع المقامة وفق أحكام قوانين الاستثمار.

7. أصدر قطاع الصناعة لدى النافذة الواحدة (73) قرار صناعي.

8. تم إحداث مكتب للهجرة والجوازات وتفويضه بكافة الصلاحيات لمنح الاقامات للمستثمرين والعاملين والخبراء للمشاريع المقامة وفق أحكام قوانين تشــجيع الاستثمار من غير السوريين إضافة لمنح تأشيرات الدخول والخروج، والمساعدة في إصدار بطاقة المستثمر.

9. تفويض أحد العاملين في الهيئة من الفئة الأولى بتمثيل وزارة الشــؤون الاجتماعية والعمل وأعطي صلاحيات تســيير معاملات منح بطاقة العمل للمرة الأولى وتجديدها للســادة المســتثمرين في مشاريعهم من غير السوريين ومتابعته لدى مديرية القوى العاملة في الوزارة وتسليمها لهم من خلال النافذة الواحدة، ويجري التحضير لإصدار بطاقة المستثمر.

10. إحداث مكتب للمصرف التجاري الســوري لدى النافذة الواحدة يتم من خلاله تقاضي كافة الرسوم والبدلات والطوابع خلال فترة تأسيس المشاريع الاستثمارية، بالإضافة لتقديم خدمات مصرفية يحتاجها المستثمر.

11. تكليــف أحد العاملين فــي النافذة الواحدة بالتعريف بقانون التطوير العقاري وإعطاء المعلومات اللازمة للمســتثمرين والتنسيق مع هيئة التطوير العقاري للغاية ذاتها.

5. على مستوى النشاط القانوني والاتفاقيات الدولية:

1. إعداد مشــاريع القوانين والمراســيم المتعلقة بالاستثمار ومناقشــتها ورفعها إلى الجهات الوصائية لاستكمال إجراءات إصدارها .

2. إعداد مشروع تعديل المرسوم التشريعي رقم /8/ لعام 2007 ومناقشته ولازالت المناقشات حوله مستمرة.

3. إعداد واســتكمال إجراءات صدور القرار رقم /82/م.و الصادر بتاريخ 2010/10/31 المتضمن تعديل القرارين (رقم /39/م.و- رقم /38/م.و تاريخ 2007/6/14 المتعلقين بتحديد المناطق التنموية والحد الأدنى للمشــاريع الاســتثمارية المقامة فيها.

4. اقتــراح وإعــداد مذكرات التفاهم وبروتوكولات التعاون في مجال الاســتثمار واســتكمال إجــراءات الاتفاق عليها أو تصديقها.

5. تم التوقيع بالأحرف الأولى على مذكرة التفاهم مع بيت التمويل الخليجي في البحرين.

6. تم التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاقية لتأســيس شركة مشتركة سورية إيرانية للاستثمار في الصناعة والتجارة والنقل الدولي ونشاطات أخرى.

7. تم توقيع مذكرات تفاهم وتعاون في مجال الاستثمار مع كل من الدول التالية: (أوكرانيا - الصين).

8. تم اقتراح مذكرات تفاهم مع كل من الدول التالية: (أرمينيا- ســلوفاكيا- بيلاروســيا- هنغاريا- بولونيا- اليابان- بريطانيا- الدانمرك- السويد- الهند- جمهورية جنوب أفريقيا) والدول العربية (الإمارات العربية المتحدة- ليبيا- العراق).

9. المشــاركة مع وزارة الاقتصاد والتجارة في تعديل اتفاقيات تشــجيع وحماية الاســتثمارات الموقعــة مع الدول العربية والأجنبية (الاتفاقية الموقعة مع دولة الكويت - جمهورية لبنان – الجمهورية الجزائرية).

10. تسوية مستوردات (53) مشروع من المشاريع الاستثمارية المختلفة الملغاة.

6. على مستوى الترويج للاستثمار:

قامت هيئة الاستثمار السورية بإعداد خطتها الترويجية لعام 2010 وشارك في تنفيذها مشروع تحسين البيئة الاستثمارية (UNDP).

الجدول رقم (17) فعاليات الترويج للاستثمار التي عقدتها هيئة الاستثمار السورية خلال عام 2010

	اسم الفعالية	مكان الانعقاد	تاريخ الانعقاد	الجهات المشاركة
1	ورشة عمل «تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة »	دمشق	28/ 02 /2010	رجال أعمال ومستثمرين
2	ملتقى رجال الأعمال السوري السعودي	دمشق	6-2010/3/7	رجال أعمال ومستثمرين
3	ندوة الاستثمار في الاختراع	دمشق	23-2010/3/24	رجال أعمال ومستثمرين
4	برنامج المسح للاستثمار الأجنبي المباشر	دمشق	2010/05/11	رجال أعمال ومستثمرين
5	مؤتمر الاستثمار في المنطقة الجنوبية	السويداء- درعا – القنيطرة	26-2010/5/27	رجال أعمال ومستثمرين
6	ورشة عمل حول الاستثمار والبيئة	دمشق	2010/08/09	رجال أعمال ومستثمرين
7	مؤتمر الاستثمار في الكويت	الكويت	20-2010/10/21	رجال أعمال ومستثمرين
8	ملتقى رجال الأعمال السوري الليبي	دمشق	8-2010/12/9	رجال أعمال ومستثمرين

نفذت الهيئة العديد من الفعاليات الترويجية بمختلف أنواعها على شـــكل ملتقيات وندوات وورش عمل ولقاءات ومعارض .....حيث بلغ عدد المشـــاركات الداخلية (13) مشاركة بينما بلغ عدد المشاركات الخارجية (13) مشاركة ويبين الجدول التالي الفعاليات الترويجية التي شاركت بها هيئة الاستثمار السورية خلال عام 2010:

الجدول رقم (18) الفعاليات الترويجية التي شاركت بها هيئة الاستثمار السورية خلال عام 2010

الرقم	اسم الفعالية	مكان الانعقاد	الجهات المشاركة
1	المؤتمر الدولي الأول للتمويل والاستثمار بالمنطقة الساحلية	اللاذقية	رجال أعمال ومستثمرين
2	مؤتمر الشراكة العربي-الهندي الثاني	الهند	رجال أعمال ومستثمرين
3	المؤتمر الثالث عشر لرجال الأعمال والمستثمرين العرب	دمشق	رجال أعمال ومستثمرين
4	الملتقى الاقتصادي السوري الكرواتي	دمشق	رجال أعمال ومستثمرين
5	مؤتمر الجودة والنوعية	برلين	شركات ومؤسسات

6	ندوة أعمال سورية مجرية	دمشق	رجال أعمال ومستثمرين
7	مؤتمر الاستثمار السياحي	دمشق	رجال أعمال ومستثمرين
8	الملتقى الثالث للاستثمار في المناطق الحرة	دمشق	رجال أعمال ومستثمرين
9	اجتماع مجلس الأعمال السوري البرتغالي	دمشق	رجال أعمال ومستثمرين
10	دورة « التحكيم في عقود الاستثمار»	اللاذقية	رجال أعمال ومستثمرين
11	المنتدى الاقتصادي والمالي للمتوسط	ميلانو	رجال أعمال ومستثمرين
12	ملتقى مجلس رجال الأعمال السوري الإيراني	دمشق	رجال أعمال ومستثمرين
13	مؤتمر الطاقات البديلة والمتجددة	دمشق	رجال أعمال ومستثمرين
14	مؤتمر الاستثمار في سورية	تركيا	رجال أعمال ومستثمرين
15	ورشة عمل حول «كيفية وآلية استقطاب المستثمرين والممولين»	دمشق	رجال أعمال ومستثمرين
16	برنامج بناء القدرة على تحسين مناخ الاستثمار	تركيا	رجال أعمال ومستثمرين
17	الملتقى الاقتصادي اليوناني العربي الثالث	أثينا	رجال أعمال ومستثمرين
18	المنتدى الاقتصادي والتجاري بين الصين والدول العربية	الصين	رجال أعمال ومستثمرين
19	الملتقى الثالث عشر لمجتمع الأعمال العربي	بيروت	رجال أعمال ومستثمرين
20	ندوة أعمال سورية مجرية	بوادبست	شركات ومصانع عامة وخاصة
21	اجتماع مجلس الأعمال السوري - الجنوب إفريقي	دمشق	رجال أعمال ومستثمرين
22	برنامج تبسيط بيئة الأعمال	دمشق	رجال أعمال ومستثمرين
23	المنتدى الفرنسي الرابع للتمويل الإسلامي	باريس	شركات ومصانع عامة وخاصة
24	ندوة حول مناخ الاستثمار	سلوفاكيا	رجال أعمال ومستثمرين
25	الدورة السادسة للملتقى الاقتصادي العربي البلجيكي	بروكسل	رجال أعمال ومستثمرين
26	مؤتمر ومعرض الفرص الاستثمارية	إيران	رجال أعمال ومستثمرين

وبالتعاون مع جميع سفاراتنا في الخارج وعبر وزارة الخارجية السورية تم توزيع مطبوعات التشريعات الاستثمارية الجديدة بالإضافة إلى (CDs)، كما أعدت الهيئة النسخة الأولى من دليل المستثمر الذي صدر باللغتين العربية والانكليزية كما تقوم بتطوير المطبوعات والمنشورات التي توزع على السفارات العربية والأجنبية في سورية بالإضافة إلى سفاراتنا في الخارج والشركات ورجال الأعمال المحليين والعرب والدوليين.

7. الخارطة الاستثمارية:

قامت الهيئة بالتعاون مع مشـــروع تحســـين البيئة الاســـتثمارية بتصميم موقع الهيئة الذي يضم جميع المعلومات التي تهم المســـتثمرين، ورابط للخارطة الاســـتثمارية ومعلومات عن الاستثمار في سورية وإحصاءات ودراسات وذلك كخطوة ترويجية هامة تكون بوابة واحدة للاســـتثمار في ســـورية، كما قامت باســـتكمال وإنهاء بناء الهيكلية الاقتصادية والالكترونية للخارطة الاستثمارية في سورية. تعطي معلومات شاملة عن سورية والفرص الاستثمارية وعن المناخ الاستثماري الآمن فيها والذي تمت ترجمته إلى /12/ لغة أجنبية تسهيلا لوصول المعلومة لأكبر عدد ممكن من المستثمرين.

تم إطلاق الخارطة الاستثمارية في 2008/12/31 على الموقع الالكتروني : www.syriainvestmentmap.org

بالإضافـــة إلـــى موقع ســـورية ضمـــن الخريطة الاســـتثمارية العربيـــة والتي تضم نحـــو (4000) فرصة اســـتثمارية مصنفـــة قطاعياً وتشـــمل (15) دولة عربيـــة ونحو (20) هيئة عربية وقد تم نشـــر هذه الخارطة علـــى الانترنت تحت موقع (www.arabinvestmap.com) وقد شـــمل هذا الموقع العديد من المعلومات المفيدة للمســـتثمرين كالاتفاقيات العربية في مجال الاســـتثمار، وحالة الاقتصاديات القطرية وقوانين الاســـتثمار وغيرها من البيانات، وتجتهـــد الهيئة بإقامة أوثق العلاقات وروابط التعاون المشـــترك مع مختلف الهيئات النظيرة في مختلف الدول العربيـــة والعالمية بهدف تبادل المعلومات والخبرات والاهتمام بشكل أكبر برفع مستوى العملية الترويجية منهجاً وتنظيماً وأسلوباً وإدارة وإمكانات مادية وبشرية.

كما تشارك الهيئة حالياً بوضع الخارطة الاستثمارية للمناطق الصناعية في سورية وذلك من أجل دعم القرار الاستثماري للمناطق الصناعية من حيث (الأولوية، التمويل، مراحل التنفيذ، طرق التنفيذ، الرؤية المستقبلية للمنطقة الصناعية، إدارة المنطقة الصناعية).

كما أحدثت الهيئة موقعاً جديداً خاصاً بالفرص الاستثمارية: www.syriainvestmentopportunities.org

بهدف إظهار الموارد الطبيعية المتعددة إن سورية الآن هي أرض الفرص الاستثمارية على كافة الأصعدة وخاصة بعد أن تم بناء القاعدة التشريعية الصلبة الكفيلة بضمان حقوق المستثمر والدولة بآن واحد كما يتم حالياً التعاون مع هيئة التخطيط الإقليمي لتوزيع هذه الفرص الاستثمارية مكانياً وربطها مع توجهات ومتطلبات التنمية.

8. على مستوى التخطيط والدراسات:

- قامت المديرية بإعداد قاعدة بيانات خاصة بالفرص الاستثمارية في سورية وذلك من خلال منهجية واضحة ومحددة الأهداف من خلال تنظيم بطاقة خاصة بكل مشـــروع مع نموذج بروشـــور باللغتين العربية والانكليزية خاصة بكل مشروع مع تنفيذ التصاميم الخاصة لكل بطاقة.

حيث تم تقســـيم هذه الفرص الاســـتثمارية التي تم تجميعها من قبل جميع الوزارات والمحافظات والجهات العامة الأخرى المعنية بالشـــأن الاســـتثماري على مستوى المنطقة (المنطقة الشرقية - المنطقة الشمالية - المنطقة الوسطى - المنطقة الساحلية - المنطقة الجنوبية - منطقة دمشق وريفها). بالإضافة إلى ذلك تم تقسيم هذه الفرص على مستوى القطاع الاقتصادي.

- إصدار تقرير الاستثمار لعام 2009.
- تم إطلاق تقرير مسح الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2008 بالتعاون مع مشروع تحسين البيئة الاستثمارية وبالتعاون مع المكتب المركزي للإحصاء كما تم البدء بإنجاز تقرير مسح الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2009.
- إصدار تقارير تتبع تنفيذ المشاريع الاستثمارية الربعية لعام 2009.

الفصل الرابع

الاستثمار تحت مظلة قانون الاستثمار رقم /١٠/ لعام ١٩٩١ ومرسوم تشجيع الاستثمار /٨/ لعام ٢٠٠٧

في هذا الفصل سيتم الوقوف على واقع المشاريع المشملة والمنفذة وقيد التنفيذ وتطورها خلال الأعوام السابقة مع ملاحظة أن المعلومات الخاصة بالمشاريع المشملة تحت مظلة قانون الاستثمار رقم /10/ لعام 1991 أو رقم /8/ لعام 2007 صادرة عن قاعدة بيانات هيئة الاستثمار السورية بينما المعلومات الخاصة بالمشاريع المنفذة أو قيد التنفيذ صادرة عن الجهات والوزارات المختصة حسب القطاع.

المشاريع المشمّلة:

تم تشميل (400) مشروع خلال عام 2010 في مختلف المجالات الاقتصادية وتم إلغاء (3) مشاريع بنفس العام ليصبح العدد النهائي (397) مشروع، وقد بلغت التكاليف الاستثمارية التقديرية لهذه المشاريع (90.1) مليار ل.س أي مايشكل (5.3%) من إجمالي التكاليف الاستثمارية منذ عام 1991 حتى 2010 والتي بلغت (1708) مليار ل.س لـ (3475) مشروع، وقد حاز قطاع الصناعة النصيب الأكبر من المشاريع المشملة لعام 2010 فقد بلغت (211) مشروعاً يليها مشاريع النقل بـ (128) مشروعاً ثم تأتي مشاريع الزراعة بـ (44) مشروعاً. علماً انه تم إلغاء (3) مشاريع خلال العام نفسه.

جدول رقم (19) المشاريع الاستثمارية المشمولة بأحكام القانون رقم /10/ لعام 1991، والمرسوم التشريعي رقم /8/ لعام 2007 حسب السنوات والنشاط الاقتصادي وحجم التكاليف الاستثمارية وفرص العمل خلال الفترة (1991 – 2010).

السنوات	عدد المشاريع المشمولة حسب النشاط الاقتصادي				المجموع	التكاليف الاستثمارية (مليار ل.س)	فرص العمل
	الصناعة	الزراعة	النقل	أخرى			
2005-1991	857	42	1116	40	2055	469.9	117974
2006	199	15	186	7	407	369.3	29323
2007	121	9	49	4	183	144.8	13766
2008	102	10	45	4	161	402.2	17179
2009	134	29	99	11	272	231.4	21898
2010	211	44	128	41	397	90.1	22086
المجموع	1624	149	1623	80	3476	170.8	222226
نسبة 2010 %	13	29.53	7.88	17.5	11.42	5.29	9.93

المصدر: هيئة الاستثمار السورية.

علماً أنه تم دمج المشاريع الصحية والطبية مع القطاع الصناعي.

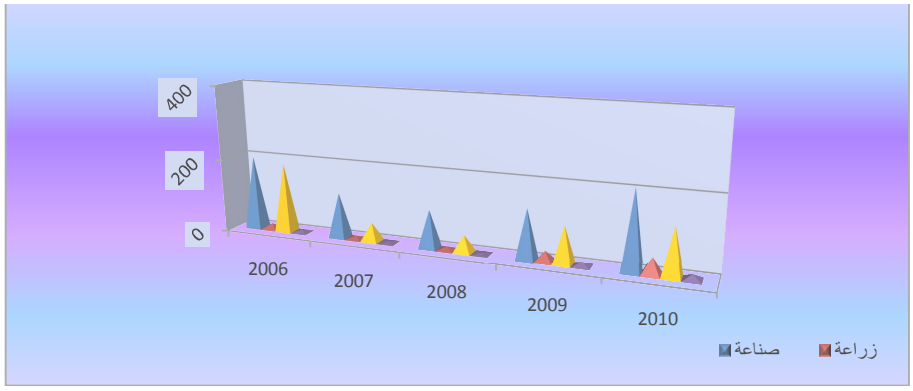

الشكل رقم (11) تطور أعداد المشاريع المشمولة بأحكام قانون الاستثمار رقم /10/ لعام 1991 والمرسوم التشريعي رقم /8/ لعام 2007 حسب القطاع والسنوات

جدول رقم (20) المشاريع الاستثمارية المشمولة بأحكام قوانين تشجيع الاستثمار حسب النشاط الاقتصادي وحجم التكاليف الاستثمارية وقيم الآلات والمعدات ووسائط النقل الخدمية وفرص العمل خلال عام 2010

القطـاع	المشـاريع		التكاليف الاستثمارية (مليار ل.س)		العدد (عامل)
	العدد	%	التكاليف	قيمة الآلات والمعدات ووسائط النقل الخدمية	
الصنـاعة	190	48	66.1	60	11061
الزراعـة	44	11	3.3	3	1663
النقل	128	32	10	9	5965
النفط والثروة والطاقة	3	1	0.3	0.2	230
الصحية والطبية	21	5	8.4	7.7	2401
قطاعات أخرى	11	3	2	1.8	766
المجموع	397	100	90.1	81.7	22086

المصدر: هيئة الاستثمار السورية.

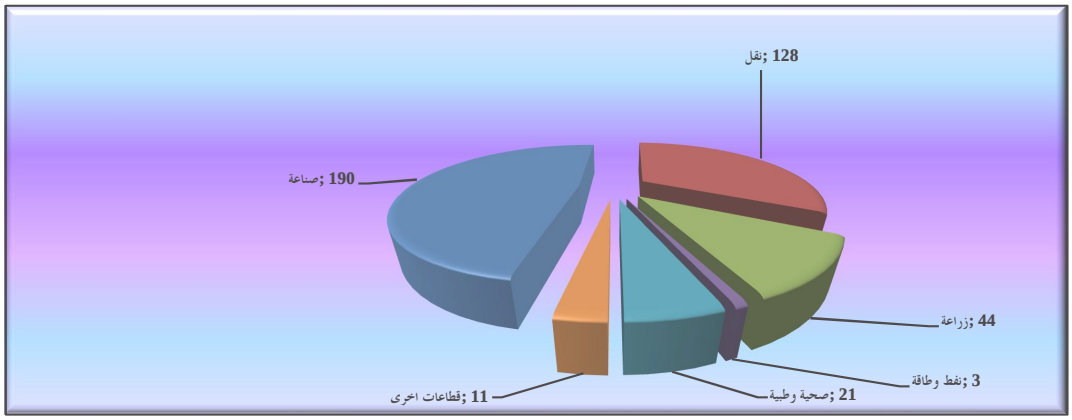

الشكل رقم (12) توزع المشاريع المشملة حسب نوع القطاع الاقتصادي لعام 2010

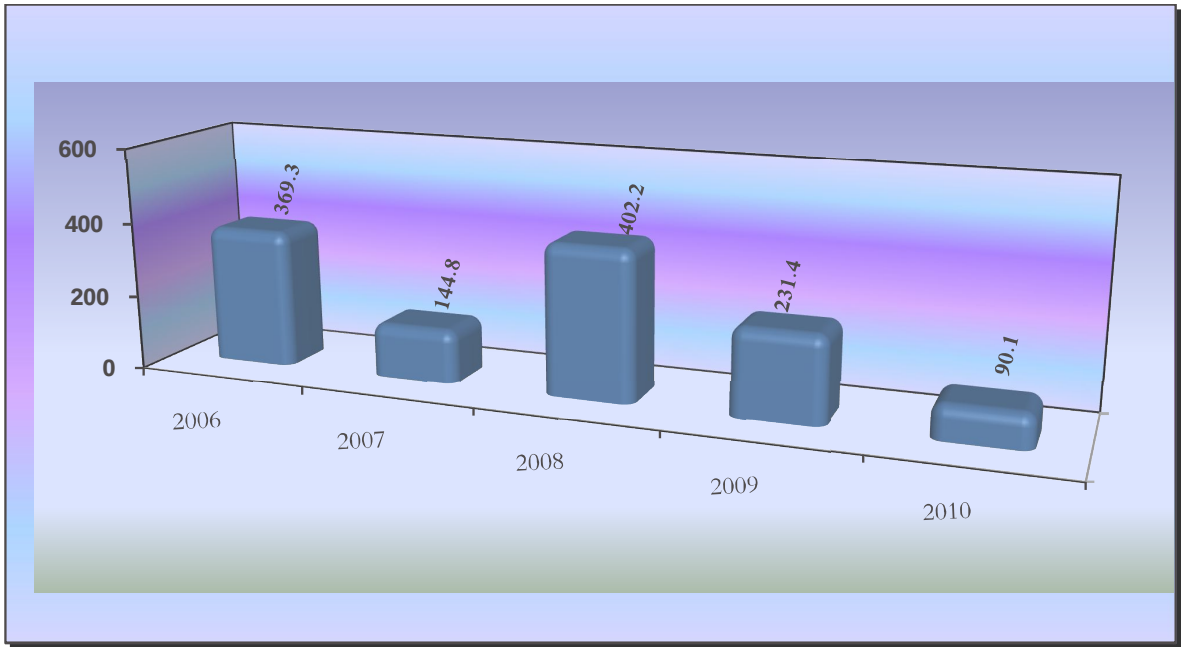

الشكل رقم (13) توزع التكاليف الاستثمارية في المشاريع المشملة بأحكام قوانين الاستثمار حسب السنوات (مليار ل.س)

يبين المخطط التالي توزع فرص العمل للمشـــاريع الاســـتثمارية المشملة خلال الفترة (2006 – 2010): نلاحظ أن عدد فرص العمل ازداد في عام 2010 لتبلغ (22086) فرصة بينما كانت في عام 2009 (21898) فرصة.

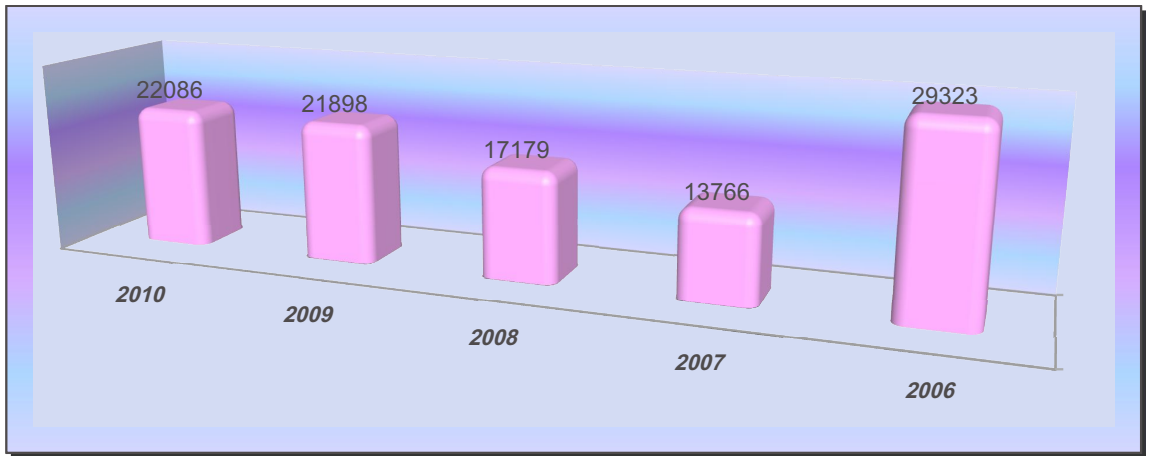

الشكل رقم (14) توزع فرص العمل للمشاريع المشملة للأعوام (2006 – 2010)

المشاريع المنفذة وقيد التنفيذ:

نلاحظ من خلال الجدول التالي بناءً على بيانات هيئة الاستثمار السورية ازدياد عدد المشاريع المشملة في عام 2010 عن العام الماضي فقد بلغت (397) مشروعاً في حين بلغت عام 2009 (273) مشروعاً بنسبة زيادة وقدرها (45.54 %)، بينما بلغت المشـــاريع المنفذة وقيد التنفيذ حســـب بيانات الجهات المختصة في عام 2010 (175) مشروعاً ونرى أن قطاع الصناعة كان له النصيب الأكبر في هذه المشـــاريع حيث بلغ عددها (120) مشـــروعاً تليها مشـــاريع النقل (35) مشروعاً أما مشاريع الزراعة فبلغت (12) مشروعاً بالإضافة إلى ثماني مشاريع في القطاعات الأخرى:

جدول رقم (21) تطور المشاريع المنفذة وقيد التنفيذ خلال الفترة (1991 – 2010)

السنوات	عدد المشاريع المشمولة	المشاريع المنفذة و قيد التنفيذ				
		الصناعة	الزراعة	النقل	الأخرى	العدد الإجمالي
1991- 2005	2055	660	15	1027	16	1718
2006	407	130	5	74	2	211
2007	183	133	4	58	3	198
2008	161	61	6	40	2	109
2009	273	78	12	95	3	188
2010	397	120	12	35	8	175
المجموع	3476	1182	54	1329	34	2599

المصدر: هيئة الاستثمار السورية و وزارة الصناعة

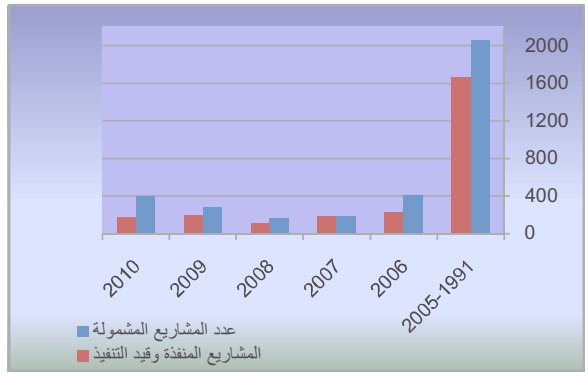

الشكل رقم (١٥) المشاريع المشملة والمنفذة وقيد التنفيذ خلال الفترة ١٩٩١- ٢٠١٠

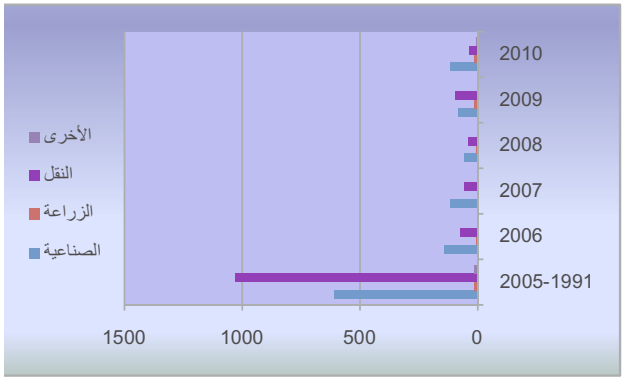

الشكل رقم (١٦) توزع المشاريع المنفذة وقيد التنفيذ حسب نوع النشاط الاقتصادي

المشاريع الملغاة:

نصت التعليمات التنفيذية لقانون الاستثمار رقم /10/ لعام 1991 على: (إلغاء قرار التشميل إذا لم يقم صاحب المشروع خلال فترة سنة من تاريخ إبلاغه قرار الترخيص باتخاذ الإجراءات الجدية للمباشرة بالتنفيذ، ما لم يبرز أسباباً مبررة للتأخير يقبل بها المجلس الأعلى للاستثمار لتمديد فترة التنفيذ ..) وبالتالي إن الذي يلغى هو قرارات التشميل وليس مشاريع كما يعتقد البعض، وخلال واقع عمل الهيئة ومتابعتها للمشاريع غير المنفذة وجدت أن الأسباب التي تقف وراء عدم التنفيذ وبالتالي إلغاؤها يمكن تحديدها بالآتي:

- سهولة الحصول على قرار تشميل أي مشروع، وكذلك إلغاء هذا القرار لا يعود على المستثمر بأية تبعات مالية أو إجرائية.
- عدم قدرة المستثمر الذاتية على تمويل مشروعه وفشله في الحصول على قروض تمويلية من المصارف لأسباب عديدة أهمها عدم قدرته على تقديم الضمانات المطلوبة للمصارف المأذونة.
- عدم دراسة المستثمر للمشروع دراسة جدية وواقعية من النواحي الاقتصادية والفنية والتسويقية، مما يعرضه أثناء التنفيذ إلى عقبات لم يكن يتوقعها ولم تكن بحسبانه.
- الخلافات الحاصلة بين الشركاء عندما يعمدون إلى التنفيذ كخلافات توزيع الحصص والنوع القانوني للشركة، الإدارة وطريقة التمويل ..الخ.
- سعي بعض الأشخاص (المستثمرين) إلى الحصول على قرارات تشميل مشاريع استثمارية للاستفادة من المزايا الممنوحة للمستثمرين والمتاجرة بها ومحاولة البحث عن شركاء، علماً أن هيئة الاستثمار قد استطاعت الحد من المتاجرة بقرارات التشميل بالطرق القانونية وتوعية المستثمرين عند إجراء أية واقعة تنازل أو مشاركة تتم وفق الأصول.

- عدم دراسة الموقع الذي سيقام عليه المشروع من حيث مدى موائمة الأرض لإقامة هذا النوع من المشروعات فهناك أسباب موضوعية تحول دون موافقة الجهات الوصائية على منح التراخيص النظامية اللازمة لها مثل معامل الإسمنت أو الفوسفات التي لا يسمح بإقامتها على أرض زراعية أو قرب محميات أو بحيرات أو تجمعات سكنية أو مواقع سياحية ..الخ، فهناك شروط بيئية، وهناك ظروف يحتاجها المشروع كتوفر المياه اللازمة والكهرباء وغيرها.

القطـاع الصنـاعي:

المشاريع الصناعية المشمّلة:

يبين الجدول التالي أن عدد المشاريع الصناعية المشملة في عام 2010 ازدادت لتصل إلى (211) مشروع بتكلفة استثمارية تقديرية بلغت (74.7) مليار ل.س وذلك من أصل (1624) مشروع مشمل منذ عام 1991 أي مانسبته (12.9 %) بينما كانت مشاريع الصناعة في عام 2009 (134) مشروعاً:

جدول رقم (22) المشاريع الصناعية المشمّلة بأحكام قوانين تشجيع الاستثمار حسب السنوات وحجم التكاليف الاستثمارية وفرص العمل خلال الفترة (1991– 2010)

السنوات	عدد المشـاريع	التكاليف الاستثمارية التقديرية (مليار ل.س)	عدد فرص العمل
2005 - 1991	857	317.4	68778
2006	199	242.4	21987
2007	121	50.2	10782
2008	102	76.4	11533
2009	134	84.4	11606
2010	211	74.7	13462
المجموع	1624	845.5	138148

المصدر: هيئة الاستثمار السورية.

أما بالنسبة لتوزع المشاريع الصناعية حسب نوع النشاط نلاحظ أن المشاريع الغذائية حازت على النصيب الأكبر في عام 2010 فقد بلغت (95) مشروعاً مشملاً وأتت المشاريع الهندسية بالمرتبة الثانية بـ (67) مشروعاً تليها المشاريع الكيميائية بـ (50) مشروعاً ثم المشاريع النسيجية (12) مشروعاً ويبين الجدول التالي توزع المشاريع الصناعية ونسبة هذا التوزع منذ عام 1991 – 2010:

جدول رقم (23) يبين تطور توزع المشاريع الصناعية المشمّلة حسب نوع النشاط خلال الفترة (1991-2010) :

النشاط الصناعي حسب السنوات	الهندسية	الغذائية	الكيميائية	النسيجية	المجموع
2005 -1991	243	216	185	213	857
2006	57	76	34	32	199
2007	16	64	27	14	121
2008	41	35	17	9	102
2009	45	51	31	7	134
2010	76	74	48	13	211
المجموع	478	516	342	288	1624
التوزع النسبي %	29.4	31.8	21	17.8	100

المصدر: هيئة الاستثمار السورية.

جدول رقم (24) المنشآت المنفذة وفق القانون /21/ حتى نهاية عام 2010

النشاط الصناعي	عدد المنشآت	رأس المال (مليون ل.س)	عدد العمال
الهندسية	7778	35307	49745
الغذائية	6029	41536	34353
الكيميائية	6625	95475	46691
النسيجية	10160	18310	48646
المجموع	30592	190628	179435

المصدر: وزارة الصناعة

جدول رقم (25) المنشآت الحرفية المنفذة بشكل تراكمي حتى نهاية عام 2010

النشاط الصناعي	عدد المنشآت	رأس المال (مليون ل.س)	عدد العمال
الهندسية	59983	12692	158302
الغذائية	11318	4256	26391
الكيميائية	13632	5312	29544
النسيجية	12461	3484	33098
المجموع	97394	25744	247335

المصدر: وزارة الصناعة

جدول رقم (26) المنشآت الاستثمارية المنفذة بشكل تراكمي حتى نهاية عام 2010

النشاط الصناعي	عدد المنشآت	رأس المال (مليون ل.س)	عدد العمال
الهندسية	184	55536	10919
الغذائية	183	64572	9274
الكيميائية	191	30455	7651
النسيجية	195	25702	11905
المجموع	753	176265	39749

المصدر: وزارة الصناعة

المشاريع الصناعية المنفذة :

تظهر المؤشـــرات ارتفاعاً في نسبة المشـــاريع الصناعية المنفذة في عام 2010 فقد بلغ عددها (130) مشروعاً من أصل (220) مشـــروعاً صناعياً مشـــملاً في ذات العام بما فيها المدن الصناعية أي بنســـبة (59.09 %) وبالتالي تكون المشـــاريع الصناعية المنفذة خلال الفترة من 1991 حتى 2010 والبالغة (2047) مشـــروعاً قد حققت نســـبة تنفيذ قدرها (45.81 %) من إجمالي المشـــاريع المشملة خلال نفس الفترة مع الجدير بالذكر أن الازدياد في عدد المشاريع المشملة لعام 2009 يعود إلى التأخير في ورود البيانات لتقرير عام 2009:

جدول رقم (27) المشاريع الصناعية المنفذة خلال الفترة (1991 – 2010)

السنوات	المشاريع المشملة	عدد المشاريع المنفذة (جزئي أو كامل)
1991 - 2005	857	564
2006	199	48
2007	121	57
2008	102	34
2009	134	21
2010	211	20
المجموع	1624	744

المصدر: هيئة الاستثمار السورية و وزارة الصناعة

المدن الصناعية:

واقع الاستثمار في المدن الصناعية الأربع خلال الفترة 2006 – 2010:

• تبين المخططات والجداول التالية التطورات الحاصلة في المدن الصناعية خلال فترة الخطة الخمسية العاشرة بشكل إجمالي وتفصيلي:

جدول رقم (28) واقع الاستثمار في المدن الصناعية الأربع

المؤشر	2006	2007	2008	2009	2010
حجم الإنفاق التراكمي على بدلات الاستملاك وتنفيذ البنى التحتية (مليار ل.س)	8,627	12,747	16,259	22,004	25,610
حجم الإيرادات التراكمية (مليار ل.س)	6,054	9,205	13,177	16,857	21,655
عدد المعامل التراكمي قيد البناء وقيد الإنتاج (معمل)	1328	2425	3148	3964	4554
العمالة (للمنشآت قيد البناء والإنتاج) (عامل)	27900	45229	60789	76975	99081
حجم الاستثمارات الإجمالي (مليار ل.س)	121	188	234	379	480

المصدر: وزارة الإدارة المحلية

• بلغت المساهمات المقدمة من الدولة لدفع بدلات الاستملاك وتنفيذ أعمال البنى التحتية لغاية عام 2010 مبلغ (7.946) مليار ل.س، علماً أن المدن الصناعية (عدرا – الشيخ نجار – حسياء – دير الزور) أصبحت تعتمد على إيراداتها الذاتية لتأمين الاعتماد اللازم لخططها اعتباراً من 2007.

• حجم الإنفاق التراكمي على بدلات الاستملاك وتنفيذ أعمال البنى التحتية

بلــغ مجموع ما أنفق على بدلات الاســتملاك وتنفيذ أعمال البنيــة التحتية في المدن الصناعية منذ تأسيسها (25.610) مليار ل.س.

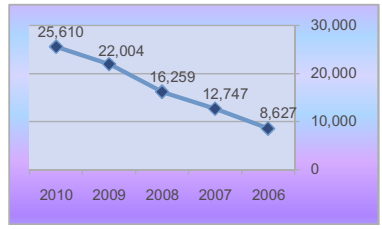

الشكل رقم (17) الإنفاق التراكمي على بدلات الاستملاك وتنفيذ البنى التحتية

• حجم الإيرادات التراكمية:

بلغت الإيرادات الاســتثمارية التراكمية من بيع المقاسم الصناعية والرسوم والأقساط والفوائد في المدن الصناعية الأربع (21.655) مليار ل.س.

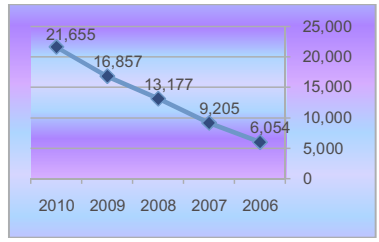

الشكل رقم (18) حجم الإيرادات التراكمية

• عدد المعامل التراكمي (قيد البناء وقيد الإنتاج):

وصل العدد الإجمالي للمعامل في المدن الصناعية إلى (4554) معملاً منها (960) معملاً قيد الإنتاج والباقي قيد الإنشاء.

علماً أن عدد المقاســم الإجمالي في المدن الصناعية يصل إلى (12294) مقسماً منها (7113) مقسم مخصص.

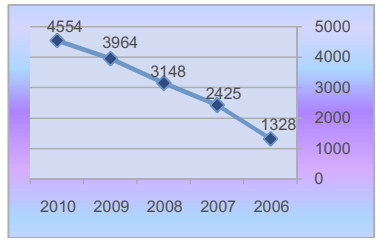

الشكل رقم (19) عدد المعامل التراكمي قيد البناء وقيد الإنتاج

• حجم العمالة (للمنشأت قيد الإنشاء والإنتاج):

بلغ عدد العاملين في بناء وتشــغيل المعامل والمنشــآت القائمة في المدن الصناعية الأربع (99081) عاملاً.

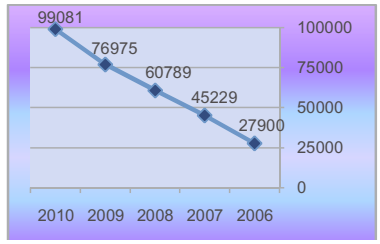

الشكل رقم (20) حجم العملة (للمنشآت قيد البناء والإنتاج)

• حجم الاستثمارات الإجمالي:

ارتفع حجم الاستثمارات في المدن الصناعية في عام 2010 بمقدار 101 مليار ل.س عن عام 2009 أي بنسبة زيادة قدرها 27 %.

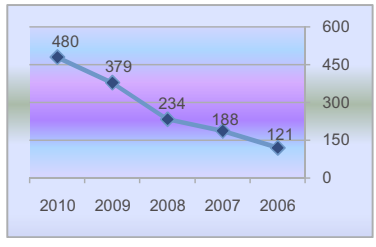

الشكل رقم (21) حجم الاستثمارات الإجمالي (مليار ل.س)

•الشركات الأجنبية والعربية والمشتركة:

جدول رقم (29) الاستثمارات الأجنبية والعربية والمشتركة

عدد الشركات (280)			التكاليف الاستثمارية (مليار ل.س)	فرص العمل
قيد الترخيص	قيد البناء	قيد الإنتاج		
70	157	53	113	10864

بيانات وزارة الإدارة المحلية

المناطق الصناعية والحرفية خلال الفترة 2006 – 2010:

o تمويل المناطق الصناعية والحرفية:

تركز اهتمام وزارة الإدارة المحلية بدايةً على المناطق الصناعية والحرفية في مجالس المدن حيث تم تمويل (90) منطقة في مختلف أنحاء القطر منذ بداية 2006 ولغاية 2010 بمبلغ إجمالي قدره (3.697) مليار ل.س وزعت خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة وفق مايلي:

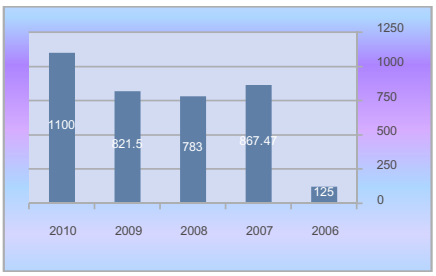

الشكل رقم (22) تطور تمويل المناطق الصناعية والحرفية

o بلغ اعتماد المناطق الصناعية والحرفية في الخطة الخمسية الحادية عشرة (7) مليار ل.س أي بنسبة زيادة (40 %) عن الخطة الخمسية السابقة.

o تم خلال العام 2010 وبالتنسيق مع مختلف الجهات المعنية دراسة وتحديد (25) منطقة صناعية وحرفية لاستيعاب الصناعات الصغير والمتوسطة وتوزعت على المحافظات: حلب (منبج – الباب – السفيرة)، حمص (تلكلخ – الصايد – الرستن)، حماة (حماة – السلمية – مورك)، إدلب (مرة النعمان – جسر الشغور)، اللاذقية، طرطوس (بانياس)، دير الزور (دير الزور – البوكمال – الميادين)، الحسكة (الحسكة – عامودا) درعا (نوى – داعل)، السويداء.

المدينة الصناعية بعدرا:

بلغ عدد المشاريع المنفذة في المدينة الصناعية بعدرا (7) مشاريع من أصل (55) مشروعاً مشمولاً بأحكام مرسوم الاستثمار رقم /8/ وذلك خلال الفترة 2006 - 2010 بإجمالي تكلفة استثمارية تقديرية بلغت (19) مليار ل.س، كما وتبين الجداول التالية أن مجمل المشاريع والمنشآت الصناعية بلغت (2498) منشأة خلال نفس الفترة.

جدول رقم (30) واقع المشاريع المشملة والمنفذة وقيد التنفيذ في عدرا

السنوات	المشاريع المنفذة وقيد التنفيذ					التكاليف الاستثمارية (مليار ل.س)	فرص العمل
	عدد المشاريع المشملة	ترخيص صناعي	سجل جزئي	سجل نهائي	مجموع المنفذ		
2006	25	18	-	-	-	4	3197
2007	5	3	2	-	2	2	442
2008	3	4	1	-	1	4.8	310
2009	6	13	1	-	1	2.3	902
2010	16	13	3	-	3	5.9	2358
المجموع	55	51	7	-	7	19	7209

المصدر: وزارة الإدارة المحلية

جدول رقم (31) المنشآت الصناعية المخصصة

السنوات	عدد المشاريع	عدد السجلات الصناعية المنفذة	التكاليف الاستثمارية (مليار ل.س)	فرص العمل
2006	801	28	37	6900
2007	417	47	29	4100
2008	312	44	16	7000
2009	187	96	118	10251
2010	165	81	24	9109
المجموع	1882	296	224	37360

المصدر: وزارة الإدارة المحلية

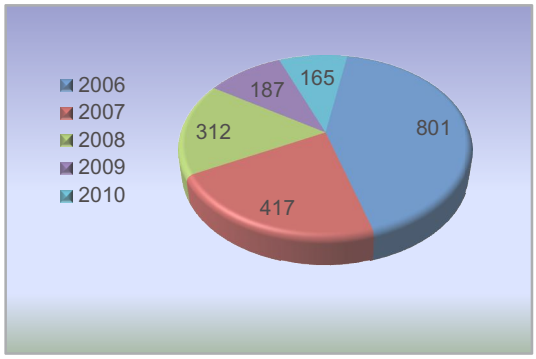

الشكل رقم (٢٣) المنشآت الصناعية المخصصة

جدول رقم (32) توزع المقاسم الصناعية المخصصة

السنوات	الصناعات الغذائية	الصناعات النسيجية	الصناعات الهندسية	الصناعات الكيميائية	صناعات أخرى	المجموع
2006	73	35	384	136	274	902
2007	42	28	238	166	141	615
2008	58	5	150	138	59	410
2009	30	6	63	82	48	225
2010	83	11	103	63	86	346
المجموع	286	85	938	585	608	2498

المصدر: وزارة الإدارة المحلية

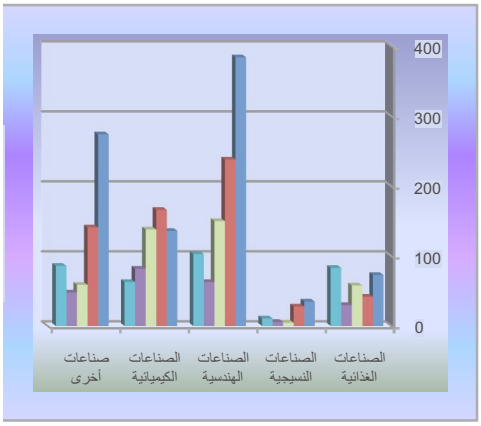

الشكل رقم (٢٤) المقاسم الصناعية المخصصة

المدينة الصناعية بحسياء:

بلغ عدد المشـــاريع المشـــمولة بأحكام مرسوم الاســـتثمار /8/ في المدينة الصناعية بحسياء خلال الفترة 2006 - 2010 (84) مشـــروعاً بإجمالي تكاليف تقديرية (4898617) مليون ل.س نفذ منها (10) مشـــاريع وبذلك يكون مجموع المشـــاريع والمنشآت الصناعية في حسياء خلال نفس الفترة قد بلغ (339) منشآة وذلك حسب ما توضحه الجداول والمخططات التالية:

جدول رقم (33) واقع المشاريع المشملة المنفذة وقيد التنفيذ في المدينة الصناعية (حسياء)

السنوات	المشاريع المشملة	المشاريع المنفذة وقيد التنفيذ				التكاليف الاستثمارية (مليون ل.س)	فرص العمل
		ترخيص صناعي	سجل جزئي	سجل نهائي	مجموع المنفذ		
2006	37	16	4	5	9	4614878	3397
2007	10	5	-	-	-	174128	403
2008	7	4	-	1	1	88648	1095
2009	11	5	-	-	-	15438	578
2010	19	14	-	-	-	5525	1364
المجموع	84	44	4	6	10	4898617	6837

المصدر: وزارة الإدارة المحلية

جدول رقم (34) المنشآت الصناعية المخصصة

السنوات	عدد المشاريع	عدد السجلات الصناعية المسجلة	التكاليف الاستثمارية (مليون ل.س)	فرص العمل
2006	104	30	5908	780
2007	80	21	7900	940
2008	62	13	6590	650
2009	47	4	3800	200
2010	46	1	50	20
المجموع	339	69	24248	2590

المصدر: وزارة الإدارة المحلية

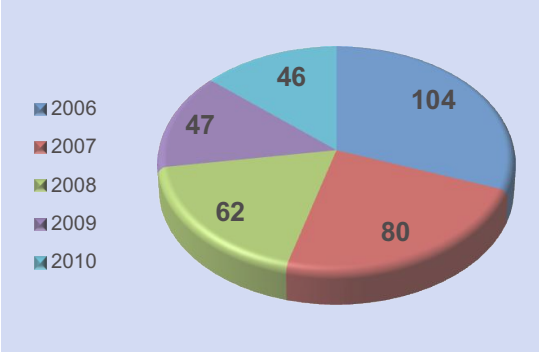

الشكل رقم (٢٥) المشاريع المشملة بحسياء
خلال الفترة (٢٠٠٦ – ٢٠١٠)

جدول رقم (35) توزع المشاريع حسب نوع الصناعة

السنوات	الصناعات الغذائية	الصناعات النسيجية	الصناعات الهندسية	الصناعات الكيميائية	صناعات أخرى	المجموع
2006	18	4	49	33	-	104
2007	16	2	30	24	8	80
2008	10	4	32	13	3	62
2009	6	4	17	17	3	47
2010	10	-	24	8	4	46
المجموع	60	14	152	95	18	339

المصدر: وزارة الإدارة المحلية

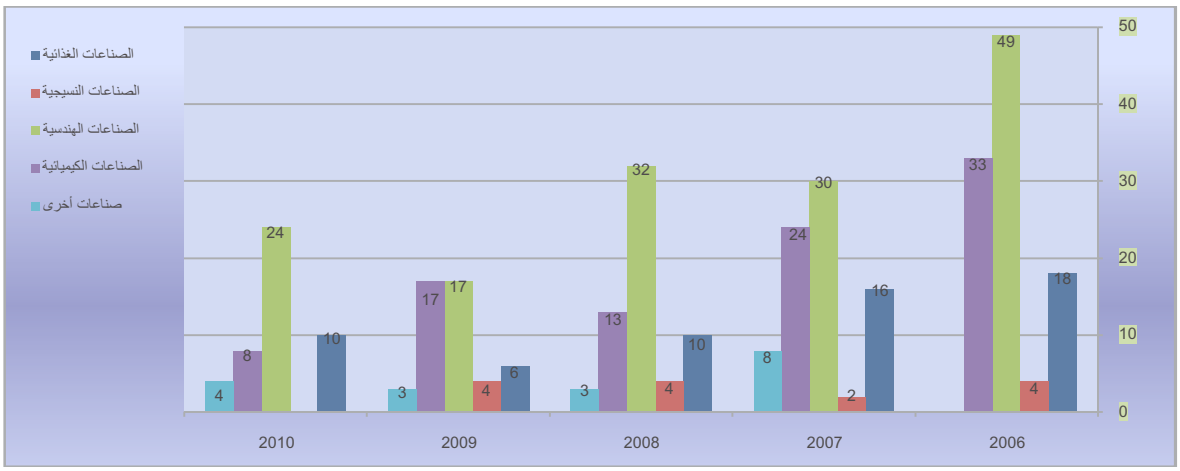

الشكل رقم (26) توزع المشاريع حسب نوع الصناعة

المدينة الصناعية بالشيخ نجار:

أما بالنسبة لإحصائيات المدينة الصناعية بالشيخ نجار نلاحظ أن المشاريع المشمولة خلال الفترة 2006 - 2010 بلغت (25) مشروعاً بتكلفة تقديرية (21200) مليون ل.س نفذ منها (12) مشروع كما وقد بلغ مجمل عدد المشاريع والمنشآت الصناعية (1787) مشروعاً كما توضح الجداول التالية:

جدول رقم (36) واقع المشاريع المشملة والمنفذة وقيد التنفيذ في الشيخ نجار

السنوات	عدد المشاريع المشملة	المشاريع المنفذة وقيد التنفيذ			التكاليف الاستثمارية المنفذة (مليون ل.س)	فرص العمل
		سجل جزئي	سجل نهائي	مجموع المنفذ		
2006	7	4	1	5	7000	1020
2007	8	4	1	5	7500	950
2008	7	2	-	2	5600	642
2009	1	-	-	-	300	86
2010	2	-	-	-	800	175
المجموع	25	10	2	12	21200	2873

المصدر: وزارة الإدارة المحلية

جدول رقم (37) المقاسم الصناعية المخصصة

السنوات	الصناعات الغذائية	الصناعات النسيجية	الصناعات الهندسية	الصناعات الكيميائية	المجموع
2006	66	166	230	123	585
2007	59	160	182	72	473
2008	26	67	89	59	241
2009	16	76	49	26	167
2010	24	73	65	48	210
المجموع	191	542	615	328	1676

المصدر: وزارة الإدارة المحلية

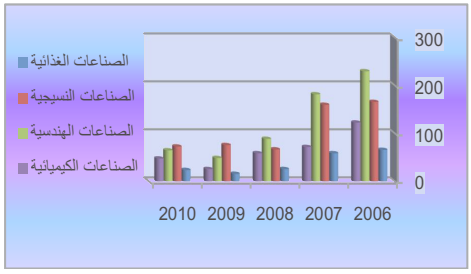

الشكل رقم (٢٧) عدد المشاريع (المقاسم المخصصة)

جدول رقم (38) المنشآت الصناعية المخصصة

السنوات	عدد المشاريع (المنشآت المخصصة)	السجلات الصناعية المنفذة	التكاليف الاستثمارية (مليون ل.س)	فرص العمل
2006	585	65	15000	6000
2007	473	125	17000	10000
2008	241	151	23000	7500
2009	167	177	22000	2300
2010	321	167	58000	6700
المجموع	1787	685	135000	32500

المصدر: وزارة الإدارة المحلية

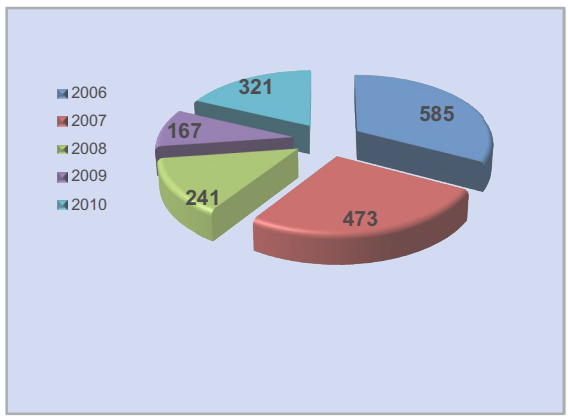

الشكل رقم (٢٨) عدد المشاريع (المنشآت المخصصة)

المدينة الصناعية بدير الزور:

تبين الجداول التالية واقع المشاريع والمقاسم الصناعية في المدينة الصناعية بدير الزور لغاية عام 2010 ونلاحظ أن عدد المشـــاريع المشـــمولة بمرسوم الاستثمار رقم /8/ قد بلغت (26) مشروع بإجمالي تكاليف تقديرية قدرها (3133) مليون ل.س وبالتالي وصل إجمالي المشاريع والمنشآت الصناعية منذ تأسيس المدينة الصناعية ولغاية 2010 (34) منشآة:

جدول رقم (39) واقع المشاريع المشملة والمنفذة وقيد التنفيذ في دير الزور

السنوات	المشاريع المشملة	المشاريع المنفذة وقيد التنفيذ				التكاليف الاستثمارية (مليون ل.س)	فرص العمل
		ترخيص صناعي	سجل جزئي	سجل نهائي	مجموع المشاريع قيد التنفيذ		
2008	4	4	-	-	4	368	89
2009	5	5	-	-	5	573	172
2010	17	17	-	-	17	2192	454
المجموع	26	26	-	-	26	3133	715

المصدر: وزارة الإدارة المحلية

جدول رقم (40) المقاسم الصناعية المخصصة

السنوات	صناعات غذائية	صناعات نسيجية	صناعات هندسية	صناعات كيميائية	المجموع
2008	11	-	5	4	20
2009	15	-	6	6	27
2010	8	2	2	9	21
المجموع	34	2	13	19	68

المصدر: وزارة الإدارة المحلية

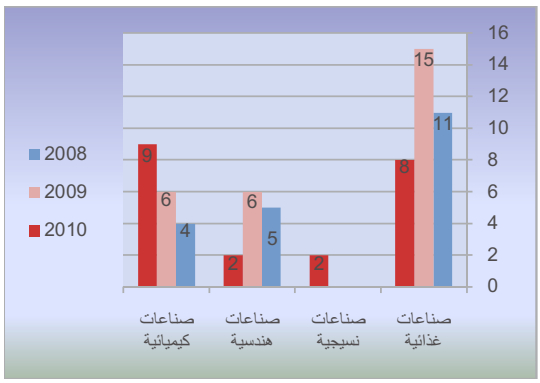

الشكل رقم (٢٩) عدد المشاريع (المقاسم المخصصة)

جدول رقم (41) المنشآت الصناعية المخصصة

السنوات	عدد المشاريع	عدد السجلات الصناعية المنفذة	التكاليف الاستثمارية	فرص العمل
2008	20	-	980	335
2009	27	-	2182	479
2010	21	-	2086	460
المجموع	68	-	5248	1274

المصدر: وزارة الإدارة المحلية

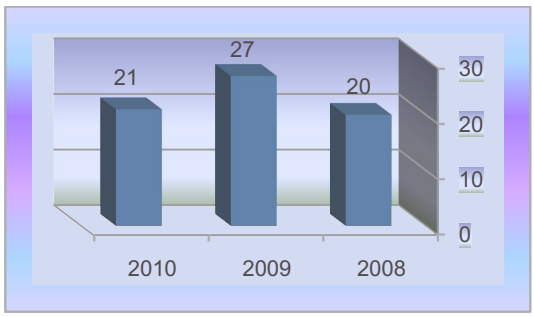

الشكل رقم (٣٠) عدد المشاريع في المدينة الصناعية بدير الزور

قطاع النقـــل:

بلغ عدد مشـــاريع النقل المشمولة بأحكام القانون رقم /10/ لعام 1991 وتعديلاته ومرسوم تشجيع الاستثمار رقم /8/ لعام 2007 خلال الفترة (1991 – 2010) ماعدده (1620) مشروعاً، منها (129) مشروعاً شُمِّلَت في عام 2010.

جدول رقم (42) بيان أعداد مشاريع النقل وفق أحكام قوانين تشجيع الاستثمار حسب المحافظات للفترة (1991-2010) والمنفذة في نفس الفترة

المحافظة	1991- 2005			2006			2007			2008			2009			2010			المجموع العام		
	مشمل	منفذ	نسبة التنفيذ%	مشمل	منفذ	نسبة التنفيذ%	مشمل	منفذ	نسبة	مشمل	منفذ	نسبة التنفيذ%	مشمل	منفذ	نسبة التنفيذ%	مشمل	منفذ	نسبة التنفيذ%	مشمل	منفذ	نسبة التنفيذ%
ادلب	40	37	93	6	4	67	2	2	100	0	2	_	1	2	200	5	1	20	54	48	89
الحسكة	15	13	87	5	3	60	0	2	_	1	2	200	3	0	-	8	0	-	32	20	63
الرقة	4	3	75	5	2	40	1	3	300	1	0	-	6	2	34	4	1	25	21	11	53
السويداء	2	2	100	2	0	-	1	0	-	1	1	100	1	0	-	2	0	-	9	3	34
القنيطرة	3	2	67	1	1	100	0	1	_	0	0	_	0	0	_	0	0	_	4	4	100
اللاذقية	56	49	88	23	2	9	4	4	100	1	5	500	13	18	139	9	6	67	106	84	80
حلب	232	215	93	14	12	86	10	9	90	13	8	62	10	9	90	28	7	25	307	260	85
حماة	185	179	97	25	9	36	1	5	500	3	3	100	3	13	434	4	1	25	221	210	96
حمص	124	116	94	22	6	28	3	5	167	1	1	100	14	15	108	5	2	40	169	145	86
درعا	17	16	95	0	1	_	1	0	-	1	1	100	1	0	-	5	0	-	25	18	72
دمشق	175	155	89	21	8	39	11	5	46	9	3	34	19	6	32	29	0	-	264	182	69
دير الزور	28	22	79	4	1	25	2	3	150	1	0	-	5	2	40	1	5	500	41	28	69
ريف دمشق	169	159	95	33	15	46	6	14	234	7	8	115	13	13	100	26	6	24	254	215	85
طرطوس	66	59	90	21	10	48	7	5	72	6	5	84	10	16	160	3	6	200	113	101	90
المجموع	1116	1027	93	182	74	41	49	58	119	45	39	87	99	96	97	129	35	28	1620	1329	83

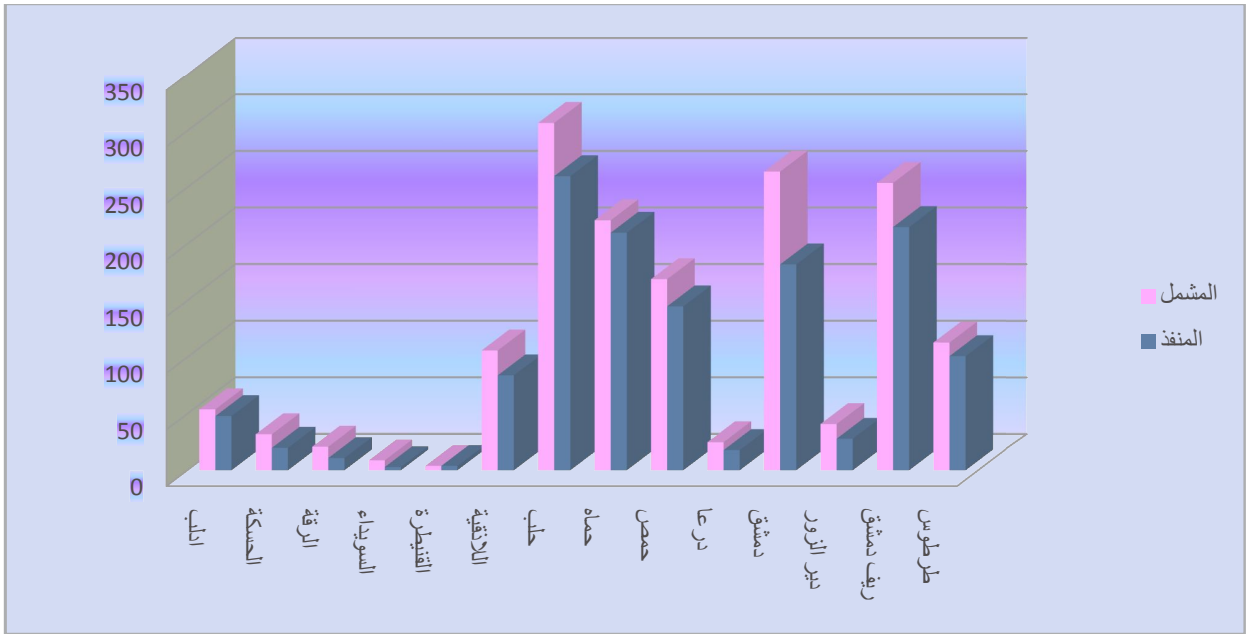

الشكل رقم (31) مشاريع النقل المشملة والمنفذة

قطاع الزراعة:

ارتفع عدد المشاريع الزراعية المشملة في عام 2010 ليصل إلى (44) مشروعاً من أصل (149) مشروعاً مشملاً خلال الفترة 1991 – 2010 وقد بلغت قيمة تكاليفها الاســتثمارية التقديرية (20231) مليون ل.س منها (33213) مليون ل.س لعام 2010 ومن المتوقع أن تحقق هذه المشاريع الزراعية في عام 2010 ما يقارب (1663) فرصة عمل كما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم (43) المشاريع الزراعية المشملة خلال الفترة 1991 - 2010

السنوات	عدد المشاريع	التكاليف الاستثمارية (مليون ل.س)	قيمة الآلات والمعدات ووسائط النقل الخدمية (مليون ل.س)	فرص العمل
2005 - 1991	42	8235	2523	2151
2006	15	1782	653	638
2007	9	830	402	312
2008	10	2863	1727	771
2009	29	3198	2397	1167
2010	44	3323	3021	1663
المجموع	149	20231	10723	6702

المصدر: هيئة الاستثمار السورية

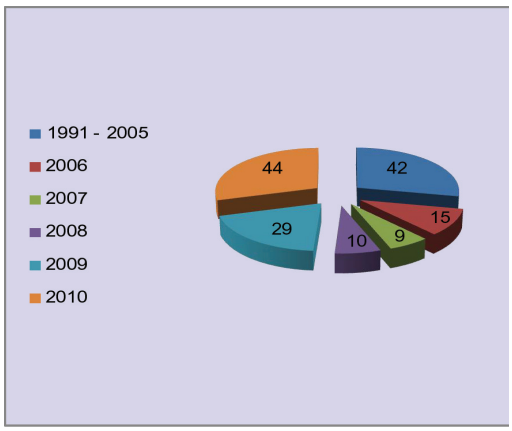

الشكل رقم (٣٢) عدد المشاريع الزراعية المشملة خلال الفترة ١٩٩١ - ٢٠١٠

ويبين لنا الجدول التالي واقع المشـــاريع الزراعية قيد التنفيذ حيث بلغت هذه المشـــاريع عام 2010 (16) مشـــروعاً بتكلفة استثمارية تقديرية (2580) مليون ل.س لتصبح المشاريع الزراعية قيد التنفيذ خلال الفترة 1991 – 2010 (78) مشروعاً:

جدول رقم (44) المشاريع الزراعية قيد التنفيذ

السنوات	عدد المشاريع			قيمة الآلات والمعدات ووسائط النقل الخدمية (مليون ل.س)	التكاليف الاستثمارية (مليون ل.س)	فرص العمل
	ترخيص زراعي	ترخيص زراعي وصناعي	الإجمالي			
19912005-	12	1	13	355	1189	465
2006	3	-	3	170	632	234
2007	16	2	18	989	4507	858
2008	8	-	8	1659	2720	754
2009	23	-	23	1148	2026	620
2010	16	-	16	2345	2580	781
المجموع	78	3	81	6666	13654	3712

المصدر: هيئة الاستثمار السورية

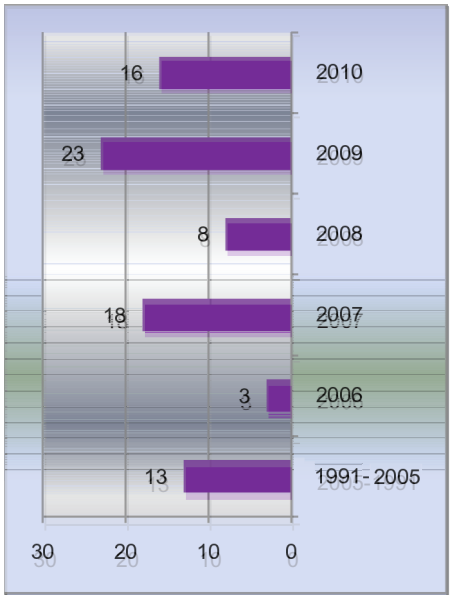

الشكل رقم (٣٣) المشاريع الزراعية قيد التنفيذ خلال الفترة ١٩٩١- ٢٠١٠

ومن خلال نظرة ســـريعة على الجدول التالي لتوزع المشـــاريع الزراعية المشملة بقوانين تشجيع الاستثمار في المحافظات السورية خلال عام 2010 نجد أن أكثر هذه المشاريع كان في محافظة دير الزور حيث بلغ عدد المشاريع فيها (12) مشروعاً ثم محافظة ريف دمشق بـ (9) مشاريع وتأتي بعدها كل من محافظة الرقة والسويداء بـ (7) مشاريع:

جدول رقم (45) توزع المشاريع الزراعية على المحافظات خلال عام 2010

المحافظات	عدد المشاريع	التكاليف الاستثمارية (مليون ل.س)	قيمة الآلات ومعدات النقل الخدمية (مليون ل.س)	فرص العمل
الحسكة	1	39	35	30
الرقة	7	382	347	353
السويداء	7	926	842	397
القنيطرة	1	99	90	16
حماة	1	34	31	11
حمص	3	356	324	187
درعا	2	144	130	61
دير الزور	12	441	401	238
ريف دمشق	9	841	765	354
طرطوس	1	61	55	16
المجموع	44	3323	3021	1663

المصدر: هيئة الاستثمار السورية

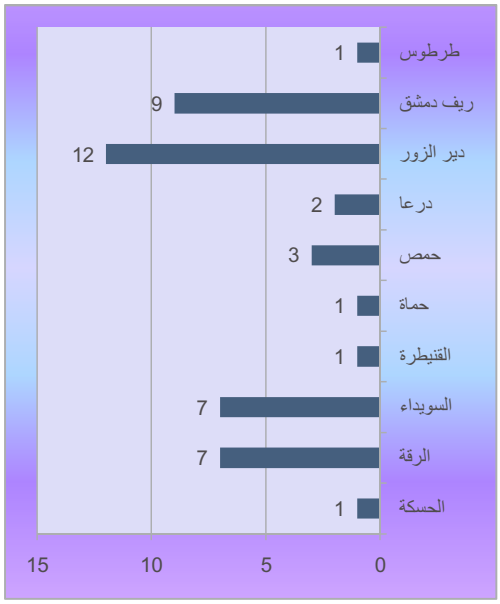

الشكل رقم (34) توزع المشاريع الزراعية على المحافظات

قطاع الصحة:

وصل عدد المشـــافي الخاصة المشـــملة وفق أحكام قوانين تشجيع الاستثمار لـ (6) مشاريع خلال عام 2010 ومن المتوقع لهذه المشاريع أن تحقق (658) فرصة عمل، علماً أن عدد المشافي الخاصة خلال الفترة (2006 – 2010) بلغ (26) مشفى بإجمالي تكلفة استثمارية قدرها (35561) مليون ل.س كما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم (46) المشافي الخاصة المشملة خلال الفترة 2006 - 2010

السنوات	عدد المشاريع	فرص العمل	التكاليف الاستثمارية (مليون ل.س)	الآلات والمعدات ووسائط النقل الخدمية (مليون ل.س)
2006	11	2659	18402	6995
2007	2	2874	8420	3059
2008	2	414	1378	859
2009	5	380	3538	1949
2010	6	658	3823	3475
المجموع	26	6985	35561	16337

المصدر: هيئة الاستثمار السورية

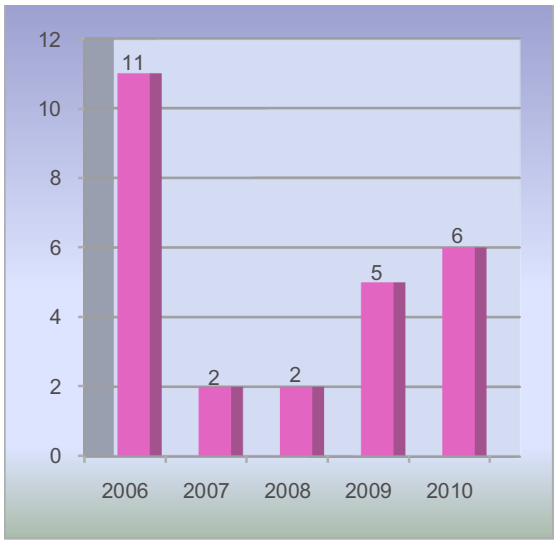

الشكل رقم (٣٥) المشافي الخاصة خلال الفترة
٢٠٠٦ – ٢٠١٠

وتبيـــن لنـــا الجداول التالية الإحصائيات في مجال صناعة الأدوية والمنتجـــات الطبية خلال الفترة (2006 – 2010) فقد حققت مشـــاريع الأدوية ارتفاعاً خلال عام 2010 فبلغت (12) مشـــروعاً مشـــملاً بينما كانت عام 2009 (3) مشاريع وبذلك تكون التكاليف الاســـتثمارية لمجمل مشاريع الأدوية (13561) مليون ل.س، أما مشاريع المنتجات الطبية (السيرومات - الماء المقطر – المحاقن - الأربطة الجبصية .....) وصلت لـ (9) مشاريع لغاية عام 2010.

جدول رقم (47) مشاريع الأدوية خلال الفترة 2006 - 2010

السنوات	المشاريع المشملة				المشاريع المنفذة		
	عدد المشاريع	فرص العمل	التكاليف الاستثمارية (مليون ل.س)	الآلات والمعدات ووسائط النقل الخدمية (مليون ل.س)	عدد المشاريع	فرص العمل	قيمة الآلات المنفذة (مليون ل.س)
2006	5	596	2218	988	-	-	-
2007	4	411	4408	2799	2	82	357
2008	2	125	1386	1011	-	-	-
2009	3	366	1201	958	1	110	511
2010	12	1593	4348	3953	-	-	-
المجموع	26	3064	13561	9709	3	192	868

المصدر: هيئة الاستثمار السورية

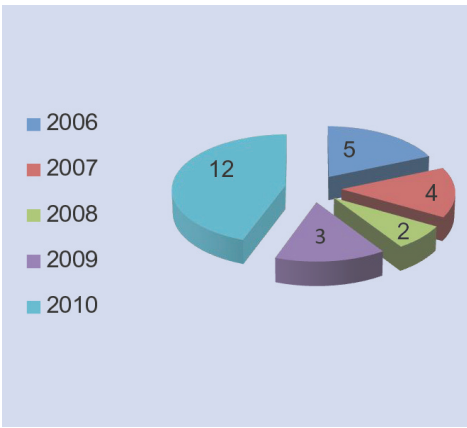

الشكل رقم (36) مشاريع الأدوية خلال الفترة
(2010 – 2006)

جدول رقم (48) مشاريع المنتجات الطبية خلال الفترة 2006 - 2010

السنوات	المشاريع المشمولة				المشاريع المنفذة		
	عدد المشاريع	فرص العمل	التكاليف الاستثمارية (مليون ل.س)	الآلات والمعدات ووسائط النقل الخدمية (مليون ل.س)	عدد المشاريع	فرص العمل	قيمة الآلات المنفذة (مليون ل..س)
2006	-	-	-	-	-	-	-
2007	3	213	1028	659	-	-	-
2008	-	-	-	-	-	-	-
2009	3	146	2194	1345	-	-	-
2010	3	150	326	297	1	82	477
المجموع	9	509	3548	2301	1	82	477

المصدر: هيئة الاستثمار السورية

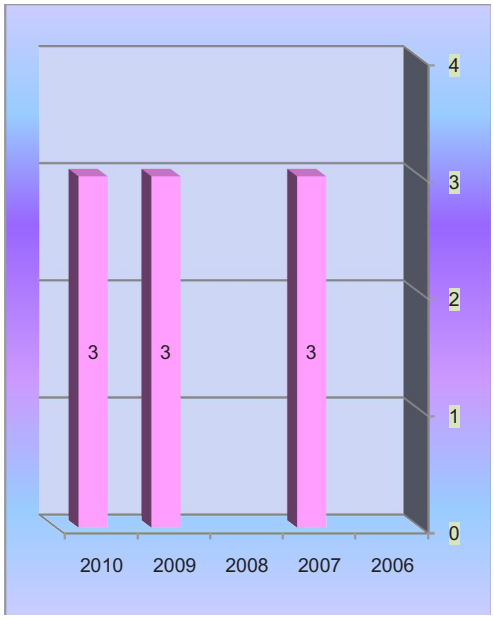

الشكل رقم (37) مشاريع المنتجات الطبية خلال الفترة (2006 – 2010)

قطاع النفط والثروة المعدنية والطاقة:

من خلال الجدول التالي نلاحظ أن مشـــاريع الثروة المعدنية والنفط والطاقة المشـــملة بأحكام قوانين تشجيع الاستثمار خلال الفترة (2006 – 2010) قد بلغت (34) مشروعاً، وأن مشاريع إنتاج الاسمنت البورتلاندي ما تزال تحتل المرتبة الأول بينها بـ (18) مشروع بإجمالي تكاليف تقدر بـ (187) مليار ل.س، بينما حازت مشاريع النفط ومحطات توليد الكهرباء المرتبة الثانية بـ (7) مشاريع لكلٍ منهما، في حين بلغ عدد مشاريع تجهيزات الطاقة الكهربائية مشروعين مشملين فقط:

جدول رقم (49) مشاريع النفط والثروة المعدنية والطاقة خلال الفترة (2006 – 2010)

النشاط	السنوات					إجمالي عدد المشاريع	فرص العمل	التكاليف الاستثمارية (مليار ل.س)	المعدات والآلات ووسائط النقل الخدمية (مليار ل.س)
	2006	2007	2008	2009	2010				
مشاريع الاسمنت البورتلاندي	7	1	2	4	4	18	7745	187	135
مشاريع النفط	2	-	1	2	2	7	2402	89	65
محطات توليد الكهرباء	1	1	1	3	1	7	3100	538	438
تجهيزات الطاقة الكهربائية	1	-	1	-	-	2	291	1.382	0.387

المصدر: هيئة الاستثمار السورية

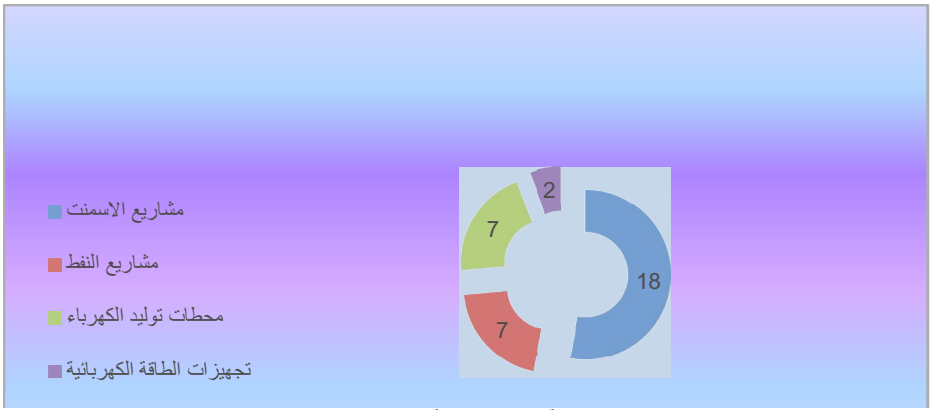

الشكل رقم (38) مشاريع الطاقة والثروة المعدنية والنفط خلال الفترة (2006 – 2010)

واقع الاستثمار في الأنشطة والقطاعات الأخرى

القطاع العقاري:

قامت هيئة التطوير والاستثمار العقاري منذ إحداثها وحتى الآن بالنشاطات التالية:

تأسيس شركات تطوير عقاري حيث تلقت الهيئة (188) طلب لتأسيس شركات ومؤسسات فردية وتم دراسة /68/ طلب استكمال أوراق حيث تم الموافقة على (23) طلب مقسمين على النحو التالي:

1. (20) طلب قطاع خاص.
2. (3) طلب قطاع عام.

إحداث مناطق التطوير العقاري: يتم إحداث مناطق التطوير العقاري داخل أو خارج التنظيم وتعين حدودها وتسمى الجهة الإدارية المسؤولة عنها بقرار من مجلس الوزراء بناءً على اقتراح المجلس ومن أجل ذلك تم تشكيل لجنة تعمل على إعداد أطلس جغرافي يتضمن المناطق الصالحة لأن تكون مناطق تطوير عقاري كما تقوم بدراسة الأراضي المقترحة كمناطق تطوير عقاري من حيث توافر الشروط المنصوص عليها في القانون /15/ لعام 2008 وتطبيقاته.

ترخيص مزاولة مهنة التطوير العقاري وإلغاؤه للمخالفين.

تشميل مشاريع التطوير العقاري وإلغاؤه للمخالفين.

إصدار أسس المشاريع ذات الإبعاد الاجتماعية.

تصنيف المشاريع.

إصدار لائحة التسهيلات والمزايا الخاصة بكل مشروع.

الترويج للاستثمار العقاري محلياً وخارجياً.

بلغ عدد الشركات التي تم الترخيص لها (23) شركة موزعة على المحافظات حسب المخطط التالي:

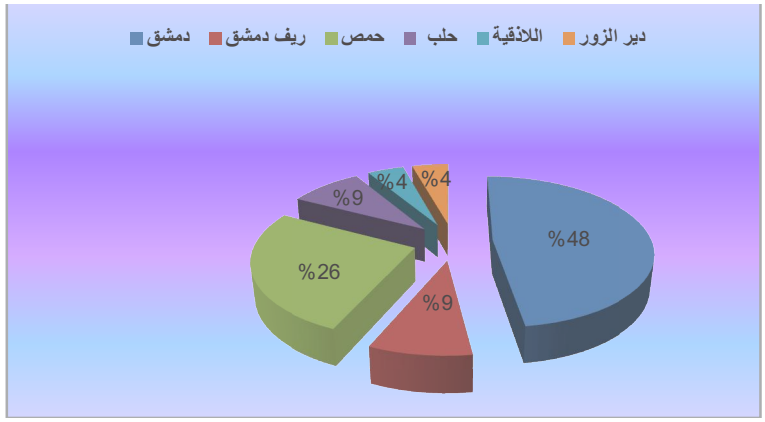

الشكل رقم (39) توزع شركات التطوير العقاري حسب المحافظات

بلغ عدد مناطق التطوير العقاري (2) منطقة موزعة لـ (19) منطقة تطوير عقاري سكنية و(4) مناطق صناعية وتجارية وحرفية.

- بلغت المســـاحة الكلية لمناطق التطوير العقاري (3818) هكتار منها (3158) هكتار سكني و (660) هكتار تجاري وصناعي.
- بلغت المساحة الطابقية الإجمالية (1407) هكتار تستوعب عدداً من السكان قدره (627394) نسمة .
- عدد المساكن : (134730) مسكن موزعة على الشكل التالي:
  - O (8000) فيلات بنسبة (5.9 %).
  - O /126730/ سكن اجتماعي بنسبة (94.1 %).
- الاستثمارات التقديرية للسكني: (345) مليار ل.س.
- الاستثمارات التقديرية للمناطق التجارية والحرفية والصناعية : /76/ مليار ل.س.

قطاع السياحة:

بلغ حجم الاســـتثمارات الســـياحية الحاصلة على رخصة إشـــادة و المصدقة عقودها لنهاية عام 2010 ما مقداره (350) مليار ل.س موضحة وفق المخطط البياني التالي :

الوحدة : مليار ل.س

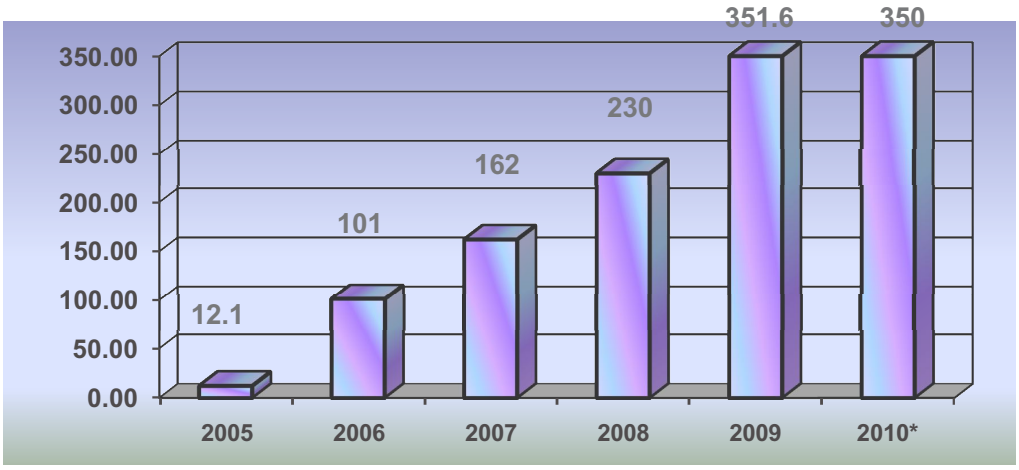

الشكل رقم (40) الاستثمارات السياحية الحاصلة على رخصة إشادة والمصدقة عقودها

* إن سبب انخفاض حجم الاستثمارات السياحية الحاصلة على رخصة إشادة و المصدقة عقودها لنهاية عام 2010 عن تلك الحاصلة عام 2009 هو اســـتبعاد بعض المشاريع التي ألغيت رخص الإشادة لها وينطبق هذا الاستبعاد على الطاقة الاستيعابية (أسرّة , كراسي) لهذه المشاريع .

- تختلف المشـــاريع السياحية قيد الإنشاء عن المشاريع المشـــملة بالقانون رقم / 10 / في القطاعات الأخرى بأن المشاريع السياحية قد أنجزت رخص الإشادة والمخططات الهندسية والدراسات اللازمة بالإضافة إلى أن الأرض هي جزء من المشروع وبالنسبة للمشاريع المشملة بالقانون رقم / 10 / فلم تنجز الدراسات والمخططات ورخص الإشادة ولم تتوفر لها الأرض اللازمة لإقامة المشروع عليها .

الاستثمارات السياحية المنفذة 2006-2010

بلغ حجم الاستثمارات السياحية الإجمالية الحاصلة على رخص إشادة ومصدق عقودها (350) مليار ل. س لغاية عام 2010 نفذ منها خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة (60) مليار ل.س استثمارات سياحية جديدة دخلت بالخدمة (متضمنة مشاريع التأهيل المؤقت) و (79) مليار ل.س استثمارات قيد الإنشاء (تم احتسابه وفق الجولات الميدانية التي تقوم بها الوزارة ونسب الإنجاز لكل مشروع من المشاريع قيد الإنشاء) وبعد استبعاد المشاريع التي دخلت بالخدمة وبالتالي فقد بلغ إجمالي الاستثمارات المنفذة خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة (139) مليار ل.س بنسبة إنجاز (154 %) من الاستثمارات المخططة والبالغة (90) مليار ل.س موزعة على النحو التالي :

جدول رقم (50) المشاريع السياحية المنفذة خلال الفترة 2006-2010:

البيان	المنفذ فعلي خلال الفترة (2006-2010)	المخطط (2006 – 2010)
استثمارات المشاريع الموضوعة بالخدمة (الجديدة)	60	90
الإنفاق الاستثماري الفعلي للمشاريع قيد الإنشاء	79	
مجموع الإنفاق الاستثماري الفعلي	139	

المصدر: وزارة السياحة.

تطور الاستثمارات السياحية الموضوعة بالخدمة بين عامي 2009 – 2010

بلغ عدد المشاريع التي دخلت بالخدمة (3625) منشأة سياحية لغاية عام 2010 بكلفة استثمارية (226) مليار ل.س منها (747) فندقاً و (2878) مطعماً مقابل (3335) منشأة سياحية دخلت بالخدمة لغاية عام 2009 بكلفة استثمارية (207) مليار ل.س منها (687) فندقاً و(2648) مطعماً .

بلغ عدد الأسرّة التي دخلت بالخدمة (54421) سريراً لغاية عام 2010 مقابل (50921) سريراً دخلت بالخدمة لغاية عام 2009 مما يعكس تحسناً ملحوظاً في نمو الطاقة الاستيعابية الفندقية ومن المتوقع أن يتسارع أكثر خلال عام 2011.

بلغ عدد كراسي الإطعام التي دخلت بالخدمة (359459) كرسي إطعام لغاية عام 2010 مقابل (32466) كرسي إطعام دخلت بالخدمة لغاية عام 2009.

جدول رقم (51) تطور المشاريع الموضوعة بالخدمة خلال الفترة 2009-2010

البيان	المؤشرات حتى نهاية عام 2009	المؤشرات حتى نهاية عام 2010	خلال عام 2010
عدد المشاريع التي دخلت الخدمة خلال الفترة المبينة	3335 منها: 687 فندق 2648 مطعم	3625 منها: 747 فندق 2878 مطعم	287منها : 57 فندق 230 مطعم
الكلفة الاستثمارية للمشاريع التي دخلت بالخدمة/ مليار ل. س	207.333	226.079	18
عدد الأسرة التي دخلت الخدمة / سرير	50921	54421	2901
عدد كراسي الإطعام التي دخلت الخدمة/ كرسي	324661	359459	34798

المصدر: وزارة السياحة

تطور الاستثمارات السياحية قيد الإنشاء بين عامي 2009 – 2010

بلغ عدد المشـــاريع السياحية التي حصلت على رخصة إشادة و صدقت عقودها (629) مشروعاً لغاية عام 2010 بكلفة استثمارية (350.496) مليار ل.س مقابل (637) مشروعاً لغاية عام 2009 بكلفة استثمارية (351.577) مليار ل.س (إن سبب انخفاض حجم الاستثمارات السياحية الحاصلة على رخصة إشادة و المصدقة عقودها لنهاية عام 2010 عن تلك الحاصلة لنهاية عام 2009 هو استبعاد بعض المشاريع التي ألغيت رخص الإشادة لها وأخرى دخلت بالخدمة) .

بلغ عدد الأســرّة التي تم ترخيصها (75477) ســريراً لغاية عام 2010 مقابل (76448) سريراً لغاية عام 2009 (بعد اســتبعاد أسرة بعض المشاريع التي ألغيت رخص الإشادة لها وأخرى دخلت بالخدمة) كما بلغ عدد الكراسي التي تم ترخيصها (283064) كرســي إطعام لغاية عام 2010 مقابل (280355) كرســي إطعام لغاية عام 2009 (بعد استبعاد أسرة بعض المشاريع التي ألغيت رخص الإشادة لها والمشاريع التي دخلت بالخدمة)

جدول رقم (52) المشاريع قيد الإنشاء خلال الفترة -2009 2010

البيان	المؤشرات حتى نهاية عام 2009	المؤشرات حتى نهاية عام 2010	خلال عام 2010
عدد المشاريع التي تم ترخيصها قيد الإنشاء خلال الفترة المبينة	637	629	92
الكلفة الاستثمارية للمشاريع التي تم ترخيصها قيد الإنشاء/ مليار ل.س	351.577	350.496	30
عدد الأسرة المرخصة/ سرير	76448	75477	7467
عدد كراسي الإطعام المرخصة / كرسي	280355	283064	34883
الكلفة الاستثمارية الإجمالية قيد الإنشاء و في الخدمة/ مليار ل.س	559	577	48

المصدر: وزارة السياحة

كما بلغ عدد المشاريع الإجمالية (الموضوعة بالخدمة + قيد الإنشاء) (4254) مشروعاً لغاية عام 2010 مقابل (3972) مشروعاً لغاية عام 2009 وبلغت الكلفة الاستثمارية لإجمالي المشاريع (الموضوعة بالخدمة + قيد الإنشاء) (577) مليار ل.س لغاية عام 2010 مقابل (559) مليار ل.س لغاية عام 2009 كما يبين الجدول التالي:

جدول رقم (53) مؤشرات المشاريع السياحية

البيان	المؤشرات حتى نهاية عام 2009	المؤشرات حتى نهاية عام 2010	خلال عام 2010
عدد المشاريع الإجمالي	3972	4254	379

المصدر: وزارة السياحة

التوزع الجغرافي للاستثمارات السياحية:

عكس التوزع الجغرافي للاســتثمارات الســياحية لنهاية عام 2010 تحســناً ملحوظاً وخاصة في المنطقة الساحلية حيث ارتفعت حصتها من إجمالي المشاريع السياحية إلى (21 %) للمشاريع الموضوعة بالخدمة و (34 %) للمشاريع قيد الإنشاء، وتطور إجمالي حجم الاســتثمارات السياحية الموضوعة بالخدمة حسب توزعها الجغرافي مناطقياً وبشكل تراكمي من (166) مليار ل.س لغاية عام 2005 إلى (226) مليار ل.س لنهاية عام 2010 حسب الجداول والمخططات التالية:

جدول رقم (54) توزع الاستثمارات السياحية جغرافياً حسب المنشآت

الاستثمارات السياحية	دمشق ريف دمشق	الشمالية	الساحلية	الوسطى	الشرقية	الجنوبية
الموضوعة بالخدمة الحالية %	48	14	21	9	6	2
قيد الإنشاء %	41	10.2	34	8.5	4.3	2

المصدر: وزارة السياحة

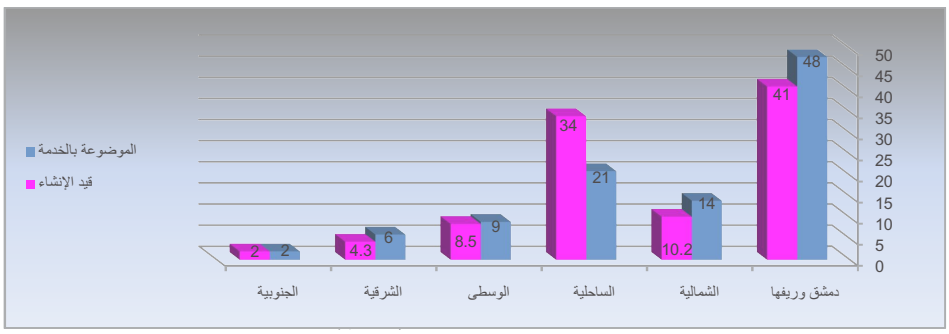

الشكل رقم (41) توزع الاستثمارات السياحية جغرافياً حسب المنشآت

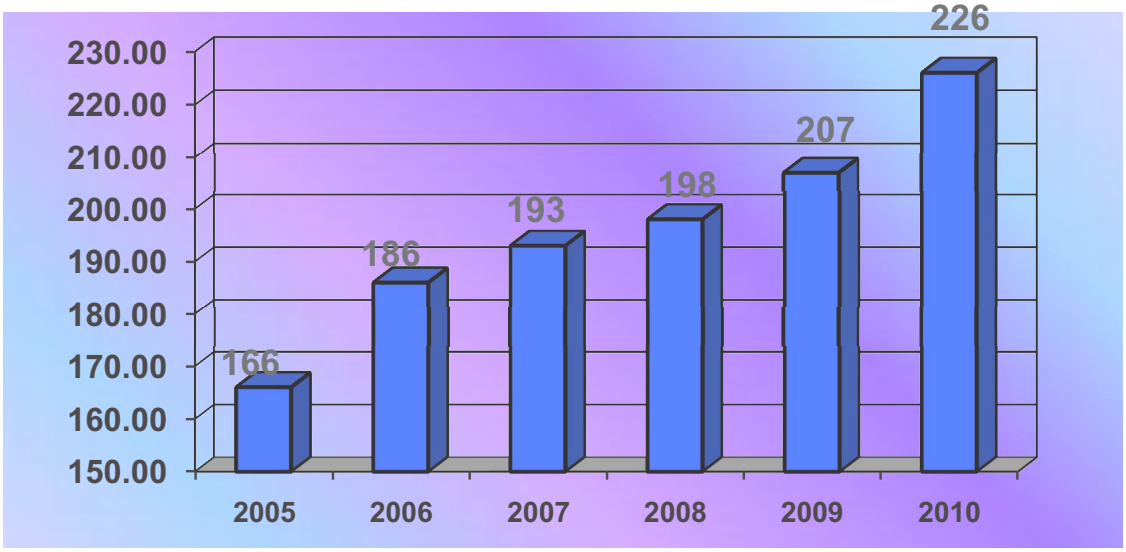

الشكل رقم (42) تطور حجم الاستثمارات السياحية الموضوعة بالخدمة خلال الفترة 2005 - 2010

الاستثمارات السياحية العربية والأجنبية والمحلية الموضوعة في الخدمة وقيد الإنشاء:

بلغت قيمة الاستثمارات السياحية الخارجية (عربية , أجنبية , سوريون مغتربون) والمحلية (سوريون) الحاصلة على رخص إشـــادة والمصدق عقودها (350) مليار ل.س لغاية عام 2010 منها (265) مليار ل.س اســـتثمارات محلية بحصة (75 %) و اســـتثمارات عربية (55) مليار ل.س بحصة (28 %) واســـتثمارات أجنبية (28) مليار ل.س بحصة (8 %) واســـتثمارات لسوريين مغتربين (2) مليار ل.س بحصة(1 %) مبينة كما يلي :

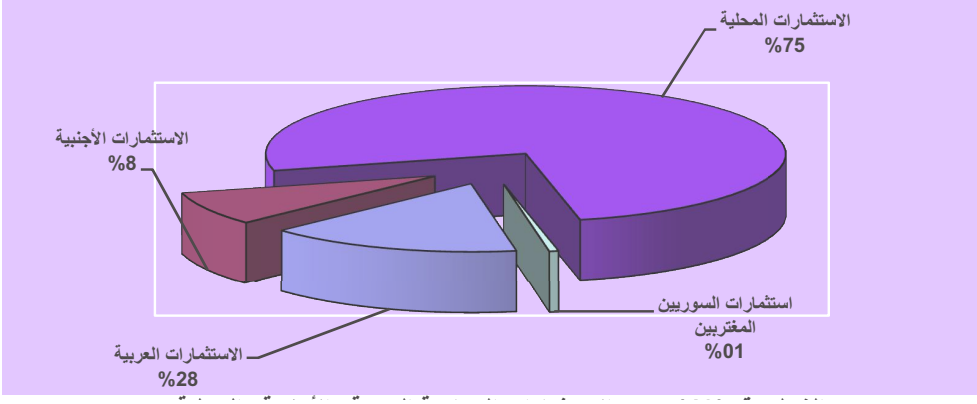

الشكل رقم (43) توزع الاستثمارات السياحية العربية والأجنبية والمحلية

بلغت قيمة الاستثمارات السياحية العربية والمحلية الموضوعة في الخدمة (226) مليار ل.س لنهاية عام 2010 منها (217) مليار ل.س استثمارات محلية بحصة (96 %) و(9) مليار ل.س استثمارات عربية بحصة (4 %) حسب المخطط التالي:

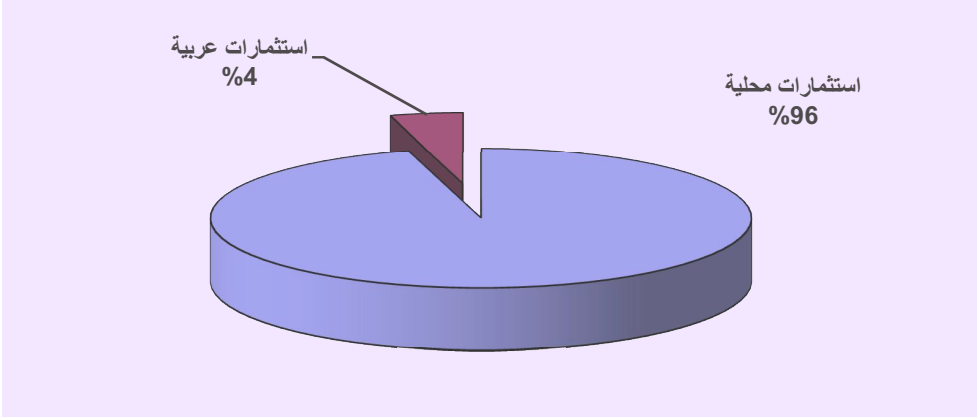

الشكل رقم (44) توزع الاستثمارات السياحية العربية والمحلية

القطاع المالي:

تبين الجداول التالية أن عدد المصارف الخاصة في ســـورية العاملة وفق قانون المصارف الخاصة رقم /28/ عام 2001 والـــذي قد وصل عـــام 2010 لـ (11) مصرفاً خاصاً تعمل في المحافظات الســـورية من خـــلال (145) فرعاً، كما بلغ عدد المصارف الإســـلامية العاملة وفق قانون المصارف الإســـلامية رقم /35/ عام 2005 (3) مصرفاً إسلامياً منتشرة عبر (28) فرعاً في سورية:

جدول رقم (55) المصارف الخاصة التقليدية

اسم المصرف	تاريخ المباشرة	رأس المال (مليون ل.س)	نسبة القطع الأجنبي %	عدد الفروع	عدد العاملين
بنك بيمو السعودي الفرنسي	2004/1/4	3.705	% 49	35	707
بنك سورية والمهجر	2004/1/7	3.600	% 49	24	552
البنك الدولي للتجارة والتمويل	2004/6/6	5.000	% 49	30	444
بنك عودة – سوريا	2005/9/15	5.350	% 49	21	475
البنك العربي – سوريا	2006/1/2	3.180	% 49	20	373
بنك بيبلوس – سوريا	2005/12/5	4.000	% 49	10	303
بنك سورية والخليج	2007/6/13	3.000	% 49	12	195
بنك الأردن – سورية	2008/11/25	3.000	% 49	9	219
بنك فرنسبنك – سوريا	2009/1/15	1.750	% 49	6	141
بنك الشرق	2009/3/5	2.500	% 49	4	95
بنك قطر الوطني – سورية	2009/11/16	15.000	% 49	9	160
المجمـــوع	**-**	**50.085**	**% 49**	**145**	**2980**

المصدر: مصرف سورية المركزي

جدول رقم (56) المصارف الإسلامية

اسم المصرف	رأس المال (مليون ل.س)	نسبة القطع الأجنبي (%)	تاريخ المباشرة	عدد الفروع	عدد العاملين
بنك سورية الدولي الإسلامي	5.461	% 49	2007/9/15	19	448
بنك الشام	4.726	% 49	2007/8/27	7	149
بنك البركة – سورية	2.500	% 49	2010/6/1	2	128

المصدر: مصرف سورية المركزي

قطاع التأمين:

يوضح الجدول التالي واقع شـــركات التأمين الخاصة خلال عام 2010 ونلاحظ أنه قد ازداد رأسمال شركة التأمين العربية السورية ليصبح (1083) مليون ل.س، وألغي ترخيص شركة أمان للتأمين التكافلي، وتغيرت نسب المساهمات الخارجية في كل من الشـــركة الوطنية للتأمين وشركة آروب، إضافة لتغير نسب المساهمات الخارجية الإجمالية لتصبح (49.1 %) من إجمالي رؤوس أموال الشركات:

جدول رقم (57) شركات التأمين الخاصة ونسبة المساهمة الأجنبية عام 2010

اسم الشركة	رأس المال (مليون ل.س)	المساهمات الخارجية (مليون ل.س)	نسبة المساهمات الخارجية
المتحدة للتأمين	850	255	% 30
السورية العربية للتأمين	1000	600	% 60
الوطنية للتأمين	850	373.66	% 43.96
السورية الدولية (آروب)	1000	440	% 44
شركة التأمين العربية-سورية	1083	541,8	% 50.03
السورية الكويتية للتأمين	850	424	% 49.9
المشرق العربي للتأمين	850	340	% 40
الثقة السورية (ترست للتأمين)	850	833	% 98
العقيلة للتأمين التكافلي	2000	740	% 37
الاتحاد التعاوني للتأمين	1000	400	% 40
أدير للتأمين	1250	700	% 56
الإسلامية السورية للتأمين	1000	540	% 54
شركة آمان للتأمين التكافلي	ألغي الترخيص	ألغي الترخيص	ألغي الترخيص
المجمـــوع	12583	6187.6	% 49.1

المصدر: هيئة الإشراف على التأمين.

المناطق الحرة:

حققت إيرادات المناطق الحرة ارتفاعاً عام 2010 فقد وصلت لـ (1047)مليون ل.س وذلك بنسبة زيادة قدرها (1.4)% عن عام 2009 حيث كانت (1033) مليون ل.س، كما بلغ عدد الشـركات التي تسـتثمر في المناطق الحرة عام 2010 (79) شـركة برأسمال مسـتثمر وقدره (142) مليون دولار إضافة لازدياد عدد العاملين فيها والذي وصل عام 2010 لـ (7299) عاملاً وذلك وفق ماتوضحه الجداول والمخططات التالية:

جدول رقم (58) المؤشرات المادية في المؤسسة العامة للمناطق الحرة خلال الفترة 2006 – 2010

الأعوام	2006	2007	2008	2009	2010
الإيرادات (مليون ل.س)	925	1077	1034	1033	1047
حركة البضائع الداخلة والخارجة (التبادل التجاري) (مليار ل.س)	206	230	240	214	152
رأس المال المستثمر في المناطق الحرة (مليون دولار)	653	706	797	882	837
عدد المنشآت المستثمرة	932	1009	1191	1351	1284
عدد العاملين في المنشآت المستثمرة	8266	8959	9019	9787	7299
الشركات الأجنبية المستثمرة	62	63	76	74	79
رأس المال المستثمر للشركات الأجنبية (بالدولار)	-	-	214	147	142

المصدر: المؤسسة العامة للمناطق الحرة

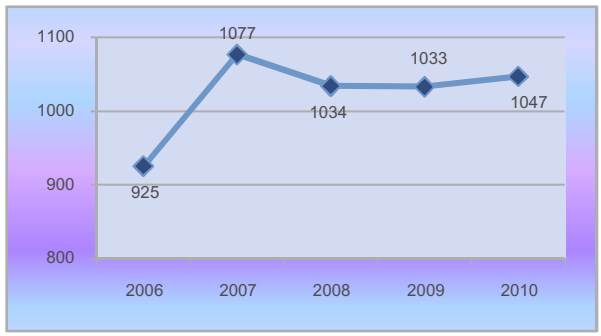

الشكل رقم (45) الإيرادات

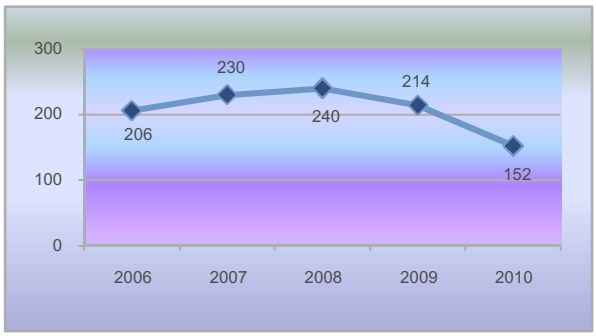

الشكل رقم (46) حركة البضائع (مليون ل.س)

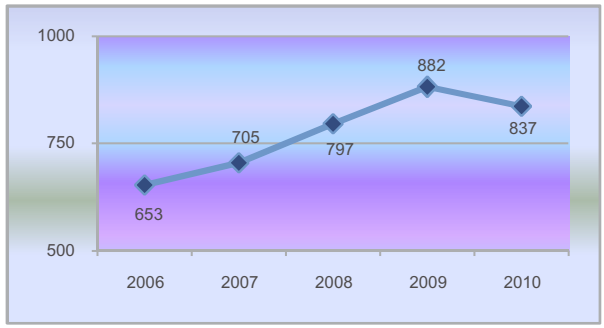

الشكل رقم (47) رأس مال المستثمر (مليون ل.س)

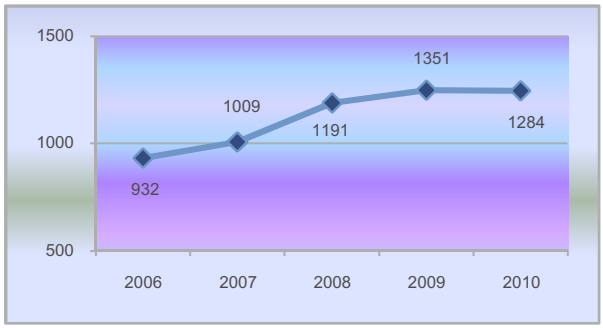

الشكل رقم (48) عدد المنشآت المستثمرة

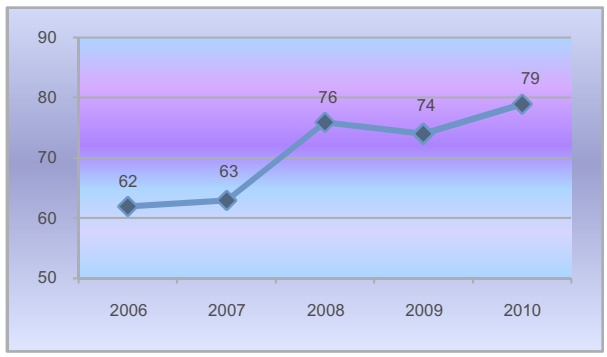

الشكل رقم (49) الشركات الأجنبية المستثمرة

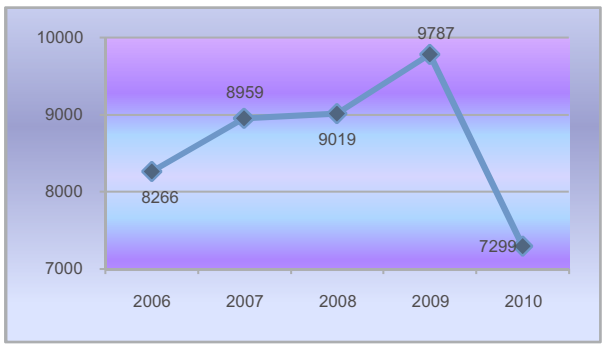

الشكل رقم (50) عدد العاملين في المنشآت المستثمرة

جدول رقم (59)عدد الشركات الأجنبية في المناطق الحرة حسب النشاط الاستثماري وعدد العاملين في الشركات الأجنبية

الفرع	تجاري	صناعي	خدمي	مصرفي	المجموع	عدد العمال	حجم رأس المال للشركات الأجنبية (مليون ل.س)
فرع المؤسسة بطرطوس	12	1	-	-	13	41	2.030
فرع المؤسسة بالمطار	3	-	-	-	3	5	27
فرع المؤسسة المرفئي باللاذقية	2	-	-	-	2	15	111
فرع اللاذقية الداخلي	2	4	-	-	6	224	440
فرع المؤسسة بدمشق	11	3	10	3	27	85	1.586
فرع المؤسسة بحلب	6	1	-	-	7	88	226
فرع المؤسسة بعدرا	15	4	1	-	20	131	530
فرع المؤسسة اليعربية	0	1	-	-	1	27	1.627
المجموع	51	14	11	3	79	616	1339.243

المصدر: المؤسسة العامة للمناطق الحرة

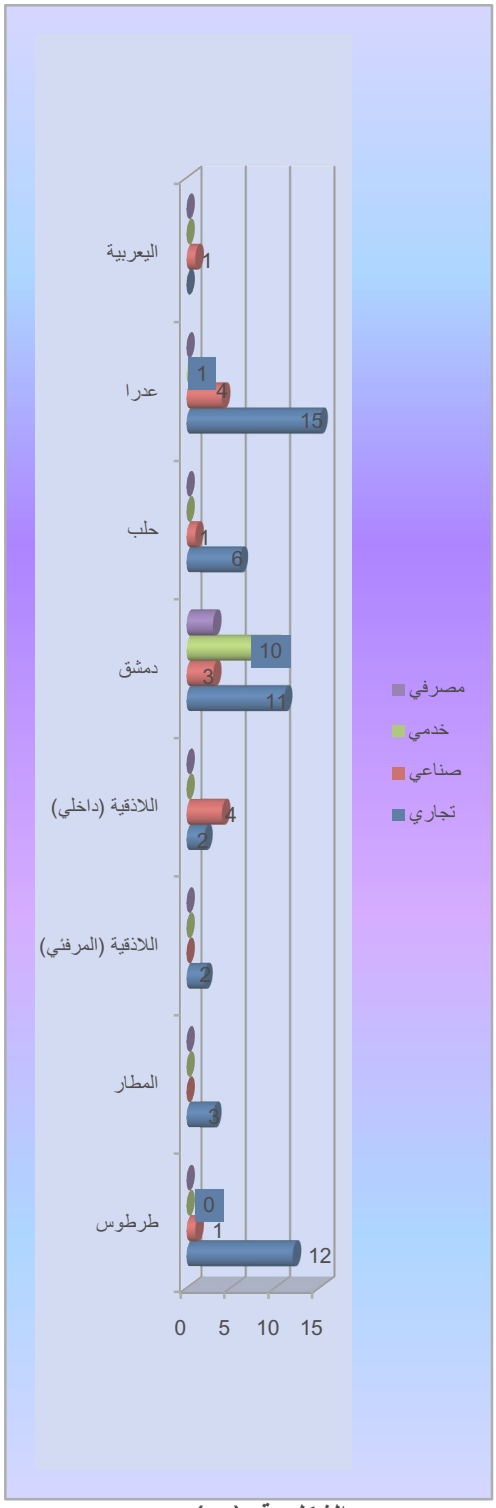

الشكل رقم (51)

قطاع التعليم العالي:

بلــغ عدد الجامعات الخاصة في ســورية حتى عــام 2010 (16) جامعة وذلك بمجموع رأســمال قدره (10743764) ألف ل.س، ويوضح الجدول التالي توزع هذه الجامعات في المناطق الســورية ورأســمال كل منها إضافة لنسبة كل من الشريك الوطني والأجنبي في كل جامعة:

جدول رقم (60) الجامعات الخاصة في سورية

الجامعة	اسم المستثمر	جنسية المستثمر	نسبة مساهمة الأجانب	موطن المشروع	رأس مال المشروع (بالألف)	نسبة الشريك الوطني	تاريخ إحداث الجامعة
جامعة القلمون الخاصة	شركة النبراس المساهمة المغفلة	سورية	لا يوجد	دير عطية	260000	% 100	18 / 8 /2003
الجامعة العربية الخاصة للعلوم والتكنولوجيا	شركة الجامعة العربية الخاصة للعلوم والتكنولوجيا المحدودة المسؤولية			حماة	800000	% 54	
	عباس خنجر - بدر ابراهيم	عراقي	% 46				
جامعة الحواش الخاصة	شركة المشرق للمؤسسات التعليمية	سورية	لا يوجد	حمص	495000	% 100	17 / 6 /2007
جامعة الاتحاد	ضياء الدين البقاعي-محمد تيسير بقاعي-علي حامد دمياطي-وائل بقاعي-ماهر بقاعي	سورية		الرقة	200000	% 64	17 / 6 /2007
	محمد غانم المهاجري	إماراتي	% 1				
	فائق الحيالي-توفيق الحيالي- عبد السلام الحيالي-حسام الدين الحيالي	عراقي	% 35				
جامعة اليرموك الخاصة	وليد محمد محمد	سورية		درعا	967167	% 90	6 / 5 /2005
	فيصل القاسمي	إماراتي	% 10				
جامعة الوادي	شركة الوادي المساهمة المغفلة	سورية		حمص	300000	% 98	2005
			% 2				
الجامعة العربية الدولية الخاصة	الشركة الأردنية	أردنية	% 2.24	درعا	1502141	% 95.61	6 / 5 / 2005
	شركة برووبت الإيطالية	إيطاليا	% 2.15				
	هيسم رشيد	سورية					
جامعة الخليج	خالد خليفة آل خليفة	بحرانية	% 42	حلب	500000	% 58	6 / 5 / 2005

الجامعة السورية الدولية الخاصة للعلوم	إيهاب مخلوف	سوري		درعا	500000	% 51	7 / 8 /2005
	عبد المجيد عبد الهادي السعدون	عراقي	% 49				
إيبلا الخاصة	شركة جامعة إيبلا	سورية		إدلب	1020000	% 100	2007
جامعة الأندلس	الهندسية للمنشآت التعليمية	سورية		طرطوس	1846929	% 100	6 / 5 / 2005
الجامعة الدولية الخاصة للعلوم والتكنولوجيا	وليد جلبنو-سومر جلبنو- غالية جلبنو- كنعان كنعان- باسل عجة- مشعل عجة- سوسن حمزة- عماد الأشقر- هديل خليل- خالد جلبنو	سوري		درعا	534027		11 / 5 / 2005
	علي ناصر محمد- عبد الجبار هايل سعيد	يمني	% 6.23				
	طالب صريع- عدنان بدران- عدنان نايفة- حمزة حداد- حمدي الطباع- مروان كمال- عصام زعبلاوي- محمد غنيمة- سامر الطويل- أيمن حتاحت- ليزا كمال- نائلة الطباع	أردنية	% 43.93				
	ابراهيم شربتلي- عبد الوهاب كعكي- محمد كعكي- عبد الرحمن شربتلي- هشام كعكي	سعودي	% 18.96				
الجامعة الوطنية	الشركة الوطنية للعلوم والتنمية المساهمة	سورية		حماة	956000	% 100	17 / 6 /2007
الجامعة الخاصة للعلوم والفنون	البروفيسور جورجو شينيا	إيطاليا	% 50	حلب	400000		
	فريد جوالة	سوري				% 50	
المأمون الخاصة	مأمون الحلاق- رغدة العشا- لونا الحلاق- إيفا الحلاق- أحمد الحلاق	سوري		حلب	200000	% 98.50	18 / 8 /2003
الجزيرة الخاصة	مطلوب خلف الشمري	الكويت	% 37.13	دير الزور	262500	% 62.87	

المصدر: وزارة التعليم العالي

توزع المشاريع الاستثمارية حسب المحافظات:

من خلال إلقاء نظرة على توزع المشـــاريع المشـــمولة بقوانين الاســـتثمار على المحافظات السورية خلال الفترة 2006 - 2010 نلاحظ أن محافظة ريف دمشق تحتل المركز الأول بـ (297) مشروعاً ،تليها محافظة حلب بـ (173) مشروعاً وحازت محافظة حمص المركز الثالث بـ (162) مشـــروعاً بينما كانت الحصة الأقل من نصيب محافظة القنيطرة حيث تم فيها تشـــميل (11) مشروعاً فقط ويبين الجدول التالي توزع المشاريع على المحافظات السورية:

جدول رقم (61) توزع المشاريع المشملة على المحافظات خلال الفترة (2006 – 2010)

المحافظة	عدد المشاريع	النسبة %
ريف دمشق	297	21
حلب	173	12,1
حمص	162	11,4
دير الزور	111	7,8
حماة	110	7,8
دمشق	105	7,1
الرقة	91	6,4
اللاذقية	75	5,3
طرطوس	69	4,9
درعا	64	4,5
السويداء	53	3,7
الحسكة	47	3,4
ادلب	48	3,4
القنيطرة	11	0,8
يحدد لاحقاً	5	0,4

المصدر: هيئة الاستثمار السورية

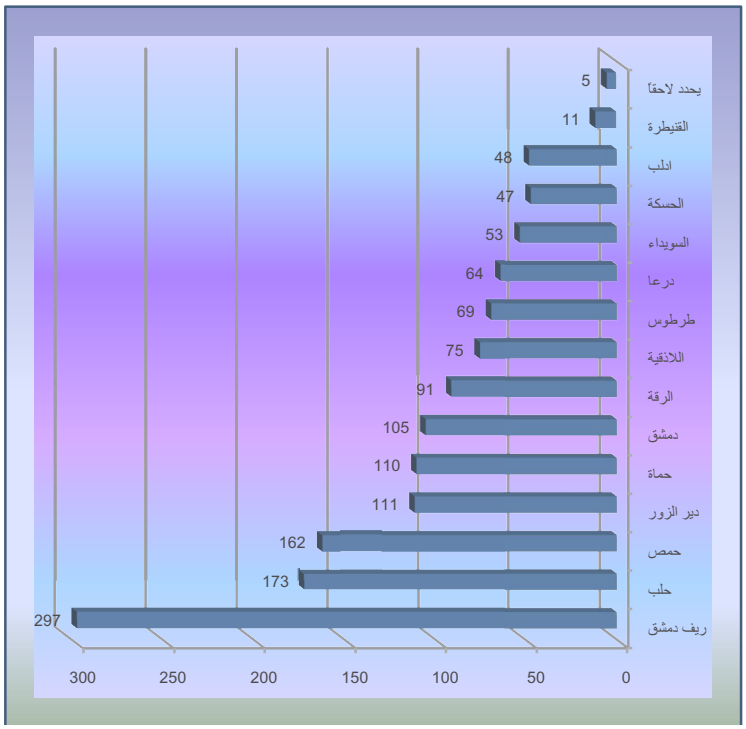

الشكل رقم (52) توزع المشاريع الاستثمارية على المحافظات خلال الفترة 2006 - 2010

الفصل الخامس الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)

سنقف في هذا الفصل على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر للمشاريع المشملة وفق قوانين تشجيع الاستثمار (القانون /10/ لعام 1991 والمرسوم التشريعي /8/ لعام 2007) خلال الفترة 1991 ولغاية 2010 وحسب قاعدة بيانات هيئة الاستثمار السورية مع الإشارة إلى أنه تم إصدار تقرير مسح الاستثمار الأجنبي المباشر عن عام 2009 خلال عام 2011 بالتعاون بين هيئة الاستثمار السورية ومشروع تحسين البيئة الاستثمارية والمكتب المركزي للإحصاء بصفته الجهة الرسمية المخولة بإجراء المسوحات وإصدار الأرقام الإحصائية الاقتصادية والذي يشكل اختلافاً عن الأرقام الواردة في الجداول التالية الذكر حيث يتضمن تقرير مسح الاستثمار الأجنبي المباشر بيانات عن المشاريع المنفذة والقائمة حالياً والتي أصدرت بياناتها المالية والتي انطبقت عليها معايير الاستثمار الأجنبي المعتمدة والخاصة بهذا المسح والتي بلغت (180) منشأة وسيتم ذكر ملخص عن نتائج هذا المسح في نهاية هذا الفصل.

مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المشملة خلال الفترة 1991 - 2010

يبين لنا الجدول التالي أن مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر قد بلغت (89) مشروعاً مشملاً خلال الفترة 1991 – 2005 وذلك بتكلفة استثمارية تقديرية قدرها (138648) مليون ل.س، كما وتم تشميل (159) مشروعاً خلال الفترة 2006 – 2010 بلغت تكلفتها الاستثمارية التقديرية (512845) مليون ل.س وبذلك يكون مجمل مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر (248) مشروعاً خلال الفترة 1991 – 2010:

جدول رقم (62) مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المشملة خلال الفترة 1991 - 2010

الجنسية	من عام 1991 ولغاية 2005				من 2006 ولغاية 2010			
	عدد المشاريع	فرص العمل	التكاليف الاستثمارية (مليون ل.س)	الآلات والمعدات ووسائط النقل الخدمية (مليون ل.س)	عدد المشاريع	فرص العمل	التكاليف الاستثمارية (مليون ل.س)	الآلات ومعدات ووسائط النقل الخدمية (مليون ل.س)
جزائر	1	6	55	29	1	30	55	50
فلسطين	1	300	481	200	4	728	5755	5234
لبنان	5	330	1106	233	17	938	30645	1824
أردن	6	203	739	364	8	601	37415	1055
اليمن	1	35	38	15	-	-	-	-
مصر	3	301	222	101	3	209	6524	5581
بحرين	1	56	120	71	-	-	-	-
ليبيا	1	22	57	15	-		-	-
العراق	1	500	10360	6602	31	1476	5575	3557
سعودية	7	803	17185	10998	15	3358	50866	31115
الكويت	9	493	2134	1064	18	3958	14426	7945
قبرص	3	231	651	386	-	-	-	-
الإمارات	3	7077	31122	974	-	-	-	-
فرنسا	3	536	3100	1738	-	-	-	-
ألمانيا	7	871	25718	19380	5	2354	316976	315567
اسبانيا	1	52	106	25	-	-	-	-
بريطانيا	2	2340	14933	3678	2	540	270	245

روسيا	4	417	1600	1315	-	-	-	-
تركيا	14	3769	17451	9066	26	2968	12224	8596
إيران	4	828	5570	1919	7	802	20400	3419
باكستان	1	294	156	12	-	-	-	-
الصين	1	101	125	55	1	300	1479	303
كندا	1	32	94	30	1	300	319	189
سويسرا	4	232	3482	757	-	-	-	-
هولندا	1	101	68	46	-	-	-	-
كوريا	1	100	1241	260	2	125	386	165
نمسا	1	73	649	223	1	36	116	96
بلجيكا	1	23	24	20	-	-	-	-
أوزبكستان	1	21	61	34	-	-	-	-
السودان	-	-	-	-	1	21	132	120
قطر	-	-	-	-	1	54	330	264
إمارات	-	-	-	-	7	361	2749	1560
عُمان	-	-	-	-	2	130	220	200
إيطاليا	-	-	-	-	1	15	64	58
الهند	-	-	-	-	2	270	5365	4419
استراليا	-	-	-	-	1	31	114	59
الولايات المتحدة	-	-	-	-	1	305	391	79
السويد		-	-	-	1	25	49	34
المجموع	89	20147	138648	59610	159	19935	512845	391734

المصدر: هيئة الاستثمار السورية

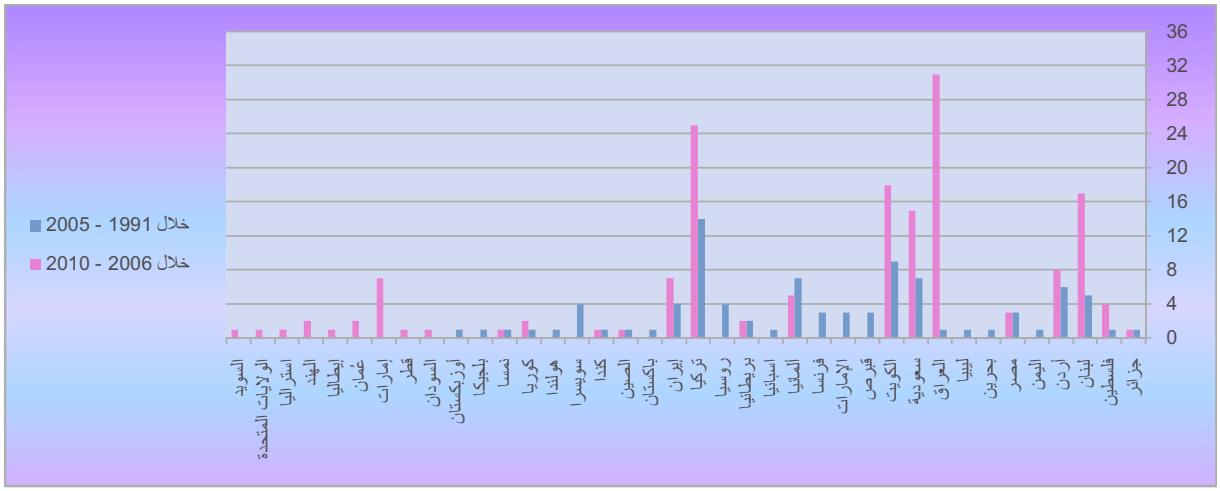

الشكل رقم (53) مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المشملة خلال الفترة 1991 - 2010

مشاريع الاستثمار الأجنبي المشتركة المشملة خلال الفترة 1991 – 2010

كما وبلغ إجمالي عدد المشاريع الأجنبية المشتركة خلال الفترة 1991 - 2010 (28) مشروعاً مشملاً منها (5) مشاريع من عام 1991 لغاية 2005 بتكلفة استثمارية تقديرية (18156) مليون ل.س أما عدد المشاريع خلال الفترة 2006 - 2010 بلغ (23) مشروعاً أجنبياً مشتركاً بلغت تكلفتها الاستثمارية (39785) مليون ل.س حسبما يبين الجدول التالي:

جدول رقم (63) مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المشتركة المشملة خلال الفترة 1991 - 2010

من 1991 حتى 2005					من 2006 حتى 2010				
الجنسية	عدد المشاريع	فرص العمل	التكاليف الاستثمارية (مليون ل.س)	قيمة الآلات والمعدات ووسائط النقل الخدمية (مليون ل.س)	الجنسية	عدد المشاريع	فرص العمل	التكاليف الاستثمارية (مليون ل.س)	قيمة الآلات والمعدات ووسائط النقل الخدمية (مليون ل.س)
كويت- مصر - السودان	1	200	16885	404	فلسطين – قطر	3	110	239	168
مصر - سورية	1	70	50	38	سورية- فلسطين – الكويت	1	126	2394	1506
السعودية - كوريا	1	60	241	85	سورية- فلسطين	1	20	55	50
النمسا- الكويت - لبنان	1	323	980	481	الكويت – لبنان	3	90	143	130
	-	-	-	-	السعودية – لبنان	2	599	1795	1474
	-	-	-	-	لبنان - سورية – الهند	1	32	72	65
	-	-	-	-	سورية – لبنان	2	227	616	560
	-	-	-	-	أردن – سعودية	1	68	275	250
	-	-	-	-	قبرص – مصر	1	525	32570	18410
	-	-	-	-	مصر – سورية	1	70	550	500
	-	-	-	-	السعودية –سورية	1	83	167	95
	-	-	-	-	السعودية – العراق	1	130	374	332
	-	-	-	-	الكويت – سورية	2	62	242	120
	-	-	-	-	إيران – سورية	1	20	55	50
	-	-	-	-	فيزويلا- ماليزيا - سورية – إيران	1	1000	130	57

	-	-	-	-	سورية – أوكرانيا	1	100	108	189
المجموع	4	653	18156	1008	المجموع	23	3262	39785	23956

المصدر: هيئة الاستثمار السورية

توزع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المشملة على المحافظات السورية:

بلغ عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1991 – 2005 (93) مشروعاً موزعة على المحافظات السورية حيث كانت أكبر نسبة تشميل لهذه المشاريع في محافظة ريف دمشق فقد بلغت (34) مشروعاً ثم تليها محافظة حلب بـ (14) مشروعاً حسبما يوضح الجدول والمخطط التالي:

جدول رقم (64) المشاريع الاستثمارية الأجنبية المشملة بأحكام قوانين تشجيع الاستثمار من1991 – 2005

المحافظة	عدد المشاريع	قيمة الآلات والمعدات ووسائط النقل الخدمية (مليون ل.س)	التكاليف الاستثمارية (مليون ل.س)	عدد العمال
إدلب	3	396	600	119
الحسكة	2	77	95	58
الرقة	2	3589	7037	348
اللاذقية	7	1464	2658	606
حلب	14	4361	8970	3556
حماه	2	63	396	314
حمص	9	29723	52995	3926
درعا	8	192	1804	404
دمشق	8	1432	1746	605
دير الزور	2	649	1132	105
ريف دمشق	34	18387	78874	10640
طرطوس	2	284	494	119
الإجمالي العام	93	60617	156801	20800

المصدر: هيئة الاستثمار السورية

الشكل رقم (54) توزع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر على المحافظات خلال الفترة (1991 – 2010)

أما الجدول التالي فيظهر توزع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المحافظات السورية خلال الفترة 2006 – 2010 ونلاحظ أن أكثر هذه المشاريع توضعت في محافظة ريف دمشق فقد بلغ عددها /52/ مشروع ثم تأتي محافظة حمص بـ /33/ مشروع:

جدول رقم (65) توزع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشرالمشملة بأحكام قوانين تشجيع الاستثمار من 2006 - 2010

المحافظة	عدد المشاريع	قيمة الآلات والمعدات ووسائط النقل الخدمية (مليون ل.س)	التكاليف الاستثمارية (مليون ل.س)	عدد العمال
إدلب	5	580	907	199
الحسكة	6	568	16163	639
الرقة	10	2580	3555	624
السويداء	9	1111	1235	534
اللاذقية	6	854	1294	420
حلب	15	21567	38297	1410
حماه	7	2087	2540	1244
حمص	33	344802	357884	6711
درعا	9	2692	4549	777
دمشق	9	1017	2145	352
دير الزور	16	1931	2624	715
ريف دمشق	52	33566	57854	9361
طرطوس	5	2334	3299	292
الإجمالي العام	182	415689	492346	23278

المصدر: هيئة الاستثمار السورية

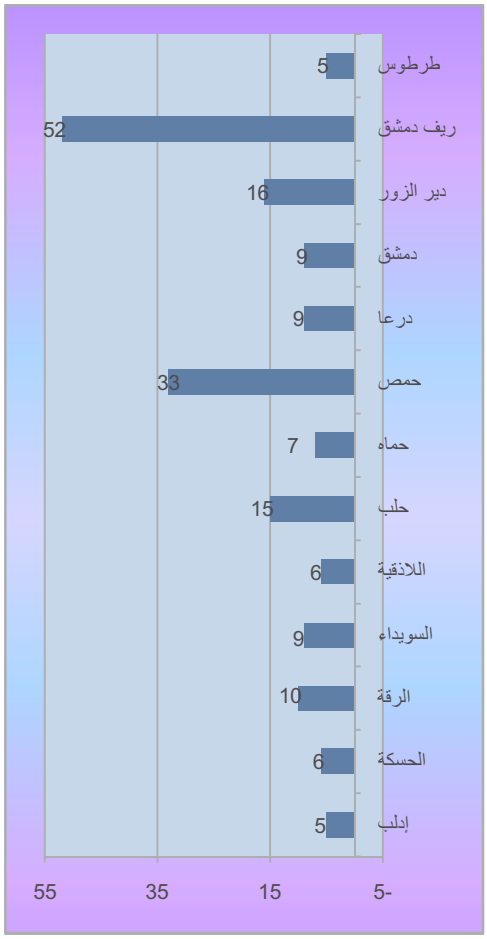

الشكل رقم (55) توزع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر على المحافظات خلال الفترة (2006 – 2010)

نتائج تقرير مسح الاستثمار الأجنبي المباشر FDI:

- بلـــغ الناتـــج المحلي لعام 2008 (2,445) مليار ليرة ســـورية في حين بلغت نســـبة الاســـتثمار الأجنبي المباشـــر منه (3,07 %)

- بينت التقديرات الأولية أن الناتج المحلي الإجمالي لعام 2009 بلغ (2,519) مليار ليرة سورية نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر منه (3,65 %).

- بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر حتى العام 2008 (75,02) مليار ليرة سورية تعود لـ (140) شركة ممن توفرت فيها البيانات وفق الاستمارة المعدة لهذا الغرض .

- بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر حتى العام 2009 (91,96) مليار ليرة سورية لـ (180) شركة ممن توفرت فيها البيانات بنسبة زيادة قدرها (22 %) عن عام 2008.

- في العام 2008 شكل الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المال والتأمين النسبة الأعلى وتبلغ (29,1 %) يليه قطاع النقل والاتصالات بنسبة (26,2 %) ثم قطاع الصناعات التحويلية ونسبته (21,3 %) .

- في العام 2009 شكل الاستثمار الأجنبي المباشر بلغ في قطاع المال والتأمين النسبة الأعلى وتبلغ (27,2 %) يليه قطاع الصناعات التحويلية بنسبة (23,7 %) بينما احتل قطاع الزراعة أدنى نسبة (0.2 %) .

- في العام 2008 تركزت معظم المشاريع في محافظات دمشق وحلب وريف دمشق حيث بلغت نسبتها (68,5 %) من إجمالي عدد المشاريع وتوزعت على النحو التالي: دمشق (33,7 %) - حلب (18,5 %) - ريف دمشق (16,3 %).

وقد شكل قطاع الصناعات التحويلية النسبة الأعلى من عدد المشاريع وتبلغ (41 %).

- في العام 2009 تركزت معظم المشاريع في محافظات دمشق وحلب وريف دمشق بنسبة (63,6 %) من إجمالي عدد المشاريع وتوزعت على النحو التالي: دمشق (31,8 %) - حلب (15,4 %) - ريف دمشق (16,4 %) .

وقد شكل قطاع الصناعات التحويلية النسبة الأعلى من عدد المشاريع وتبلغ (44,1%).

- بلغت قيمة أسهم الاستثمار الأجنبي حسب جنسية المستثمر (65367597) لعام 2008 وبلغت أعلى نسبة منها بعد السوريين للسعوديين بنسبة (5,95 %) ثم الأردن (5,33 %) ثم لبنان (4,71 %) ونسبة الأسهم غير معروفة الجنسية (27,5 %).

- بلغت قيمة الاستثمار الأجنبي في سورية حسب جنسية المستثمر (91964447) لعام 2009 وجاءت أعلى نسبة بعد السوريين للكويت (9,51 %) ثم بريطانيا (8,24 %) ثم لبنان (6,92 %) وبلغت نسبة الأسهم غير معروفة الجنسية (4,18 %).

- فـــي العـــام 2008 بلغ عدد العاملين في المشـــاريع الاســـتثمارية (13494) عاملاً منهم (13206) عاملاً محلياً بنســـبة (97,8 %).

- وفي عام 2009 بلغ عدد العاملين (14962) عاملاً منهم (14600) عاملاً محلياً بنسبة (97,6 %).

ونشـــير إلى أننا نقوم بإعداد وتأهيل كادر من العاملين لدى الهيئة مهمته تنفيذ مســـوحات الاســـتثمار الأجنبي المباشر وإصدار التقارير السنوية بشأنها.

ملاحظة: لم يشمل مسح الاستثمار الأجنبي المباشر أية بيانات عن الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع العقارات والمساكن من غير الشركات وذلك بسبب عدم توفر بيانات عن ملكية الأجانب.

المقترحات والتوصيات

1. المتابعة الدائمة للإجراءات المتعلقة بالاستثمار وتقييمها ووضع الأسس المناسبة لتسهيلها لاسيما من خلال استكمال إحداث فروع للهيئة وتطوير النافذة الواحدة في الهيئة وفروعها.
2. المراجعة الدورية للبيئة التشريعية للاستثمار واقتراح التعديلات اللازمة على قانون تشجيع الاستثمار وتهيئة الظروف المواتية لإصدار تشريع موحد ينظم جميع القطاعات وإتاحة الفرصة لإيجاد جهة واحدة لرعايته.
3. استكمال إنجاز الخارطة الاستثمارية بالتنسيق مع الوزارات والجهات المعنية وبما ينسجم مع محددات التخطيط الإقليمي ويراعي توفر الموارد الطبيعية والبشرية في كل محافظة وأولويات التنمية القطاعية والإقليمية وفقاً لتوجهات الخطة الخمسية الحادية عشرة .
4. إعداد خطة ترويجية تشمل جميع قطاعات الاستثمار في سورية بالتعاون مع جميع الوزارات والجهات المعنية وبالتنسيق مع الفعاليات الاقتصادية في القطاعين الخاص والمشترك ، وتطوير أدوات الترويج وتحديثها.
5. المتابعة المستمرة للمشاريع الاستثمارية وواقع تنفيذها وتذليل العقبات التي تواجهها والمساهمة في إيجاد الحلول المناسبة.
6. توفير البيانات والإحصاءات الصحيحة عن الاستثمار في سورية وإصدار التقارير والأدلة الخاصة بذلك.
7. إنجاز خطط التأهيل والتدريب لكوادر الهيئة لتحسين مستويات الأداء وتحقيق أفضل النتائج.
8. تعزيز التعاون الدولي في مجال الاستثمار لاسيما من خلال إبرام اتفاقيات ثنائية لحمايته ورعايته والانضمام إلى الاتحاد الدولي لهيئات تشجيع الاستثمار (WAIPA).

SYRIAN INVEST MENT AGENCY
هيئة الاستثمار السورية

ملحق (١) الاتفاقيات العربية والدولية الموقعة وسارية المفعول

الاتفاقيات الخاصة بالاستثمار:

الاتفاقية	القانون	تاريخ التصديق
الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية	/27/	22 / 7 / 1986

الاتفاقية	المرسوم التشريعي	تاريخ التصديق
اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية	/44/	25 / 7 / 2004
اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار في الدول العربية	/43/	20 / 7 / 2004

• مع الدول العربية

الدولة	اسم الاتفاق	تاريخ التوقيع	تاريخ التصديق	تاريخ الإبرام
الكويت	اتفاقية تشجيع الاستثمار	2001/8/16	بالقانون رقم /12/ تاريخ 2002/2/26	دخلت حيز التنفيذ من 2004/3/23
البحرين	اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات	2000/9/20	بالمرسوم التشريعي رقم /4/ تاريخ 2001/4/1	سارية المفعول من 2001/12/18
الإمارات	اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات	1997/11/26	بالقانون رقم /14/ تاريخ 1998/8/4	سارية المفعول من2001/1/10
قطر	مذكرة تفاهم بشأن الاستثمارات القطرية في سورية	2003/10/24-23	اعتمد في اللجنة الاقتصادية رقم /46/ تاريخ 2003/11/17	تدخل حيز التنفيذ بمجرد التوقيع عليها.
	اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات	2003/10/24-23	صدقت بالقانون رقم /7/ تاريخ 2004/4/1	سارية المفعول من 2006/4/27
عمان	اتفاقية حماية وتشجيع الاستثمار	2005/9/14	بالقانون رقم /23/ تاريخ 2006/4/24	سارية المفعول من 2006/6/1
الأردن	اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات	2001/8/10	بالمرسوم التشريعي رقم /12/ تاريخ 2002/2/9	دخلت حيز التنفيذ من 2002/5/11
اليمن	اتفاق بشأن تشجيع وحماية الاستثمارات	1996/10/9	بالقانون رقم /18/ تاريخ 1998/8/4	دخلت حيز التنفيذ من 2005/7/22
لبنان	اتفاق لتشجيع الاستثمار	1997/1/12	بالقانون رقم /15/ تاريخ 1998/8/4	دخلت حيز التنفيذ من 1999/9/15
العراق	اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات	2002/8/29	قيد التصديق	
مصر	اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات	1997/5/28	بالقانون رقم /16/ تاريخ 1998/8/4	سارية المفعول من 1998/10/5
تونس	اتفاق لتشجيع وحماية الاستثمار	2001/1/23	بالقانون رقم /11/ تاريخ 2002/2/26	سارية المفعول من 2003/3/12

الجزائر	اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات	1997/9/14	بالمرسوم التشريعي رقم /23/ تاريخ 2000/8/9	دخلت حيز التنفيذ من 2002/6/18
المغرب	اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات	2001/10/23	بالقانون /37/ تاريخ 2002/5/20	دخلت حيز التنفيذ من 2003/3/29
ليبيا	اتفاق تشجيع وضمان الاستثمار	1993/8/2	بالقانون /7/ تاريخ 1993/5/26	دخلت حيز التنفيذ من 1995/10/7
السودان	اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات	2000/1/7	المرسوم التشريعي /3/ تاريخ 2001/4/1	دخلت حيز التنفيذ من 2001/9/1

المصدر: وزارة الاقتصاد والتجارة

- **مع الدول الأجنبية**

اسم الدولة	تاريخ التوقيع	صك التصديق وتاريخه	وضع الاتفاق	الملاحظات
السنغال	1975/11/14	المرسوم رقم /589/ تاريخ 1976/3/3	سارية	مؤخراً تم تزويد الجانب السنغالي بمشروع اتفاق جديد وبانتظار رد الجانب السنغالي
USA	1976/ 8/9	المرسوم رقم /33/ تاريخ 1977/8/1	سارية	
الاتحاد السويسري	2007/5/9	المرسوم رقم /54/ تاريخ 2007/9/17	دخل حيز التنفيذ بتاريخ 2008/7/1	حل محل الاتفاق الموقع بتاريخ 1977/6/22
ألمانيا	1977/8/2	المرسوم رقم /34/ تاريخ 1978/9/11	سارية	تم تزويد الجانب الألماني بمشروع سوري معدل وبانتظار الرد بشأنه
فرنسا	1977/11/28	المرسوم رقم /30/ تاريخ 1978/7/31	سارية	
باكستان	1996/4/25	القانون رقم /5/ تاريخ 1997/7/2	سارية اعتبارا من 1997/11/4	
الصين	1996/12/9	القانون رقم /10/ تاريخ 1998/8/4	سارية اعتبارا من 1999/10/1	
اندونيسيا	1997/6/27	القانون رقم /19/ تاريخ 1997/12/31	سارية اعتبارا من 2000/2/20	
إيران	1998/2/5	المرسوم رقم /3/ تاريخ 1998/2/11	سارية اعتباراً من 2005/11/16	
بيلاروسيا	1998/3/11	المرسوم رقم /8/ تاريخ 1998/8/4	سارية اعتبارا من عام 1998	
بلغاريا	2000/5/21	المرسوم رقم /10/ تاريخ 2001/5/12	سارية اعتبارا من 2001/11/10	
إيطاليا	2002/2/20	المرسوم رقم /43/ تاريخ 2002/7/13	سارية اعتبارا من 2003/11/13	

أوكرانيا	2002/4/21	المرسوم رقم /56/ تاريخ 2003/9/8	سارية اعتبار من 2003/3/16	
اليونان	2003/2/23	المرسوم رقم /39/ تاريخ 2003/7/27	سارية اعتبارا من 2004/2/27	
تركيا	2004/1/6	المرسوم رقم /40/ تاريخ 2004/7/1	سارية اعتباراً من 2006/1/3	
روسيا	2005/1/27	القانون رقم /21/ تاريخ 2005/6/16	سارية اعتبارا من 2008/7/13	
كوريا الديمقراطية	2006/5/14	القانون رقم /51/ تاريخ 2006/12/5	دخل حيز التنفيذ بتاريخ 2006/12/20	
طاجاكستان	2007/2/10	المرسوم رقم /18/ تاريخ 2008/4/2	دخل حيز التنفيذ بتاريخ 2008/5/30	
قبرص	2006/6/10	المرسوم رقم /53/ تاريخ 2008/9/23	دخل حيز التنفيذ بتاريخ 2007/12/30	
الهند	2008/6/18	المرسوم رقم /58/ تاريخ 2008/9/23	دخل حيز التنفيذ بتاريخ 2009/1/22	
رومانيا	2008/6/24	المرسوم رقم/ 61/ تاريخ 2008/9/28	دخل حيز التنفيذ بتاريخ 2009/7/26	
التشيك	2008/11/20	قانون رقم /10/ تاريخ 2009/4/6	دخل حيز التنفيذ بتاريخ2009/7/19	
ماليزيا	2009/1/7	قانون رقم /27/ تاريخ 2009/5/3	دخل حيز التنفيذ بتاريخ2009/6/20	
نيجيريا الفدرالية	2006/12/10	قانون رقم /14/ تاريخ 2007/6/17	قيد استكمال إجراءات دخوله حيز التنفيذ	تمت مخاطبة الجانب النيجيري لإبلاغه بقيام الجانب السوري باستكمال إجراءات المصادقة
سلوفاكيا	2009/2/18	المرسوم رقم /44/ تاريخ 2009/7/30	قيد استكمال إجراءات دخوله حيز التنفيذ	
اذربيجان	2009/7/8	القانون رقم /4/ تاريخ 2010/1/4	تم التوقيع على الاتفاق خلال زيارة سيادة رئيس الجمهورية إلى اذربيجان	بانتظار قيام الجانب الأذري باستكمال إجراءات المصادقة على الاتفاقية
أرمينيا	2009/6/17	قانون رقم /5/ تاريخ 2010/1/4	دخلت حيز التنفيذ تاريخ 2010/4/26	
فرنسا			تم التوقيع على اتفاق جديد خلال زيارة السيد وزير الاقتصاد إلى فرنسا بتاريخ 2009/5/12 بدلاً من الاتفاق القديم الموقع بين البلدين بتاريخ 1977/11/28	بانتظار قيام وزارة الخارجية بموافاتنا بنسخة من الاتفاقية لاستكمال إجراءات المصادقة على الاتفاق

المصدر: وزارة الاقتصاد والتجارة.

الاتفاقيات الجماعية المنضمة إليها سورية في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية

اسم الاتفاقية	تاريخ التوقيع	تاريخ التصديق	الملاحظات
اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية	أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الرابعة بالقرار رقم /85/ تاريخ 1957/6/13	مصدقة بموجب المرسوم التشريعي رقم /291/ تاريخ 1963/12/22	اعتبرت نافذة من 1964/4/30
اتفاقية السوق العربية المشتركة	قرار مجلس الوحدة رقم /17/ تاريخ 1964/8/13	مصدقة بموجب المرسوم التشريعي رقم /81/ تاريخ 1964/10/31	تم تفعيل الاتفاقية بموجب قرار مجلس الوحدة رقم /1225/ تاريخ 2003/12/11 واعتباراً 2005/1/1 هو بدء التحرير من كافة الرسوم الجمركية (- دورة 78)
اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب المفروضة على الدخل ورأس المال بين دول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية	وافق عليها المجلس بقراره رقم /1069/ تاريخ 1998/12/3 دورة /68/	مصدقة بموجب المرسوم التشريعي رقم /30/ تاريخ 2000/8/14	اعتبرت نافذة اعتباراً من 2000/9/3
اتفاقية التعاون في تحصيل الضرائب والرسوم بين دول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية	وافق عليها المجلس بقراره رقم /1090/ تاريخ 1998/12/6 دورة /68/	مصدقة بموجب المرسوم التشريعي رقم /32/ تاريخ 2000/8/16	اعتبرت نافذة من 2000/10/9
اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية	وافق عليها المجلس بقراره رقم /1125/ تاريخ 2000/6/7 دورة /71/	المرسوم التشريعي رقم /44/ تاريخ 2004/7/25	
اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار في الدول العربية	وافق عليها المجلس بقراره رقم /1138/ تاريخ 2000/12/6	المرسوم التشريعي رقم /43/ تاريخ 2004/7/20	
اتفاقية إنشاء الأكاديمية العربية للأعمال الالكترونية	مقترحة من قبل مجلس الوحدة في دورته الخامسة والسبعين المنعقدة في موريتانيا بموجب القرار /1184/ تاريخ 2002/6/6	صدر القانون رقم /17/ تاريخ 2003/10/14 المتضمن تصديق الاتفاقية في القطر	تم تأجيل بحث دولة المقر للدورة /80/ لاستكمال المشاورات بين الممثلين الدائمين لجمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية (دورة 79)

الاتفاقيات المتعددة الأطراف المنضمة إليها سورية في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اسم الاتفاقية	تاريخ الموافقة عليها	تاريخ التصديق	ملاحظات
اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية	بموجب قرار المجلس رقم /848/ تاريخ 1981/2/27	القانون رقم /11/ تاريخ 1986/4/3	اعتبرت نافذة اعتباراً من 1982/11/26
الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية	موقعة في مدينة عمان تاريخ 1980/11/27	القانون رقم /27/ تاريخ 1986/7/22	بعد انضمام ثلاث دول
اتفاقية النقل بالعبور ترانزيت بين دول الجامعة العربية	أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالدورة الاستثنائية بتاريخ 1977/3/14	المرسوم التشريعي رقم /28/ تاريخ 1980/5/14	حلت محلها اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية
اتفاقية تبادل الإعفاء الضريبي لأعمال ومعدات ومؤسسات الطيران المدني العربي	تم إقرارها بتاريخ 1979/9/5	القانون رقم /27/ لعام 1985	بعد انضمام ثلاث دول
البرنامج التنفيذي لإقامة اتفاقية تنمية وتيسير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم /6/ تاريخ 1997/12/29		إحداث القرار رقم /1317/ دورة /59/ تاريخ 1997/2/19 المتضمن الإعلان عن إقامة منطقة تجارة حرة عربية

اتفاقيات التجارة والتعاون الاقتصادي والتجاري والفني

- مع الدول العربية

اسم الدولة	اسم الاتفاق	تاريخ التوقيع	تاريخ التصديق	تاريخ الإبرام	الملاحظات
المملكة العربية السعودية	الاتفاق التجاري والاقتصادي	1972/3/4	1972/4/16	ساري المفعول	تمت المصادقة على تعديل المادة/15/ بالقانون رقم /15/ تاريخ 2003/10/14
	اتفاقية لإقامة منطقة تجارة حرة	2001/1/20	المرسوم التشريعي رقم /18/ تاريخ 2001/7/10	سارية المفعول من 2002/2/1	بلغت الإعفاءات الجمركية 100 % بتاريخ 2003/1/1
	اتفاقية إنشاء لجنة عليا مشتركة	1991/2/5	القانون رقم /3/ تاريخ 1991/3/12		تعقد اللجنة بشكل دوري
دولة الكويت	اتفاق للتعاون التجاري والاقتصادي	1991/12/17	المرسوم رقم /1/ تاريخ 1992/1/29	ساري المفعول 1991/12/17	

دولة البحرين	اتفاق للتعاون الاقتصادي والتجاري	1994/11/20	القانون رقم /2/ تاريخ 1995/1/20	ساري المفعول 1996/10/14	
	اتفاقية إنشاء لجنة عليا مشتركة	2000/9/20	صدق بموجب المرسوم التشريعي رقم /211/ تاريخ 2001/4/3	دخلت حيز التنفيذ من 2001/4/19	
دولة الإمارات	اتفاق للتعاون الاقتصادي والتجاري والتقني	2000/4/2	المرسوم التشريعي رقم/430/ تاريخ 2000/9/30	دخلت حيز التنفيذ من 2000/4/9	
	اتفاق إقامة منطقة حرة	2000/4/2	المرسوم التشريعي رقم /55/ تاريخ 2000/9/30	سارية المفعول من 2001/1/28	بلغت الإعفاءات الجمركية 100 % بتاريخ 2003/1/1
دولة قطر	اتفاق التعاون الاقتصادي والتجاري	1990/12/2	القانون رقم /45/ تاريخ 1990/12/21	سارية المفعول من 1991/3/27	
	محضر اجتماع اللجنة المشتركة	2000/6/5-4	لا تحتاج إلى تصديق	اعتمد من رئاسة مجلس الوزراء وعمم على كافة الجهات المعنية	تم الاتفاق بين البلدين على اختصار مدة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى العام 2003 بالاستناد إلى الاتفاق التجاري الموقع بين البلدين لا ينفذ من قبل الجمارك
	اتفاقية إنشاء لجنة عليا مشتركة	2003/10/23	صدقت بالمرسوم التشريعي رقم /91/ تاريخ 2004/3/2	ساري المفعول اعتباراً من 2006/4/27	
دول مجلس التعاون الخليجي	مشروع اتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة	وقع بالأحرف الأولى تاريخ 2004/6/13			سيتم لاحقاً التوقيع عليها بشكل نهائي
سلطنة عمان	اتفاق التعاون الاقتصادي و التجاري	1990/1/6	القانون رقم/1/ تاريخ 1990/3/7	ساري المفعول 1991/8/31	
المملكة الأردنية	اتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة	2001/8/10	صدقت بالمرسوم التشريعي رقم /9/ تاريخ 2002/2/2	أصبحت سارية المفعول اعتباراً من 2003/5/23	بلغت الإعفاءات الجمركية 100 % بتاريخ 2005/1/1
اليمن	اتفاق تجاري	1996/10/9	القانون رقم /17/ تاريخ 1998/8/4	1998/11/19	لا تتضمن أية إعفاءات جمركية

لبنان	الاتفاق الاقتصادي	1953/3/5	صدق بالمرسوم التشريعي رقم /60/ تاريخ 1953/3/12	ابرم بتاريخ 1953/3/25 واعتبر نافذاً بتاريخ 1953/3/27	تم الاتفاق بين البلدين على إطلاق حرية تبادل المنتجات الصناعية وتخفيض نسبة 25 % من الرسوم الجمركية سنوياً اعتباراً من 1999/1/1 بموجب القانون رقم /4/ تاريخ 1998/8/4
	اتفاق التعاون والتنسيق الاقتصادي و الاجتماعي	1993/9/16	القانون رقم /23/ تاريخ 1994/12/22	سارية المفعول 1994/11/26	كما تم الاتفاق على إطلاق حرية تبادل المنتجات الزراعية وإعفاءات من الرسوم الجمركية وفق الجداول الموضوعة في اجتماع محضر هيئة المتابعة والتنسيق لعام 1999 المصدق بموجب المرسوم /21/تاريخ 2000/8/7 وذلك اعتبارا من تاريخ المصادقة في 2002/8/7
العراق	بروتوكول إقامة منطقة تجارة حرة	2001/1/31	المرسوم /14/ تاريخ 2001/3/10	2001/3/14	
	اتفاقية انشاء لجنة عليا مشتركة	2001/8/13	قيد التصديق		
	اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والعلمي والفني والثقافي	2001/8/13		2002/5/14	
مصر	اتفاق تجاري	1991/7/19	المرسوم رقم /12/ تاريخ 1991/9/5	1991/12/1	
	اتفاقية إنشاء لجنة عليا مشتركة	1990/5/3	صدق بالقانون رقم /26/ تاريخ 1990/7/10		
تونس	الاتفاق التجاري	1977/5/22	القانون رقم/35/ تاريخ 1978/3/15	1978/11/9	
	اتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة	2002/4/15	قانون رقم /16/ تاريخ 2003/10/14	دخلت حيز التنفيذ اعتباراً من 2005/3/10	
الجزائر	اتفاق تجاري	1997/9/14	المرسوم رقم /477/ تاريخ 2000/10/19	2001/4/15	حل محل الاتفاق الموقع بين البلدين عام 1979
المغرب	اتفاق تنظيم التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي	1972/8/28	مرسوم تشريعي رقم /969/تاريخ1973/3/21	ساري المفعول دخلت حيز التنفيذ 2003/3/29	
	اتفاقية إنشاء لجنة عليا مشتركة	2001/4/11	صدقت بالمرسوم التشريعي رقم /320/ تاريخ 2001/6/24		

الصومال	اتفاق تجاري	1973/1/17	1973/4/23	1974/5/26	
	اتفاق التعاون الاقتصادي و تنظيم التبادل التجاري	1978/2/3	1978/7/31	1979/10/3	
الجماهيرية العربية الليبية	الاتفاق التجاري والتعاون الاقتصادي	1978/3/2	1978/7/31	1979/3/10	
السودان	اتفاقية منطقة تجارة حرة	2001/5/31	صدقت بالقانون رقم /38/ تاريخ 2002/5/20		لم توضع الاتفاقية موضع التنفيذ بسبب عدم الاتفاق على قوائم السلع الصناعية المستثناة من أحكام الاتفاقية

- **مع الدول الأجنبية**

اسم الدولة	تاريخ التوقيع	صك التصديق وتاريخه	وضع الاتفاق
سيريلانكا	1966/10/9	المرسوم 29 تاريخ 1966/10/19	سارية
باكستان	1969/8/11	المرسوم 342 تاريخ 1969/11/23	سارية
تانزانيا	1974/2/12	المرسوم 166 تاريخ 1974/3/15	سارية اعتبارا من1975/8/10
اندونيسيا	1976/3/18	المرسوم 1220 تاريخ 1977/7/9	سارية
الهند	1978/4/20	المرسوم 1570 تاريخ 1978/12/4	سارية اعتبارا من 1979/3/5
غينيا	1979/1/22	المرسوم 1209 تاريخ 1979/1/23	سارية
ألبانيا	1979/6/17	المرسوم 1252 تاريخ 1980/2/8	
النيجر	1980/6/26	المرسوم 2661 تاريخ 1980/12/22	سارية
كوريا الديمقراطية	1982/6/28	القانون رقم 5 تاريخ 1983/2/8	سارية
الأرجنتين	1989/9/6	المرسوم 127 تاريخ 1989/11/8	سارية اعتبارا من1993/6/21
التشيلي	1990/2/27	المرسوم رقم 12 تاريخ 1990/5/24	سارية اعتبارا من1992/4/21

أذربيجان	1992/3/28	المرسوم (10) تاريخ 1992/7/11	سارية
أرمينيا	1992/3/30	المرسوم رقم (7) تاريخ 1992/7/11	سارية
فيتنام	1994/5/12	المرسوم (12) تاريخ 1994/6/27	سارية اعتبارا من1994/10/26
باكستان	1996/4/25	المرسوم رقم172تاريخ 1997/6/15	سارية
إيران	1996/8/21	المرسوم 241 تاريخ 1997/11/10	سارية اعتبارا من2002/4/10
كوبا	1998/10/28	المرسوم تاريخ 2000/10/19	سارية
طاجكستان	1992/3/29	المرسوم (11) تاريخ 1992/7/11	سارية اعتبارا من 1993/9/16
أوكرانيا	2002/4/21	المرسوم رقم(56) تاريخ 2003/9/8	سارية اعتبارا من2003/3/16.
ماليزيا	2003/8/18	المرسوم (49) تاريخ 2004/8/15	سارية اعتبارا من 2004/8/15
روسيا	1993/4/15	القانون رقم (11) تاريخ 1993/6/22	سارية اعتبارا من 1993/7/13
أرمينيا	1995/4/30	المرسوم رقم 177تاريخ 2002/6/15	سارية
بيلاروسيا	1998/3/11	المرسوم رقم (8) تاريخ 1998/8/4	سارية اعتبارا من عام 1998
كوبا	1998/10/28	المرسوم رقم 142 تاريخ 2002/5/9	سارية
الصين	2001/1/11	المرسوم ر قم 40 تاريخ 2001/8/26	سارية اعتبارا من2001/10/18
أوكرانيا	2002/4/21	المرسوم رقم (8)تاريخ 2003/1/25	سارية اعتباراً من 2003/3/16
فنزويلا	2007/1/11	المرسوم 2 تاريخ 2007/2/11	قيد التعديل
نيجيريا الفدرالية	2006/12/10	قانون رقم (14) تاريخ 2007/6/17	قيد استكمال إجراءات دخوله حيز التنفيذ

مشاريع الاتفاقيات قيد الدراسة والتفاوض:

اسم الدولة	موضوع الاتفاقية	ملاحظات
جنوب أفريقيا	اتفاقية التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات	
جنوب أفريقيا	اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي والفني	
السنغال	مشروع اتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة	لدى الجانب السنغالي وبانتظار الرد.
بروناي	مشروع اتفاق تجاري	لدى الجانب البروناني وبانتظار الرد.
غويانا	مشروع اتفاق تجاري	قيد البحث والمناقشة بين الجانبين.
بروناي	مشروع اتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة	لدى الجانب البروناني وبانتظار الرد.
فنلندا	مشروع اتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة	لدى الجانب الفنلندي وبانتظار الرد.
بلجيكيا	مشروع اتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة	تم التوقيع بالأحرف الأولى.
النمسا	مشروع اتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة	تم التوصل إلى صيغة نهائية
اليابان	مشروع اتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة	لدى الجانب الياباني وبانتظار الرد.
ألبانيا	مشروع اتفاقية تشجيع وحماية المتبادلة للاستثمارات	تم إيداع الجانب الألباني مشروعي الاتفاقين .
كازاخستان	مشروع اتفاقية تشجيع وحماية المتبادلة للاستثمارات	بانتظار رد الجانب الكازاخستاني
غرانادا	مشروع اتفاق تجاري	لدى الجانب الغرانادي وبانتظار الرد.
اليابان	مشروع اتفاق تجاري	لدى الجانب الياباني وبانتظار الرد.
السويد	مشروع اتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة	لدى الجانب السويدي وبانتظار الرد.
النرويج	مشروع اتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة	لدى الجانب النرويجي وبانتظار الرد.
كرواتيا	مشروع اتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة	لدى الجانب الكرواتي وبانتظار الرد.
الدانمارك	مشروع اتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة	موضوع دراسة لدى الجانبين.
جو رجيا	مشروع اتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة	الاتفاق موضع دراسة من قبل الجانبين.
ليتوانيا	مشروع اتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة	موضع دراسة لدى الجانبين.
البوسنة والهرسك	مشروع اتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة	بانتظار رد الجانب البوسني

تركمستان	مشروع اتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة	بانتظار رد الجانب البوسني.
هولندا	مشروع اتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة	لدى الجانب الهولندي وبانتظار الرد.
فيتنام	مشروع اتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة	لدى الجانب الفيتنامي وبانتظار الرد.
هنغاريا	مشروع اتفاق تعاون اقتصادي	مؤشر بالأحرف الأولى بين البلدين.
كندا	مشروع اتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة.	يتم تبادل الملاحظات
الباراغواي	مشروع اتفاق تعاون اقتصادي	يتم تبادل الملاحظات
بلغاريا	مشروع اتفاق تعاون اقتصادي	قيد إنجاز الصيغة النهائية.

اتفاقيات تجارة حرة وتجارة تفضيلية:

برتوكول تعاون استثماري موقع بين هيئة الاستثمار السورية و دول أخرى			
اسم الدولة	الجهة الموقعة		تاريخ التوقيع
	سورية	الدولة المقابلة	
تونس	وزارة الاقتصاد و التجارة	وكالة النهوض بالاستثمار الأجنبي	2001/1/23
الأردن	هيئة الاستثمار السورية	مؤسسة تشجيع الاستثمار	2006/6/29
ليبيا	وزارة الاقتصاد و التجارة	هيئة تشجيع الاستثمار	2007/5/10
مصر	وزارة الاقتصاد و التجارة	وزارة التجارة و الصناعة	2006/12/14
ماليزيا	سفيرة سورية في ماليزيا	هيئة التنمية الصناعية	2007/6/3
الكويت	هيئة الاستثمار السورية	الهيئة العامة للاستثمار	2007/2/12
السودان	وزارة الاقتصاد و التجارة	جهاز الاستثمار	2001/5/31
الكويت	هيئة الاستثمار السورية	المؤسسة العربية لضمان الاستثمار	2008/2/18
السعودية	هيئة الاستثمار السورية	المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات	2008/11/16
قبرص	هيئة الاستثمار السورية	وكالة تشجيع الاستثمار القبرصية	2008/6/9
	هيئة الاستثمار السورية	البنك الإسلامي للتنمية	2008/11/16

المصدر: هيئة الاستثمار السورية.

ملحق (٢) دليل أهم المواقع الالكترونية

دليـــل أهم المـــواقع الالكترونية الســـورية	
www.investinyria.org	هيئة الاستثمار السورية
www.irrigation-sy.com	وزارة الري
www.syrianindustry.org	وزارة الصناعة
www.syrian-agriculture.org	وزارة الزراعة
www.environment-sy.org	وزارة الداخلية - الشؤون المدنية
moex-sy.org	وزارة المغتربين
www.syriatourism.org	وزارة السياحة
www.culture-sy.org	وزارة الثقافة
www.syrianeducation.org	وزارة التربية
www.mopmr-sy.org	وزارة النفط و الثروة المعدنية
www.min-trans.net	وزارة النقل
www.moi-syria.com	وزارة الإعلام
www.moct.gov.sy	وزارة الاتصالات والتقانة
www.moh.gov.sy	وزارة الصحة

وزارة المالية	www.syriafinance.org
اتحاد غرف التجارة السورية	www.fedcommsyr.org
غرفة تجارة دمشق	www.dcc-sy.com
غرفة صناعة دمشق	www.dci-syria.org
غرفة تجارة حلب	www.aleppochamber.com
غرفة تجارة اللاذقية	www.chamberlattakia.com
غرفة صناعة حلب	www.aleppo-coi.org
غرفة تجارة وصناعة حمص	www.homschamber.org
غرفة تجارة وصناعة درعا	www.daraacci.org
البنك المركزي	www.syrecon.org/establishmentsla.html
المصرف العقاري	www.realestatebank-sy.com
المصرف التجاري	www.cbs-bank.com
الشركة السورية للنفط	www.spc-sy.com
الشركة السورية لتخزين و توزيع المواد البترولية	www.mahrukat.gov.sy
المؤسسة العامة للإسكان	www.ghe-syria.com
الشركة العامة لمرفأ طرطوس	www.tartousport.com

ملحق (٣) قائمة العناوين الهامة للجهات الحكومية والوزارات المختلفة

رئاسة مجلس الوزراء دمشق : شارع الشهبندر هاتف : 2226000/1/2 فاكس:2237842 www.youropinion.govpnet	هيئة الاستثمار السورية: هاتف: 2062 هاتف: +963114412039 فاكس: +963114428124 Email:syinvest@mail.sy موقع الخارطة الاستثمارية: www.syriainvestmentmap.org موقع هيئة الاستثمار السورية: www.investinsyria.org
وزارة الصناعة دمشق : شارع ميسلون ، صندوق بريد 12835 هاتف : 2231834 ، 2231845 فاكس: 2231097 موقع الوزارة: http: www.syr-industry البريد الإلكتروني : min-industry@mail-sy	وزارة الإعلام دمشق : أوتوستراد المزة ، دار البعث هاتف : 6624220/6624217 فاكس: 6665166 موقع الوزارة: http: www.moi-syria.com
وزارة الخارجية دمشق : مهاجرين ، شورى هاتف : 3331200/1/2/3 فاكس: 3327620 البريد الإلكتروني : syr-mofa@scs-net.org	وزارة الداخلية دمشق : المرجة هاتف : 2220102 / 2220101 فاكس: 2223428 البريد الإلكتروني : somi@net.sy
وزارة الكهرباء دمشق : شارع القوتلي ، صندوق بريد /4900/ هاتف : 2119934/5/6فاكس: 2227736 البريد الإلكتروني : peegt@net.sy	وزارة النفط والثروة المعدنية دمشق : عدوي ، صندوق برد /40/ هاتف : 4445610 ، 4455972 فاكس: 4457786 موقع الوزارة: http: www.mopmr-sy.org البريد الإلكتروني : mopmr@net.sy
وزارة الاقتصاد والتجارة دمشق : شارع ميسلون هاتف : 2213513/4/5فاكس: 2225695 موقع الوزارة: http: www.syrecon.org البريد الإلكتروني : econ-min@net.sy	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل دمشق : ساحة يوسف العظمة هاتف : 2225948 ، 2210355 فاكس: 2247499
وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي دمشق : ساحة الحجاز - شارع جبري هاتف : 2213613/4 فاكس:2244078 موقع الوزارة: http: www.syrianagriculture.org البريد الإلكتروني : agre-min@syriatel.net	وزارة السياحة دمشق : شارع القوتلي هاتف : 2210122/2237940 فاكس: 2242646 موقع الوزارة: http: www.syriatourism.org البريد الإلكتروني : min-tourism@mail.sy

وزارة النقل
دمشق : أبو رمانة
هاتف: 5447101-2-4 / 5440078
فاكس: 5426477
موقع الوزارة: http: www.min-trans.net
البريد الإلكتروني : gcpt-dam@min-trans.net

وزارة الإسكان والمرافق
دمشق : ساحة يوسف العظمة
هاتف : 2217570/1/2
فاكس: 2217570
البريد الإلكتروني : mhu@net.sy

وزارة المالية
دمشق : ساحة التجريد ، صندوق بريد /13136/
هاتف : 2216300 /1/2/3 ، 2211300
فاكس: 2224701
البريد الإلكتروني : mof@net.sy

اتحاد غرف التجارة السورية
دمشق: شارع موسى بن نصير
هاتف: 3337344+/3311504 فاكس: 3331127+
البريد الالكتروني:syr-trade@mail.sy
www.fedcommsyr.org

وزارة الإدارة المحلية والبيئة
دمشق : ساحة المحافظة
هاتــف:2317854–2317911فاكــس:2316921
www.mlae-sy.org

المدينة الصناعية في عدرا
ريف دمشق: عدرا
هاتف 5850018 – 5850024
www.aic.org

المدينة الصناعية في حسياء
حمص: حسياء
هاتف: +96331536000718 فاكس: 5360003
www.ic-homs.sy
البريد الإلكتروني: customer@ic-homs.sy

المدينة الصناعية في الشيخ نجار
حلب: الشيخ نجار
هاتف: +963214769011 476901- فاكس: 2272479
www.aic.org.sy
البريد الإلكتروني: Alp-city@net.sy

مصرف سورية المركزي
دمشق: ساحة السبع بحرات
هاتف: 2212642 – 2216802 فاكس 2248329
info@bcs.gov.sy

المكتب المركزي للإحصاء
دمشق: أبو رمانة شارع عبد الملك بن مروان
هاتف: 3335830 فاكس:3322292

هيئة تخطيط الدولة
دمشق: ابن النفيس
هاتــف5161024–5161035فاكــس5161011
www.planning.gov.sy

UNDP
دمشق: المزة فيلات غربية
هاتف: 00963116129811 فاكس 0963116114541
www.undp.org